



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميالة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : 2013/.....

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

دور تأهيل الموارد البشرية في رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية دراسة حالة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكلية برج بو عريريج 696

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية و بنوك

إشراف الأستاذة:

- علي موسى آمال

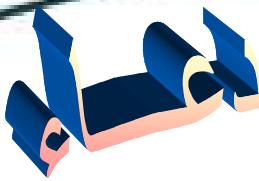
إعداد الطالب :

- بشار عبد السلام

السنة الجامعية: 2013/2012

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ





يارب علمني أن أحب الناس كما أحب نفسي
وعلمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس
وعلمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن
الانتقام هو أول مراتب الضعف.

يارب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس
إذا أخفقت بل ذكرني دائماً أن الإخفاق هو التجربة
التي تسبق النجاح.

يارب إذا أعطيتني نجاحاً فلا تأخذ تواعضي وإذا
أعطيتني تواعضاً فلا تأخذ اعتزازي بكرامتني وإذا
أسأت يارب إلى الناس فامنحني شجاعة
الاعتذار وإذا أساء الناس إلي فامنحني شجاعة
العفو.

آمين يارب العالمين



تشكرات

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع، فله الحمد حتى يرضي وله الحمد بعد الرضا، وأسأل الله عز وجل أن يجعلني خالص لوجهه

الكريم وأن يوفقني لما يحبه ويرضاه في الدنيا والآخرة .

أتقدم بعميق شكري وفائق امتناني واحترامي إلى الأستاذة علي موسى أمال على تفضلها بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ما قدمته لي من آرائها القيمة ووقتها الثمين وإرشاداتها وتوجيهاتها التي كانت لي زاداً في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجليل إلى كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية البرج بوادي ريريج لما قدموه من معلومات وصدق تعاونهم لما تمكن الباحث من إتمام البحث.

كما لا يفوتي أنأشكر كل من علموني حرفا إلى كافة الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبولهم المناقشة

كما لا يفوتي أن أتقدم بأخلص عبارات التقدير والتشكر لمكتبة الباشا للخدمات الإعلامية والمكتبية بال Hammondية .

عبد السلام



الفهرس

الصفحة	المحتوى
أ	مقدمة :
27	الفصل الأول: الموارد البشرية وإدارتها.
27	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الموارد البشرية
27	المطلب الأول : التطور التاريخي للموارد البشرية.
30	المطلب الثاني: تعريف الموارد البشرية
31	المطلب الثالث: أهمية الموارد البشرية
32	المبحث الثاني : إدارة الموارد البشرية
32	المطلب الأول: التطور التاريخي لإدارة الموارد البشرية
34	المطلب الثاني: تعريف إدارة الموارد البشرية وأهميتها
37	المطلب الثالث: اهداف إدارة الموارد البشرية
39	المطلب الرابع : وظائف إدارة الموارد البشرية
41	المطلب الخامس: موقع إدارة الموارد البشرية في الهيكل التنظيمي
43	المبحث الثالث : تأهيل الموارد البشرية
43	المطلب الأول : مفهوم تأهيل الموارد البشرية .
45	المطلب الثاني : المبادئ العامة لتأهيل الموارد البشرية وشروطه
46	المطلب الثالث : أساليب تأهيل الموارد البشرية
63	الفصل الثاني : الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية .
63	المبحث الأول : مفاهيم حول البنوك التجارية
63	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية
64	المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية وأنواعها
66	المطلب الثالث: وظائف، هيكل البنوك التجارية
71	المبحث الثاني : الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية
71	المطلب الأول : كفاءة العمل المصرفي التجاري .
78	المطلب الثاني : مخاطر العمل المصرفي
88	المطلب الثالث : أساليب إدارة المخاطر العمل المصرفي
92	المبحث الثالث : قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية
92	المطلب الأول : قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية .

95	المطلب الثاني : قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام الطرق الكمية
100	الفصل الثالث : دراسة ميدانية بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بو عريريج 696
100	المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
100	المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
103	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالات برج بو عريريج رقم 696
105	المطلب الثالث : مجالات نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بو عريريج 696 .
107	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة
107	المطلب الأول: الإعداد لمعطيات الدراسة.
109	المطلب الثاني : وصف خصائص العينة
139	المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء العمليات
146	خاتمة
148	قائمة المراجع
157	الملاحق
	 الملخص

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
48	الفرق بين التدريب والتطوير	01
54	أهمية التدريب بالنسبة للأفراد و المنظمة	02
109	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس	03
109	توزيع أفراد العينة الدراسية وفقاً للسن	04
110	توزيع أفراد العينة وفقاً للحالة العائلية	05
110	توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي	06
111	توزيع أفراد العينة وفقاً للوظيفة	07
111	توزيع أفراد العينة وفقاً للأقدمية في البنك	08
112	آراء العينة عن كيفية توظيفهم في البنك	09
113	آراء العينة عن قيامهم بتكوين يوهلهم للعمل خصيصاً في البنوك	10
114	آراء العينة عن عدد مرات تقييم كفاءتهم	11
115	آراء العينة حول من يقوم بهذا التقييم	12
116	آراء العينة حول قيامهم بدورات تكوينهم لتأهيلهم	13
117	آراء العينة حول مكان قيامهم بالدورات التكوينية لتأهيلهم	14
118	آراء العينة عن أي أساس يتم اختيار الأفراد الذين يقومون بدورات تكوينية	15
119	آراء العينة عن السبب في تخصيص هذه التكوينات	16
120	آراء العينة حول المسؤول عن تحديد الاحتياجات التأهيلية للأفراد	17
121	آراء العينة عن متابعة نتائج التأهيل ومراقبتها	18
122	آراء العينة عن حول حصولهم على مردود تعليمي في ميدان تخصصهم من خلال أساليب التأهيل المطبقة.	19
123	آراء العينة عن تطبيقهم لما تعلموه في مناصب عملهم.	20
124	آراء العينة عن تحمل البنك لتكاليف برامج التأهيل	21
125	آراء العينة عن الأساليب التي يعتمد عليها البنك لتأهيل الفرد	22
126	آراء العينة عن شمول الدورات التكوينية تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك.	23
127	آراء العينة عن أهم خطر تشغيلي يواجهه البنك	24
128	آراء العينة عن أهم مصدر لمخاطر التشغيل في البنك	25
129	آراء العينة عن شمول الدورات التكوينية لتحديد مصادر المخاطر التشغيلية وسياسات البنك في تقييمها ومراقبتها والتحكم فيها وتخفيضها	26

130	آراء العينة عن مسؤولية مراقبة وضبط مخاطر التشغيل في البنك	27
131	آراء العينة عن مساعدة مختلف الدورات التكوينية في التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتكبة	28
132	آراء العينة عن مساهمة الدورات التكوينية في الرفع من كفاءة أداء الأفراد	29
133	آراء العينة عن تعرض البنك لخطر تشغيلي معين	30
134	آراء العينة عن تسبب العنصر البشري في حدوث الخطر التشغيلي	31
135	آراء العينة عن توفر البنك لإجراءات عمل معتمدة و تعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل	32
136	آراء العينة عن مساهمة الدورات التكوينية في تخفيض المخاطر التشغيلية ومن ثم زيادة الكفاءة التشغيلية للبنك	33
137	آراء العينة حول تقديمهم النصح بضرورة القيام بمثل هذه الدورات التكوينية	34
138	آراء العينة عن مساهمة الدورات التكوينية في التسهيل من تحقيق أهداف البنك	35

فهرس الإشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
42	موقع إدارة الموارد البشرية في الهيكل التنظيمي	01
51	مراحل التدريب	02
55	العلاقة بين التكوين والتعليم	03
70	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	04
103	الهيكل التنظيمي لوكالة برج بو عريريج 696	05

تعتبر البنوك التجارية مؤسسات مالية تقوم بأعمال الوساطة المالية ، فهي تجمع مدخلات في شكل ودائع مصرافية وتنمن تمويلات في شكل صيغ تمويلية وأساليب استثمارية وخدمات بنكية وتكافلية معتمدة في ذلك على قاعدة المشاركة في الربح أو الخسارة .

ولعل نجاح واستمرار البنك التجاري مرهون بمدى تحقق مفهوم الرشادة الإقتصادية في استخدام موارده المختلفة ، أي بعبارة أخرى مدى كفاءته في استغلال موارده بأقل التكاليف ، فالكفاءة البنكية تعبر عن كيفية إدارة البنك التجاري لموارده بالشكل الذي يعظم عوائده وقلل من تكاليفه .

تعتمد مختلف المؤسسات على مواردها البشرية بطريقة كبيرة لتحقيق أهدافها ، حيث تعمد إلى اعدادها وتقوينها وتأهيلها بشتى الطرق ، ولكي تتحقق ذلك عليها اتباع أساليب وخطط من أجل الوصول إلى نتائج تخدم أهداف مواردها البشرية وبالتالي أهداف المؤسسة ككل .

وقد جاء عملنا هذا في ثلاثة فصول رئيسية هي كالتالي :

الفصل الأول : الموارد البشرية وإدارتها ، وقد قسم إلى ثلاثة مباحث ، إذ خصصنا المبحث الأول لدراسة مفاهيم أساسية حول الموارد البشرية ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه إدارة الموارد البشرية ، والمبحث الثالث تناولنا فيه تأهيل الموارد البشرية .

الفصل الثاني : الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية ، وقد تضمن ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم حول البنوك التجارية ، وفي المبحث الثاني تحدثنا عن الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية ، أما المبحث الثالث تناول طرق قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية .

الفصل الثالث : تضمن دراسة ميدانية بين بنك الفلاح والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 696 حيث قمنا بتقديم البنك في المبحث الأول ، وتناولنا في المبحث الثاني عرض وتحليل نتائج الدراسة .

١- إشكالية الدراسة :

عرف العالم تغيرات وتطورات جذرية وشاملة سريعة ومفاجئة على العديد من المستويات السياسية والاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية نتيجة ما أفرزته العولمة بمظاهرها المختلفة ، هذه التحولات أدت إلى إحداث تعديلات على مستوى القوانين وعلى أنماط التنظيم وإدارة المؤسسات البنكية حيث أصبحت هذه التحولات تهدد وجود ، استمرار العديد منها ، مما دفع قادتها إلى إعادة النظر في قواعد المنافسة الجديدة من أجل صياغة استراتيجياتتمكنها من تحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها .

لقد أصبحت الموارد البشرية تحمل مركز الصدارة في الإهتمام على مستوى العالم المعاصر باعتبارها أهم عنصر من عناصر التنمية ، بل أصبحت تعد بمثابة إستثمار مربح للغاية ، ولهذا فإن البنوك صارت مطالبة ببذل المزيد من الجهد حتى تتمكن من تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها ومواجهة تحديات بيئة الأعمال الحالية والمستقبلية وإكتساب مزايا تنافسية مستدامة .

وذلك من خلال محاولة استقطاب أحسن المهارات البشرية و اختيارها وتعيينها وتدريبها وتقديم الحوافز لها ، وتوفير فرص التأهيل والترقية من أجل تحقيق جودة خدماتها ، والتميز في خدمة زبائنها كأحد المداخل الرئيسية لزيادة وتطوير قدراتها التنافسية وزيادة كفاءاتها التشغيلية وضمان استمرارها وبقائها في السوق .

من خلال ما سبق تتوضح إشكالية بحثنا في كونها ستدرس الدور الذي يلعبه تاهيل الموارد البشرية في رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية . وبذلك يمكننا طرح التساؤلات التالية :
السؤال الرئيسي : ما هو الدور الذي يلعبه تاهيل الموارد البشرية في رفع الكفاءة التشغيلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكلة برج بوعريريج ؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

01/كيف يتم تاهيل الموارد البشرية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكلة برج بوعريريج ؟
02/ما هي الاسباب وراء عملية تاهيل الموارد البشرية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكلة برج بوعريريج ؟
03/هل يساهم تاهيل الموارد البشرية في تقليل الاخطاء التشغيلية وزيادة الكفاءة التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكلة برج بوعريريج ؟

2- فرضيات الدراسة :

تم بناءا فرضيات الدراسة إعتمادا على التساؤلات المطروحة فيها وتوضح كمالي:

الفرضية الرئيسية : يلعب تاهيل الموارد البشرية دورا مهما في رفع الكفاءة التشغيلية لبنك التنمية الفلاحية والريفية ببرج بوعريريج ، وتنجر عن هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية :

1- يتم تاهيل الموارد البشرية في بنك التنمية الفلاحية والريفية ببرج بوعريريج عن طريق التدريب والتقويم المستمر.

2- السبب الرئيسي وراء تاهيل الموارد البشرية هو مخاطر التشغيل التي يواجهها البنك .

3- يساهم تاهيل الموارد البشرية بشكل كبير في تقليل الاخطاء التشغيلية وزيادة الكفاءة التشغيلية لبنك الفلاحية والتنمية الريفية بوكالة برج بوعريريج.

3- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

► التطرق إلى أهم عنصر في المؤسسة البنكية وهو العنصر البشري ، الذي يطلق عليه الآن رأس المال الفكري أو رأس المال المعرفي والذي أصبح الإهتمام به من أهم العوامل التي تؤدي إلى نجاح البنوك التجارية .

► البحث في استراتيجيات تاهيل اموارد البشرية ومعرفة تأثيرها على الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية .

4- أهداف الدراسة :

تهدف دراستنا إلى تحديد وإبراز النقاط التالية :

► محاولة التعرف على مختلف اساليب تاهيل الموارد البشرية .

► معرفة مدى تطبيق هذه الاساليب في واقع البنوك التجارية .

► محاولة معرفة دور هذه الاساليب في تخفيض المخاطر التشغيلية ومن رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك .

5- أسباب اختيار الموضوع :

كان إختارنا لهذا الموضوع لعدة دوافع تتمثل في :

► الدور الفعال الذي تلعبه الموارد البشرية في تحسين الأداء البنكي .

► إبراز دور اساليب التأهيل في تعديل العنصر البشري ، ورفع كفاءة البنك .

► موضوع الكفاءة في البنوك يعتبر من الموضوعات الحديثة .

6- مفاهيم الدراسة :

1- الموارد البشرية :

1-1 لغويا

الموارد : هي المصادر او الوسائل او الثروة و المورد هو مفرد موارد و هو المكان الذي ياتي الناس اليه للحصول على شيء يحقق نفعا لهم .⁽¹⁾

1-2 إصطلاحا :

أورد العديد من المفكرين والباحثين تعاريف مختلفة للموارد البشرية والتي تختلف باختلاف أصحابها حيث نجد :

► عمر وصفي عقيلي في وصفه للموارد البشرية حيث يقول : " الموارد البشرية هي جميع الناس الذين يعملون في المؤسسة ، رؤساء ومرؤوسين والذين جرى توظيفهم فيها لأداء كافة وظائفها وأعمالها⁽²⁾ ."

• يبين لنا هذا التعريف بأن الموارد البشرية تشمل جميع الناس الذين تم توظيفهم للعمل في المؤسسة والقيام بجميع الأعمال التي هم مكلفون بها مهما كانت طبيعة هؤلاء الناس في المؤسسة ، رؤساء أو مرؤوسين .

► هناك تعريف آخر لمايكل ارمسترونغ الذي يرى : " أن الموارد البشرية عبارة عن أصول المنظمة الأكثر أهمية ، بمعنى الاشخاص العاملين هناك الذين يساهمون فرديا وجماعيا في الوصول إلى أهداف المؤسسة⁽³⁾ ."

• من التعريف السابق نجد أن مايكل آرمسترونغ يرى أن الموارد البشرية من أهم الموارد التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها .

► كذلك يرى طاهر محمود الكلادة : " أن الموارد البشرية مصطلح يطلق على قوة العمل في المؤسسة ، وأهم عنصر من عناصر الإنتاج الأخرى ، الأموال والتكنولوجيا ، والتسهيلات الأخرى ، وهي تجعل من تلك العناصر ذات معنى وفائدة للمنظمة وتعتبر أكثرها فعالية وتأثيرا على تحقيق أهداف العمل⁽⁴⁾ ."

⁽¹⁾ أبو شيخة نادر : ادارة الموارد البشرية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، ط01 ، 2000 ، ص : 21 .

⁽²⁾ عمر وصفي عقيلي : ادارة الموارد البشرية المعاصرة : بعد استراتيجي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، ط1 ، 2005 ، ص: 11 .

⁽³⁾ مايكل آرمسترونغ ، ترجمة ايناس الوكيل : الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية ، مجموعة النيل العربية للنشر ، مصر ، ط1 ، 2008 ، ص: 05 .

⁽⁴⁾ طاهر محمود الكلادة : تنمية وإدارة الموارد البشرية ، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، ط1 ، 2008 ، ص: 15 .

- من خلال ما وضحه لنا طاهر محمود الكلالدة نصل إلى أن الموارد البشرية تعتبر قوة **أكمل** في المؤسسة ونظراً للأهمية البالغة التي يحتلها المورد البشري في المؤسسة مقارنة بالعناصر الأخرى والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة .

► وأيضاً يرى علي غربي ، إسماعيل قيرة : " أن الموارد البشرية لا ي دولة أو منظمة هي تلك المجموعة من الأفراد القادرين على أداء العمل والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد ومتزمن حيث يتعين أن تتكامل القدرة مع الرغبة في إطار منسجم وتزيد فرص الإستفادة الفاعلة لهذه الموارد عندما تتتوفر نظم تحسين تصميمها وتطويرها بالتعليم والتدريب والتطوير ⁽¹⁾ .

- من خلال هذا التعريف نجد أن علي غربي ، إسماعيل قيرة يريان أن الموارد البشرية هي كل فرد قادر على أداء العمل في المؤسسة على أكمل وجه وفرص إستفادته من هذه الموارد تزيد من خلال القيام بتدريب العنصر البشري وتعليمه وتطويره .

3-1-3 إجرائية :

من خلال ما سبق من تعاريف نجد أن :
الموارد البشرية هي تلك الجموع من الأفراد القادرين على أداء العمل والراغبين في هذا الأداء بشكل جيد ومتميز ، وهذا لا يتأتى إلا بتكامل وتفاعل بين الرغبة والقدرة ، وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة ⁽²⁾.

تبعد أهمية الموارد البشرية في التنظيم من كونها أهم عناصر العملية الإنتاجية فيه ولا بد من توفر الكفاءات الجيدة القادرة على الأداء والعطاء المتميز .

6-2 - الكفاءة التشغيلية

6-2-1 لغوية :

تعرف الكفاءة لغة : على أنها " الحالة التي يكون فيها الشيء مساوي لشيء آخر " ⁽³⁾

6-2-2 إصطلاحاً :

تعددت تعاريف الكفاءة التشغيلية واحتلت بإختلاف أصحابها حيث يعرفها :

► **الشيخ الداوي** : " على أنها الإستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية باقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر ⁽⁴⁾ .

- من خلال هذا التعريف ومن وجهة نظر الشيخ الداوي فإن الكفاءة التشغيلية هي إستغلال موارد المؤسسة المتاحة إستغلالاً أمثل وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة مع الالتزام بأقل تكلفة ممكنة .

⁽¹⁾ علي غربي ، إسماعيل قيرة : **تنمية الموارد البشرية** ، دار الفجر ، ط 1 ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص : 17 .

⁽²⁾ علي غربي ، إسماعيل قيرة ، **مراجعة سابق** ، ص: 18 .

⁽³⁾ قريشي محمد الجموعي : **قياس للكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية** ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص: 08 .

⁽⁴⁾ الشيخ الداوي : **تحليل الأساس النظري لمفهوم الأداء** ، مجلة الباحث ، كلية الاقتصاد ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2010 ، العدد 07 ، ص: 220 .



► كذلك يرى قريشي محمد الجموعي : " الكفاءة التشغيلية على أنها الحصول على أكبر مكمل من المخرجات بإستخدام أدنى قدر من المدخلات ¹

- من خلال ما وضحه قريشي محمد الجموعي في تعريفه للكفاءة التشغيلية حيث يرى بأنها الطريقة المثلثة في استخدام مدخلات المؤسسة وذلك من أجل الوصول إلى احسن إنتاج ترغب فيه المؤسسة .

6-2-3- إجرائيا :

من خلال ما سبق من تعريف فإن :

"الكفاءة التشغيلية على أنها القدرة على توليد أكبر قدر من الإيراد من كل وحدة نقدية تنفق في شكل تكاليف تشغيلية"

6-3 - البنوك التجارية :

6-3-1- لغوية :

البنوك : وتعني بمصطلح البنك هي عملية تجميع الأموال².

6-3-2- إصطلاحا :

تعددت تعاريف البنوك التجارية فنجد :

► أسامي محمد الفولي و مجدى محمود شباب يعرفانها على أنها : " تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد وتلزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه والتي تمنح القروض قصيرة الأجل وهي القروش التي تزيد مدتها عن سنة ويطلق عليها أحياناً بنوك الودائع ³

- من خلال ما وضحه أسامي محمد الفولي ومجدى محمود شباب فإن البنوك التجارية هي كل مؤسسة مالية تقبل الودائع من طرف الأفراد وتلزم بدفعها عند الطلب على هذه الودائع ، والتي تقوم أيضاً بمنح القروض لطالبيها حيث أن هذه القروض عبارة عن قروض قصيرة الأجل .

► أما عبد الله عقيل جاسم فيعرفها بالقول أنها : " مؤسسة مالية إئتمانية غير متخصصة تقوم أساساً بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب ، او بعد وقت قصير ، او التعامل بصفة أساسية في الإئتمان القصير الأجل وبناء على ذلك لا تعتبر مصارف تجارية ما لم تضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب في المؤسسات الإئتمانية ⁴

- حسب ما وصل إليه عبد الله عقيل جاسم فإن البنوك التجارية هي كل مؤسسة مالية تقوم على أساس تقديم قروض قصيرة الأجل مقابل ضمانات ، حيث تقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب .

¹ قريشي محمد الجموعي : مرجع سبق ذكره ، ص : 08

² عبد الغفار حنفي ، عبد السلام أبو قحف : الادارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 ص : 26 .

³ أسامي محمد الفولي ، مجدى محمود شباب : مبادئ النقد والبنوك ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 1999 ، ص:169 .

⁴ عبد الله عقيل جاسم : النقد والمصارف ، الجامعة المفتوحة للنشر ، مصر ، 1994 ، ص: 242 .



-3-3-6 إجرائياً :

من خلال ما سبق من تعاريف فإن تعريفنا الإجرائي للبنوك التجارية يكون كالتالي : البنوك التجارية هي اشخاص معنوية مهمتها العادلة والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة وهي " جمع الودائع من الجمهور ، منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة "

الدراسة الأولى :

أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية : مدخل الجودة والمعرفة، أطروحة دكتوراه دولة في التسيير للباحثة يحضية سماللي من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، حيث قامت الباحثة بدراسة الإشكالية التالية : هل يمكن للتسيير الإستراتيجي للموارد البشرية من خلال تسيير وتنمية الكفاءات، وتسيير المعرفة وتسيير الجودة الشاملة في تحقيق وتطوير الميزة التنافسية؟ وقد توصلت هذه الدراسة على نتائج عديدة، أهمها أن الميزة التنافسية تعتبر هدفا استراتيجيا، تسعى المؤسسة على تحقيقه في ظل التسيير الإستراتيجي، وأن الموارد البشرية والكفاءات الفردية تعتبر مصدرا أساسيا لامتلاك المؤسسة للميزة التنافسية، وأن تسيير الجودة الشاملة يساهم في تحسين أداء الموارد البشرية وتنمية الكفاءات الفردية، مما يؤدي إلى امتلاك المؤسسة للميزة التنافسية، وهذا باعتباره مدخلا للتسيير الإستراتيجي للموارد البشرية. كما أن الميزة التنافسية هدف إستراتيجي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه في ظل اعتمادها لنظام تسيير استراتيجي من خلال تفعيل مصادر جديدة ممثلة في الكفاءات، المعارف، الجودة.

الدراسة الثانية :

1. الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية وأهميتها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة : دراسة حالة مؤسسة الصناعات الميكانيكية والأثاث المعدني (SOFAMEC) خنشلة رسالة ماجستير للباحثة حدة بوتينة من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة المنظمات، جامعة خنشلة، 2009/2010، بحيث قامت بدراسة الإشكالية التالية: كيف تستطيع الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مساندة المؤسسات الاقتصادية للوصول والحفاظ على الميزة التنافسية؟ واعتمدت الدراسة على عدة فرضيات - : تسعى المؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة إلى تحقيق الميزة التنافسية - - تساهم الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية بشكل رئيسي في زيادة قدرة المؤسسة على امتلاك ميزة تنافسية. كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي، كما توصلت الباحثة على أن الموارد البشرية بالمؤسسات تمثل جوهر عمليات ونشاط المؤسسة وتشتد الحاجة إليها لرسم الخطط والإستراتيجيات واتخاذ القرارات الفعالة التي تؤدي إلى نجاح المؤسسة، تلعب الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية دورا هاما في توفير المساعدة على تحقيق الاستقرار الدائم للمؤسسات، فهي تعمل على تطبيق كل السياسات والبرامج التي تهدف إلى جعل المؤسسة مكانا جذبا للعمل و عندما تكون هذه الجهود ناجحة فإن المؤسسة تكون في مركز قوي يمكنه مواجهة متغيرات البيئة وقيودها.

كما أن الحفاظ على استمرارية الميزة التنافسية، لا بد من وجود و امتلاك موارد متميزة والتي تمثل المعارف والكفاءات، الذي يعتبر أصل من أصول المؤسسة، كأحد الأسلحة الإستراتيجية في صراع المؤسسات من أجل البقاء و النمو، كونه المصدر الحقيقي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة. أما الجانب التطبيقي تنتهي أسلوب الإدارة SOFAMEC فوصلت إلى عدم وجود برنامج خاص يدل على أن مؤسسة



موضع الدراسة

الإستراتيجية للكفاءات البشرية، رغم وعيها بأهميتها ودورها في تحقيق الميزة التنافسية.

الدراسة الثالثة :

أهمية نظام معلومات الموارد البشرية في الإدارة الإستراتيجية، مذكرة ماجستير علوم التسيير، 2008/2009 ، التي تناولت الموضوع من / تخصص : إدارة أعمال، للطالبة بن قارة أمينة، جامعة الجزائر ، خلال الإشكالية التالية : كيف يمكن لنظام المعلومات المساهمة في تطبيق عناصر الإدارة الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية؟ واستندت الدراسة على عدة فرضيات - : تعتبر الإدارة الإستراتيجية أحد أهم المداخل الإستراتيجية الحديثة التي تساهم في تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها - تساهمن الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في تحقيق أهدافها و كذا أهداف المؤسسة باعتبار أن العلاقة بينهما تكاملية - يعتبر نظام المعلومات الوسيلة الفعالة التي تسمح بالربط و التنسيق بين إدارة الموارد البشرية و الإدارة العليا، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة على النتائج التالية : صياغة الأهداف الإستراتيجية لإدارة الموارد البشرية من خلال تحليل عناصر القوة والضعف ومقارنتها بالفرص والتهديدات الحالية و المتوقعة في البيئة الخارجية، المعلومات أصبحت عنصرا أساسيا في إستراتيجية المؤسسة، لأنه محرك أساسي لتطويرها في محيط تنافسي صعب ومعقد، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية اتجاه طويل المدى يتم بموجبه إيجاد أنساب الخيارات للمؤسسة في تسيير موارده البشرية، وهي عملية اتخاذ القرارات التي تعمل على تحقيق تكيف نظام الموارد البشرية مع بيئة الأعمال التي تنشط فيها المؤسسة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال مواردها البشرية، كما تتطلب التنسيق و التكامل مع الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

الدراسة الرابعة :

تقييم مستوى استخدام التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية في الإدارات العمومية : دراسة حالة إدارة الجمارك، رسالة ماجستير من إعداد الطالب بن عيسى الشريف عبد القادر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2007/2008 جاءت فرضيات الدراسة كما يلي:

وظيفة تسيير الموارد البشرية في الإدارات العمومية تخضع لما يمليه القانون الأساسي للوظيف العمومي، كما أنها وظيفة ممركزة على المستويات العليا فقط - لا يمكن أن نلمس مظاهر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية في إدارة الجمارك إلا من خلال نموذج التخطيط الإستراتيجي -

لا يوجد ربط بين الإستراتيجية العامة و إستراتيجية تسيير الموارد البشرية في إدارة الجمارك، تم استخدام منهج الاستقراء، وقد وصلت الدراسة إلى أن إدارة الجمارك على غرار باقي الإدارات العمومية الأخرى، تعرف تأثرا ملحوظا في استخدام و تبني الأدوات الحديثة في الإدارة عامة وإدارة الموارد البشرية خاصة و أنها تعتمد نموذجا تقليديا وهو التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، الغياب التام لمعظم هذه النماذج، كما أن إدارة الجمارك الجزائرية لا تستخدم في إطار التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية إلا نموذج واحد وهو نموذج التخطيط الإستراتيجي.



إدارة المعارف وتسخير الكفاءات: توجه جديد في إدارة الموارد البشرية ومدخل استراتيجي لبناء ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة الاقتصادية - دراسة حالة حمود بوعلام وشركاؤه - ، رسالة ماجستير للطالبة المرهون نسرين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسخير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2008/2009، تم تحليل عناصر هذا الموضوع من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تساهم كل من إدارة المعارف وتسخير الكفاءات كتوجه جديد في إدارة الموارد البشرية ومدخل إستراتيجي في بناء ميزة تنافسية مستدامة للمنظمة الاقتصادية؟ حيث اعتمدت على الفرضيات التالية - نعتبر أولاً أن وسيلة التفوق التنافسي هي امتلاك المنظمة الاقتصادية لميزة تنافسية أيا كان نوعها، وقد تكون مستدامة أو مؤقتة - . الموارد الداخلية التي حوزة المؤسسة الاقتصادية مصادر هامة لبناء الميزة التنافسية و هذا لخصائص تتصف أنها - . الموارد البشرية، المعارف و الكفاءات موارد داخلية تعول عليها المنظمة لبناء ميزة تنافسية مستدامة، وقد استعملت منهج الاستقراء والاستباط، كما تم الوصول إلى أهم النتائج التالية: يعتبر العنصر البشري و الفكري) الكفاءات (هو أهم أصل من الأصول الإستراتيجية لبناء الميزة التنافسية، إن تفعيل الموارد البشرية يساهم في استمرارية الميزة التنافسية من خلال المدخل الحديثة، المتمثلة في تفعيل الاتصال، التمكين، إدارة المعارف، تسخير الكفاءات.

الدراسة السادسة :

دور إدارة الكفاءات في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز رسالة ماجستير للطالب أنيس كشاط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسخير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سطيف، 2006/2007 ، التحليلي الوصفي، أهم ما جاء في هذه الدراسة هو أن مفهوم الكفاءات و إدارتها مشروعًا فتيا لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأن عدد محدود منها له قناعة بأهميتها، تستعملها كأداة و إستراتيجية لتحسين أدائها وتعزيز موقعها التنافسي، كما ساهم مسار إدارة الكفاءات على مستوى المؤسسة في تحسين نوعية المورد البشري بشكل معتبر، في الرفع و بشكل طفيف لفعالية التسخير بمؤسسة سونلغاز.

كما أوصى بعض الاقتراحات، مثل الاعتناء بالكفاءات على المستوى الكلي، بإنشاء هيئات وطنية لرصد ومتابعة التطورات المعرفية و التأهيلية، سن تشريعات تنسج وتنظم عمليات تثمين مكتسبات الخبرة و إصدار شهادات اعتراف بمستوى الكفاءات المحصلة.

إن كل هذه الدراسات، قد شملت على متغير واحد، الذي نحن بصدده دراسته المتمثل في الإدارة الإستراتيجية للكفاءات البشرية و ربطه بالميزة التنافسية فقط. تختلف دراستنا عن هذه الدراسات، في كيفية ربط الإدارة الإستراتيجية للكفاءات البشرية بأبعد الأداء المستدام، المتمثلة في البعد البيئي، البعد الاجتماعي و البعد الاقتصادي.

بمعنى آخر، كيف ندير هذه الكفاءات البشرية استراتيجياً، من خلال إستراتيجية الاستقطاب والتعيين، التكوين، التحفيز، الحفاظ وجعل هذه الكفاءات البشرية قادرة على تطوير الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي، الأداء البيئي، التي تهدف المؤسسة من خلالها إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة.



تمهيد:

إن الاهتمام بالموارد البشرية ورعايتها يعد أهم ظاهرة تشغّل بالمسؤولين بالدول المتقدمة والنامية على السواء في وقتنا الحاضر، ويرجع هذا الاهتمام إلى كون الموارد البشرية تمثل أهم عناصر الإنتاج ومصدر التميز والتقوّق للمؤسسة. فلا يمكن أن تتم عمليات الإنتاج والتسويق والتمويل وغيرها بدون توفر الخبرات والمهارات البشرية الازمة.

لذلك فإن محاولة دراسة كيفية إدارة الموارد البشرية العاملة بكفاءة، أصبحت ضرورية وحيوية الأمر الذي يحتم تواجد إدارات وأجهزة موارد بشرية متخصصة بمختلف المؤسسات من أجل إعداد سياسات وبرامج خاصة بالموارد البشرية، تمكن من زيادة الكفاية الإنتاجية للعاملين.

تأتي أهمية وظيفة إدارة المواد البشرية من أهمية الدور الأساسي الذي تلعبه في تمكين المؤسسة من بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية، وقد أخذت أهمية هذه الوظيفة تزداد وتعاظم لتعادل وتقوّق سائر وظائف المؤسسة الأخرى ، فبعد أن كان نشاط إدارة الموارد البشرية مقتضراً على القيام بمهام روتينية كاستقطاب العاملين وتعيينهم وحفظ السجلات واستكمال إجراءات الإجازات للعاملين...إلخ تحولت اليوم إلى نشاطات إستراتيجية تتضمن تطويري على أهمية بالغة فهي تمس صميم أهداف المؤسسة.

من خلال هذا الفصل سوف ننطرق إلى الموارد البشرية وإدارتها، وقد خصصنا المبحث الأول لطرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموارد البشرية أما الثاني فتناولنا فيه إدارة الموارد البشرية، والمبحث الثالث يتضمن تأهيل الموارد البشرية.



الفصل الأول: الموارد البشرية وإدارتها.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الموارد البشرية

المطلب الأول : التطور التاريخي للموارد البشرية:

مر الاهتمام بالموارد البشرية تاريخياً بعدة مراحل، اختلف باختلافها وأرجع الدارسون والمهتمون بشؤون الموارد البشرية، أرجعوا ذلك لمجموعة من العوامل أهمها :⁽¹⁾

1- التغيرات الاجتماعية والتي انعكست تأثيرها على الأفراد مثل، القيم والمعايير.

2- ظهور تشريعات العمل والعمال.

3- تشكيل التنظيمات والاتحادات المهنية وتشريعاتها .

4- ظهور بعض التخصصات التي تتعلق بشؤون الأفراد كعلم النفس وغيرها.

وفيما يلي نوضح بعض أهم المراحل التي مر بها تطور الموارد البشرية :

أولاً : مرحلة العبودية ونظام الرق:

عندما ساد المجتمع الإنساني القديم نظام الرق، كان تعامل المنظمات مع الإنسان والعاملين الذين تحتاجهم للعمل كأي وظيفة شراء، فنظام الرق هو بالأساس نظام يسمح لـإنسان ما أن يشتري إنساناً آخر ويبيعه ويستخدمه، كما يشتري ويباع ويستخدم أي شيء مادي آخر. لذلك، لا تحتاج المنظمة التي تعمل في مجتمع يسوده مثل هذا النظام إلى وظيفة مستقلة لإدارة الموارد البشرية.

ثانياً : مرحلة الصناعات اليدوية:

بدأ الاهتمام بالإنسان كمورد بشري عند تطور الحرف والصناعات الصغيرة؛ وبدأ في تهيئة مساعدين وخلفاء لتنظيم شؤون الحرفة، ومساعدة أفرادها. وهذه الحاجات شكلت بدايات الاهتمام بالمورد البشري، من خلال تشكيل جمعيات وطوائف خاصة ببعض الصناعات⁽²⁾.

1) - التويجري محمد إبراهيم ، البرعي محمد عبد الله: معجم المصطلحات الإدارية، ط 1 ، مكتبة العبيكان. الرياض :المملكة العربية السعودية. 1993، ص : 32.

(2) برنوطي، سعاد: إدارة الموارد البشرية، ط 1 ، دار وائل للطباعة والنشر، عمان :الأردن، 2001 ، ص،ص: 27 ، 28 .

**ثالثاً : مرحلة الثلاثينيات:**

عرفت هذه المرحلة تغيرات عديدة صاحبها تطور واضح في وظيفة إدارة الموارد البشرية إذ عرفت تغيرات كبيرة وتطورات متعددة كان من أهمها:⁽¹⁾

أ- الاستجابة لمشاكل التصنيع والتحضر : قام بعض الخبراء بتحفيض الأعباء عن العامل باستحداث مجالات واسعة من برامج الرعاية الأبوية، وأوجدت إدارات الأفراد لتكون حلقة الوصل بين العامل ورؤساء العمل.

ب- الاستجابة للمعرفة الجديدة : حيث تميزت العقود الأولى من القرن العشرين بظهور حركة الإداراة العلمية إذ قام تايلور وأتباعه بالاهتمام بالعاملين في مجال الإنتاج، فظهرت نظرية التحفيز و اختيار الشخص المناسب للوظيفة لتحسين أداء المنظمة. اقترح تايلور أن يتم تجزئة العمل أو الوظيفة إلى أجزاء صغيرة، ومن ثم دراسة هذه الأجزاء لإيجاد أفضل طريقة ل القيام بها وتنفيذها.

ج- الإبداعات والتشريعات الحكومية : من خلال إصدار قوانين العمل على مستوى الحكومة والتي نظمت الأجور، وساعات العمل، وظروف العمل والسلامة.

د- الاستجابة للنقابات العمالية : فقد نتج عن الثورة الصناعية ونظام المصانع والإنتاج الكبير، ظهر نقابات العمال، وبما أن أصحاب الأعمال كانوا يعارضون هذه النقابات، فقد تم تطوير إدارات الأفراد لتكون حلقة الوصل بين العمال وأصحاب الأعمال.

رابعاً : مرحلة حاجات الأفراد في البيئة المتغيرة:

لقد توسيع وظائف الأفراد في الخمسينيات حسب حاجة المنظمات وقيم الأفراد ، أما في السبعينيات والسبعينيات، فقد أدت الظروف الاقتصادية المتغيرة والتكنولوجية المتطرفة إلى تغيير في حاجة المنظمات وقيم الأفراد حيث ظهر نموذج جديد للموارد البشرية والذي يتصرف بالخصائص التالية:

⁽¹⁾ - شاويش، مصطفى نجيب: ادارة الموارد البشرية، ط 3 ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2000 ،ص- 21 . 24-



⁽¹⁾- حمود خضر ، كاسب ياسين الخرشة: ادارة الموارد البشرية، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2007 ،ص- ص : 22 - 23 .

* ظهور دور كبير لإدارة الأفراد.

* ظهور التشريعات المتعلقة بالرفاهية وال المتعلقة بالخدمات الصحية.

* الاهتمام بالخصصات المختلفة في إدارة الأفراد.

* التركيز على الجوانب الاجتماعية للأفراد.

* تطوير التركيز على دوافع وحاجات الأفراد.

* تطوير طرق الاختيار والتعيين على أساس عملية كما ظهر جليا في اختبارات الذكاء وغيرها.

خامسا : مرحلة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين :

لقد شهدت المراحل الأخيرة من القرن العشرين وخصوصا مرحلة السبعينيات والثمانينيات ولحد الآن تطورات ملحوظة في إدارة الموارد البشرية، إذ لعبت المتغيرات البيئية التي شهدتها العصر الراهن من خصائص فريدة لم تكن معروفة آنذاك، والتي أثرت على الموارد البشرية مما أدى إلى اتسامها بمعالم مختلفة في الفترة الراهنة، منها⁽¹⁾ :

أ- زيادة الاهتمام بإدارة الموارد البشرية وإيلائها اهتماماً كبيراً أكبر من ذي قبل.

ب- أثرت التطورات والتغيرات الحاصلة بمجموعة من كبيرة من السياسات والإجراءات المرتبطة بالعاملين.

ج- زيادة الاهتمام الملحوظ في الجوانب العلمية المتعلقة بالأداء.

د- التركيز على جودة الحياة المرتبطة بالعاملين وبروز فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

ه- بروز ظاهرة التمكين للعاملين وهو إحدى أهم الإفرازات الفكرية والفلسفية للتعامل مع القوى البشرية.

إن هذه الملامح شكلت تطورات ملحوظة لما آل إليه التغيير البيئي سواء في إطار الجوانب الاقتصادية



والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية .. الخ، من التطورات التي أسهمت بصورة فاعلة بالنهوض الكبير لإدارة القوى - الموارد - البشرية .

المطلب الثاني : تعريف الموارد البشرية.

يعد مدخل الموارد البشرية مدخلاً حديثاً في إدارة الأفراد حيث انتشر الاصطلاح أثناء السبعينيات وقد أظهرت الأبحاث في مجال العلوم السلوكية أن إدارة الأفراد ومعاملتها كمورد بخلاف اعتبارهم مجرد إنسان يتحرك ويتصرف فقط على أساس مشاعره وعواطفه، يمكن أن يحقق فوائد هامة وقد نسب للموارد البشرية العديد من التعريفات، اختلفت باختلاف أصحابها واتجاهاتهم ونأخذ منها :

التعريف الأول: ويرى أن الموارد البشرية هي "حجم القوى العاملة لبلد ما ومستوى مهارة هذه القوة، وقد يتم التمييز بين العمالة الماهرة، العمالة الفنية وغير فنية والعمالة ذات الخبرة التنظيمية والإدارية".¹

من خلال التعريف السابق نستنتج أن الموارد البشرية هي عبارة عن حجم القوى العاملة في منظمة ما ومستوى المهارة التي تمتلكها هذه القوى العاملة تنظيمياً وإدارياً .

التعريف الثاني: وقد وضعه تعريف البنك الدولي للقوى العاملة: إذ يرى "أن القوى العاملة لدولة معينة هي مجموعة السكان في سن العمل سواء كانوا يعملون أو يبحثون عن عمل ويستبعد من هؤلاء الذين لا يبحثون عن عمل حتى ولو كانوا في سن العمل مثل طلبة الجامعات".²

من خلال التعريف يمكن القول بأن الموارد البشرية وفقاً لهذا التعريف هي مجموعة الأفراد الذي يبلغون سن العمل والباحثين عنه شريطة استبعاد الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل حتى ولو كانوا في سن العمل .

التعريف الثالث: وفقاً لهذا التعريف نجد أن « الموارد البشرية مجموعات الأفراد المشاركة في رسم الأهداف والسياسات والنشاطات وإنجاز الأعمال التي تقوم بها المؤسسات ».³

يمكن القول حسب التعريف السابق بأن الموارد البشرية عبارة عن مجموعة من الأفراد داخل المؤسسة يؤدون الأعمال المطلوبة فيها ويشاركون في وضع سياساتها وتحقيق أهدافها .

من خلال التعريف السابقة يمكن القول بأن الموارد البشرية هي "تلك الموارد التي يمكن أن تحقق ثروة وإيرادات للمؤسسة من خلال استخدام مهارات و المعارف تلك الموارد " .

¹- عدلي علي أبو طاحون: إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعة، دار النشر المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 26.

²- المرجع السابق ، ص: 26.

³- حسن إبراهيم بلوط: إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص : 18.



وليس من خلال عملية التحويل والتغيير التي تحدث للموارد المادية لكي تتحقق ثروة، فبدون هذه المهارات والمعرفة يصبح الفرد عاجزاً أو ذو قدرات محدودة تمنعه من إعداد التحول والتغيير، لذلك يصبح الفرد مورداً لابد أن يمتلك الخبرة، والمهارات والقدرات والاستعدادات الازمة لأداء المهام المتخصصة والمنسوبة اليه .

المطلب الثالث : أهمية الموارد البشرية.

إن تقدم المعرفة الإنسانية خلال العصور القليلة الماضية يعادل التقدم الذي أحرزته البشرية خلال كل مراحلها السابقة، ومن السهل أن يرى الإنسان أن الاكتشافات والاختراعات التي تحققت خلال القرن الحالي تعادل وتزيد على مقدار ما حققه البشرية من عصور طويلة وهذا التقدم الملحوظ كان سببه الإنسان أو الفرد ، الذي يعد المحرك الرئيسي في كل العمليات الاجتماعية ، الاقتصادية وغيرها وتنتمي أهمية الموارد البشرية فيما يلي ⁽¹⁾ :

- المنظمات الناجحة اقتصاديا هي تلك المنظمات التي تحتوي منتجاتها على أكبر قدر ممكن من جوانب المعرفة البشرية، وصناعة الإلكترونيات خير شاهد على ذلك.
 - ارتباط التقدم في مجال الإنتاج والصناعة ارتباطا وثيقا بقاعدة المعرفة البشرية.
 - تزايد الأهمية النسبية للموارد البشرية العاملة في شتى مجالات المعرفة مقارنة بأهمية الموارد البشرية التي يرتبط عملها بالقدرات المادية والصناعية ومثال على ذلك زيادة الطلب على مبرمجي ومحلي النظم.
 - تحول القوة داخل المنظمات إلى العاملين الذين يملكون مفاتيح المعرفة التنظيمية وهو يتحكمون في مصادر القوة والثروة داخل المؤسسة في نفس الوقت.
 - يتوقف نجاح العديد من المنظمات الحديثة على جودة ما تملكه تلك المنظمات من رأس المال البشري، ويقصد بالجودة هنا مقدار المعرفة والمعلومات المتاحة للعاملة البشرية.
 - المعرفة أصبحت إحدى المجالات الأساسية للصراع العالمي بين القوى العظمى وذلك بدلاً من الصراع على الموارد المادية.
- من كل ما سبق نستنتج الدور الهام والمحور الذي أصبحت تلعبه الموارد البشرية في وقتنا الراهن ، حيث أصبحت القوة الحقيقة لاي منظمة ورأس مالها الذي ما اذا أحسنت استثماره تمكنت من تحقيق أهدافها واستمراريتها ضمن هذا العالم المتتسارع .

⁽¹⁾. عادل زايد: الأداء التنظيمي المتميز: نظرية إلى المنظمة المستقبل ، المنظمة العربية للتربية الإدارية ، القاهرة ، 2003 ، ص : 33.

**المبحث الثاني : إدارة الموارد البشرية .**

تعد إدارة الموارد البشرية من أهم الإدارات الوظيفية في المؤسسة، وأكثرها حساسية كونها تتعامل مع أهم وأخرج عنصر من عناصر الإنتاج وأكثر موارد المؤسسة عرضة للتأثير بالمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ويتفق أغلب كتاب الإدارة بشكل عام والإدارات الوظيفية بشكل خاص أن المؤسسة بإدارة الموارد البشرية وعن طريقها تتمكن من إحراز الكثير من المزايا التنافسية التي تمكنها من مواجهة التحديات البيئية، وضمان الاستقرار والبقاء.

المطلب الأول: التطور التاريخي لإدارة الموارد البشرية

مررت إدارة الموارد البشرية خلال تطورها بمجموعة من المراحل أهمها :

1- مرحلة ما قبل الثورة الصناعية⁽¹⁾:

تتميز هذه الحقبة التاريخية بطرق الإنتاج اليدوية حيث كانت معظم السلع تصنع في مصانع صغيرة أو في بيت صاحب العمل ، ففي نظام العبودية يعتبر العامل ممتلكات صاحب العمل يبيعه ويشتريه شأنه شأن كل السلع ، فلا حقوق قانونية أو إنسانية له و كانت السلطة المطلقة بيد المالك ثم تلي هذا النظام نظام الصناعة اليدوية و فيه برزت فئة تملك الخبرة و المهارة ، بدأت تعمل مقابل الأجر الذي يعده أجر الكفاف ، إلى أن جاء نظام الطوائف و به شكلت كل طائفة لها قانونها يوضح شروط الدخول للمهنة و أجورهم و مستويات إنتاجهم ، وكان يمثل هذا النظام احتكاراً للصناعة أو الحرفة.

2- مرحلة الثورة الصناعية⁽²⁾:

ظهرت هذه الثورة في العالم الغربي في القرن الثامن عشر ، و أهم ما كان يميزها ظهور الآلات و المصانع الكبيرة و استغاثتها أحياناً عن العمال ، و احتياجها أحياناً إلى عمالة متخصصة مما أدى ذلك إلى سوء ظروف العمل ساعات عمل طويلة ، و ضوضاء ، وأتربة ، و أبخرة و غيرها كما أدى الأمر إلى ظهور فئة ملاحظين و مشرفين أساءوا أحياناً إلى العاملين تحت أمرتهم . كما أدى الأمر أيضاً إلى رقابة و روتينية العمل و سام العاملين و لقد أظهرت هذه الفترة الاحتياج إلى ضرورة تحسين ظروف العاملين .

⁽¹⁾ - مهدي حسن زويلف ، إدارة الأفراد في منظور كمي و العلاقات الإنسانية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دالا مجدلاوي ، 1994 ، ص: 10

⁽²⁾ - أحمد ماهر ، إدارة الموارد البشرية ، الطبعة الخامسة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2001 ، ص: 35.



3 - مرحلة القرن العشرين:

شهدت هذه المرحلة أحداثاً أثرت على إدارة الموارد البشرية و من أبرزها¹

1.3- ظهور حركة الإدارة العلمية :

و التي تقرن باسم فريديريك تايلر ، الذي اهتم بإنتاج أقصى حد ممكن من خلال مجموعات العمل التي يشرف عليها ، حيث قام بدأة تجارب المشهورة في مجالات رفع الكتل المعدنية ، و قطع المعادن . و من نتائجه إدراك بان الإدارة يمكنها أن تكون علما له قوانين و مبادئه ، و قد اعتبرت الإدارة العلمية كونها طريق لمعالجة مشاكل الإدارة ، حيث بين تايلر أن الإدارة مسؤولة عن اختيار العاملين و تدريبهم على كيفية أداء العمل ، فالببر غم من النتائج التي توصل إليها تايلر في زيادة الإنتاج إلا أن المدرسة تجاهلت العامل الإنسان في العمل .

2.3 - الحرب العالمية الأولى :

خلال الحرب العالمية الأولى ، ومع تضخم الإنتاج تحتم على الإدارة توفير احتياجات العاملين رغم ظروف الحرب و ما سببته من نقص في عرض القوى العاملة ، و لذا فقد فكرت الإدارة و بجدية في إنشاء إدارات متخصصة تتولى أنشطة إدارة الأفراد .

3.3 - مدرسة العلاقات الإنسانية :

بعد التركيز على الأساليب المادية لرفع الكفاءة الإنتاجية ، جاءت هذه المدرسة و ركزت على الإنسان و حاجاته ، فقد رأى "تون مایو" على وجه التحديد أن معالجة المشاكل المتعلقة بالإنتاجية يمكن معالجتها عن طريق الاهتمام بالعنصر الإنساني ، و اهتمت هذه المدرسة بالتركيز على تدريب المشرفين على أساس المعاملة الإنسانية للقوى العاملة .

4.3- الحرب العالمية الثانية :

خلالها استمر التركيز على العناية بالإنسان و الذي هو محور الإنتاج ، و بالتالي أوجبت العناية بإدارة الأفراد .

¹. أحمد مهدي حسن زويلف ، مرجع سبق ذكره ، ص: 11



المطلب الثاني: تعريف إدارة الموارد البشرية وأهميتها

الفرع الأول : تعريف إدارة الموارد البشرية

تعتبر إدارة الموارد البشرية إدارة رئيسية ضمن المؤسسة الحديثة مثلها مثل الإدارات الأخرى: الإنتاج، التسويق، التمويل، البحث والتطوير، وهناك عدة تعاريف تختلف فيما بينها حسب المدخل الذي تناولت من خلاله هذه الإدارة كما سنرى فيما يلي:

* " إدارة الموارد البشرية هي مجموعة من الأنشطة المتمثلة في تحليل الوظائف والإختيار والتعيين وتقويم أداء العاملين وترقيتهم ونقلهم وتصميم هيكل أجورهم وتدريبهم وتوفير سبل الأمان والسلامة لهم ".¹

نستنتج من خلال التعريف السابق أن إدارة الموارد البشرية عبارة أنشطة عديدة داخل المنظمة تتعلق بمختلف الوظائف التي تقوم بها هذه الأخيرة للموظفين من استقطاب واختيار وترقية وغيرها .

* يعرفها مصطفى نجيب على أنها: " النشاط الإداري المتعلق بتحديد إحتياجات المشروع من القوى العاملة وتوفيرها بالأعداد والكفاءات المحددة وتنسيق الاستفادة من هذه الثروة البشرية بأعلى كفاءة ممكنة ".²

من خلال ما أورده مصطفى نجيب إلى أن إدارة الموارد البشرية هي عبارة عن نشاط إداري يختص بتوفير مختلف الإحتياجات من الموارد البشرية ، التي تحتاج إليها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها المسطرة.

* كما تعرف على أنها: " مجموعة الممارسات والسياسات التي تشمل الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية داخل المنظمة ".³

نستنتج أن إدارة الموارد البشرية هي مختلف الممارسات والعمليات التي تقوم بها والتي تشمل الموارد البشرية .

¹- نادر أحمد أبو شيخة، إدارة الموارد البشرية " إطار نظري وحالات علمية"، صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2010، ص 24.

²- مصطفى نجيب شاوش، إدارة الموارد البشرية، دار الشروق، الطبعة الثالثة، عمان،الأردن، 2000، ص 27.

³- راوية حسن، إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 02.



* وهي أيضاً: "مجموعة من الممارسات والسياسات المطلوبة لتنفيذ مختلف الأنشطة المتعلقة بالنواحي البشرية التي تحتاج إليها الإدارة لممارسة وظائفها على أكمل وجه".⁽¹⁾

نصل من خلال هذا التعريف إلى أن إدارة الموارد البشرية عبارة عن سلسلة من العمليات التي تقوم بها الإدارة لإتمام مهامها وبلغ أهدافها بأفضل وجه.

* كما تعرف بأنها : "هي الأنشطة الإدارية المتعلقة بحصول المنظمة على احتياجاتها من الموارد البشرية وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها بما يمكن من تحقيق الأهداف التنظيمية بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية".⁽²⁾

نستخلص من هذا التعريف أن إدارة الموارد البشرية هي مختلف الأنشطة التي تقوم بها الإدارة من أجل الحصول على الموارد البشرية وتطويرها وتحفيزها وترقيتها والمحافظة عليها من أجل تحقيق أهدافها.

* وتعرف أيضاً بأنها : "هي الإدارة التي تختص بكل الأمور المرتبطة بالعنصر البشري من حيث البحث عن مصادر القوى العاملة واختيارها وتهيئتها وتدريبها وتنميتها، وتهيئة ظروف العمل التي من شأنها أن تدفع الموارد البشرية إلى بذل الجهد داخل المؤسسة".⁽³⁾

نستنتج أن إدارة الموارد البشرية هي "مجموعة العمليات التي تقوم بها من أجل استقطاب العاملين واختيارهم ودفعهم إلى بذل جهد داخل المنظمة".

* أما مازن رشيد فيعرف إدارة الموارد البشرية على أنها: "أحد الأنظمة الإدارية التي تعنى بالاستخدام الفاعل للموارد البشرية في المنظمة، وهي بذلك تختص برسم السياسات ووضع البرامج وتحديد الإجراءات والقيام بالأنشطة الضرورية لتوفير احتياجات المنظمة من الكفاءات البشرية وتنسيقها، وما قد يتضمنه ذلك من استقطاب واختيار وتنمية وتحفيز وإدارة للأفراد ونحوها من الأمور المتصلة بالموارد البشرية في المنظمة واستخدامها الاستخدام الأمثل".⁽⁴⁾

⁽¹⁾ - جاري ديلرس، ترجمة محمد سيد أحمد عبد المتعال، إدارة الموارد البشرية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الإنجليزية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 34

⁽²⁾ مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية "الاتجاهات المعاصرة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ص 62

⁽³⁾ إبراهيم الغمرى، الأفراد والسلوك التنظيمي، الدار الجامعية المصرية، القاهرة، مصر، 1989، ص 43.

⁽⁴⁾ منصور بن عبد العزيز المعشوق، المدخل المهني لإدارة الموارد البشرية التنموية "المفهوم والرسالة وعلاقات الاستخدام"، معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 41.



توصل مازن إلى أن إدارة الموارد البشرية تعتبر أحد الأنظمة الإدارية التي تقوم بمحفظة العمليات ورسم السياسات ووضع البرامج من أجل استقطاب و اختيار وتحفيز الأفراد في المنظمة واستخدامها استخداماً أمثل.

* كما يعرف Flippo.E إدارة الموارد البشرية بأنها: "تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة النواحي المتعلقة بالحصول على الأفراد وتنميتهم وتعويضهم والمحافظة عليهم بغرض تحقيق أهداف المنشأة"⁽¹⁾.

بناءً على التعريفات السابقة، يمكن الخروج بتعريف شامل عن إدارة الموارد البشرية: "هي الإدارة التي تختص بتسيير شؤون الأفراد في المنظمة ، بغية وضع الفرد المناسب في المكان المناسب ، وذلك من أجل تحقيق أهداف المنظمة "

الفرع الثاني: أهمية إدارة الموارد البشرية

تكتسي إدارة الموارد البشرية أهمية كبيرة في المؤسسة سيما في الفترة الراهنة ويتجلّي ذلك من خلال :

- 1 اعتبارها وظيفة مهمة من وظائف المؤسسة.
- 2 تنمية دور العنصر البشري في المنظمة لزيادة فعاليته وتأثيرها على حياة الفرد والمنظمة وكذا المجتمع.
- 3 الموارد البشرية من أهم العناصر الرئيسية في الإنتاج إذ أن ثروة أي دولة تنتجه من قدرتها على تنمية مواردها البشرية.
- 4 العنصر البشري هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي فهو المسؤول عن مستوى الأداء باعتباره المحرك والعامل المشترك في تحريك القدرات والإمكانيات المادية للمجتمع.
- 5 العنصر البشري هو إستثمار إذ أحسن تدريبه وتنميته يمكن من خلال المنظمة تحقيق المكافآت طويلة الأجل للمنظمة في شكل زيادة الإنتاجية،
- 5 تنافسية المنظمة تتبع من كفاءة وفعالية مواردها البشرية أكثر من قيمة تجهيزاتها.

⁽¹⁾ بن عترة عبد الرحمن، إدارة الموارد البشرية "المفاهيم، الأساس، الأبعاد، الاستراتيجية"، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2010، ص- 24-25.



كما يمكننا تبيان جوانب هامة أخرى تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- 1- تحسين الإنتاجية ورفع الأداء وتحجيم الطاقات لدى العاملين؛
- 2- تزايد إدراك المديرين بأن قدرة المؤسسة على التنافس والتميز والإبداع تعتمد على رأس المال البشري لديها.
- 3- تغير القيم الوظيفية لدى العاملين حيث يتطلعون إلى� الإحترام والتقدير والمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بعملهم.

المطلب الثالث: أهداف إدارة الموارد البشرية

من المعروف أن الهدف الرئيسي لإدارة الموارد البشرية هو العمل على توفير وتنزيل المؤسسة بالعمالة المتميزة وتطوير هذه العمالة، وهذا حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المسطرة، و من أجل تحقيق ذلك يكون لزاماً على هذه الإدارة العمل على تحقيق مجموعة من الأهداف منها ما هو يتصل بالمجتمع ومنها ما هو متصل بالمؤسسة، كما أن بعضها من هذه الأهداف مرتبط بالعاملين في حد ذاتهم وتتبلور هذه الأهداف في محوريين بارزين هما الإنتاجية والروح المعنوية، ضف إلى ذلك مجموعة من الأهداف العامة للمؤسسة، ويمكننا تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :

1- رفع الإنتاجية :

تعرف الإنتاجية على أنها تلك الكمية المنتجة في الوحدة الزمنية الواحدة من طرف العامل ولها أهمية كبيرة لأن الهدف منها هو تحقيق وفرات في تكاليف العمل لما لها من أثر على التكاليف الإجمالية وعلى الأسعار والأرباح والأجور⁽²⁾.

وبذلك تكون من بين الأهداف الأساسية التي تسعى إدارة الموارد البشرية إلى تحقيقها من خلال مواردها البشرية.

2- رفع الروح المعنوية:

يعتمد هذا الهدف على العوامل النفسية التي تلعب دوراً هاماً في رفع الروح المعنوية للأفراد وتأثير على تحفيز رضا وأداء العمال لأعمالهم وإذا تمكنت المؤسسة من التأثير الإيجابي على الروح

⁽¹⁾- فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 13.

⁽²⁾ سكاف مراد، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة: دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 12.



المعنوية للأفراد تكون قد ساهمت بصفة كبيرة في بلوغ أهداف المؤسسة كما لو أنها رفعت أجورهم أو طبقت نظام للمكافآت أو برامج للخدمات الاجتماعية. تقاس الروح المعنوية من خلال السلوكات والتصيرات للفرد أثناء تأديته لمهامه، فإذا لوحظ سلوك غير مرغوب فيه كالالتغيب أو دوران العمل أو التخريب... إلخ، فليس هناك أكثر من دليل على إنخفاض بل تدهور الروح المعنوية للأفراد.

أما التعبير الإيجابي كالحضور في الوقت المناسب، المساهمة في إيجاد الحلول للمشاكل ومعدل تغيير منخفض فيدل على مثابرة الأفراد أثناء عملهم وبالتالي على رضاهم وعلى روح معنوية مرتفعة فتزداد إنتاجيتهم بشكل واضح .

ولهذا تبرز الأهمية الكبيرة التي تكتسي رفع الروح المعنوية للأفراد عن طريق رسم وانتهاج سياسات وبرامج عمل لإزالة الظروف التي تساهم في تدهورها وهذا ما يعد من بين الأهداف الأساسية لادارة الموارد البشرية في المنظمة .

3- وضع الفرد المناسب في المكان المناسب:

كل مؤسسة تعمل من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة كالموارد البشرية ومن بين العوامل التي تساهم في هدر الطاقة البشرية، وضع الفرد في مراكز عمل غير ملائمة بدون دراسة فعلية لما يتطلبه المنصب أو دون مراعاة لإمكانيات ورغبات واحتياجات الفرد ومؤهلاته، لأن ذلك لا يتحقق مع أبسط المبادئ الاقتصادية والمتمثلة في عقلنه التسيير، ولو أن المؤسسة تمكنت من تحقيق هذا الهدف فلابد من عليها أن تحافظ عليه بإجراء البحث والدراسات حول تطور ظروف العمل لأن هذه الأخيرة غير ثابتة مما يستلزم عنه فقدان هذا الهدف، ويتم ذلك بمجموعة من العوامل أهمها: القيام بتحليل العمل لتحديد المهارات، الواجبات والمهام الموكلة للفرد الذي يقبل على شغل المنصب وعلاقة ذلك مع بقية المناصب ، وهذا ما تقوم به إدارة الموارد البشرية في أية مؤسسة .

4- تحديد الأجر العادل:

بتحقيق التوازن بين الأجر المدفوع من طرف المؤسسة وكمية العمل المقدمة من طرف العامل والعلاقة بين العمل والأجر علاقة طردية، فهي أخذ وعطاء . إن عدالة الأجر لها مفهوم يتعلق بالفرد وآخر يتعلق برب العمل أي بتحقيق العدالة في الأجر المدفوع وكمية العمل المقدم ويتم تحديد كمية العمل العادلة من خلال دراسات الحركة والזמן بحيث يتم تأدية الحركات الضرورية بأقل جهد ممكن وأقل فترة زمنية ممكنة ويتم تجميع جميع الحركات وكذا الأزمة لتحديد الوقت الكامل للعمل.



إضافة إلى دراسات الحركة والزمن ويتم تقييم الأعمال حسب أهميتها وأخطارها ووضع تسلسل للأعمال وتحديد القيمة النسبية المقبولة من طرف الجميع أي عمال وأرباب العمل مع مراعاة القوانين التي تضعها السلطات العمومية كالاجر الأدنى المضمون.¹

5- إرساء تنظيم فعال لتسخير الموارد البشرية:

إن ضمان فعالية إدارة الأفراد يستلزم برنامج له أهداف واضحة وموضوعية، يتحقق ذلك من خلال تنظيم فعال وتنفيذ تام، وإذا كانت العلاقات بين الأفراد يطغى عليها صفة الإنسجام والتوافق والتكامل، فإن تفزيذ الأنشطة يساهم في تحقيق الأهداف مما يستلزم وضع نظام و هيكل يعتمد عليها باعتبارها الإطار الذي ينظم الأنشطة المستندة للأفراد، هذا التقسيم بدوره يساهم في تحديد المسؤوليات التي هي التزام الفرد بأداء الواجبات التي يتضمنها عمله.

6- وضع نظام رقابة على برامج الأفراد:

تقوم بتحقيق الأهداف المسطرة، وبتقييم النماذج المتصلة بالأهداف، وتدعم جوانب القوة التي تسهم في تحقيقها على أكمل وجه وتصحيح جوانب الضعف لرفع الإنتاجية والكفاءة والأداء، مع الإعتراف بمدى صعوبة تطبيق نظام متكامل للرقابة على برامج الأفراد لأنها تتطلب على مصادر وجوانب غير ملموسة.²

المطلب الرابع : وظائف إدارة الموارد البشرية

الفرع الأول: الوظائف الرئيسية لإدارة الموارد البشرية

تقوم إدارة الموارد البشرية بالعديد من الوظائف الهامة نستعرضها فيما يلي :

- 1- **تحليل العمل :** تعني هذه الوظيفة التعرف على الأنشطة والمهام المكونة للوظيفة وتحديد المسؤوليات الملقة على عائقها وتصميم الوظيفة بشكل مناسب وتحديد مواصفات من يشغلها .
- 2- **تخطيطقوى العاملة:** يعني تحديد احتياج المنظمة(المؤسسة) من أنواع وأعداد العاملين ويتطلب هذا تحديد طلب المؤسسة من العاملين وتحديد ما هو معروف ومتاح منها والمقارنة بينها لتحديد صافي العجز والزيادة في القوى العاملة للمؤسسة .

¹- سكاف مراد ، مرجع سابق ذكره ، ص - ص : 12-13.

²- سكاف مراد ، المرجع السابق، ص : 14.



3- الاختيار والتعيين : وتهتم هذه الوظيفة بالبحث عن العاملين في سوق العمل وتصفيتهم من خلال طلبات التوظيف والاختيار والمقابلات الشخصية وذلك ضماناً لوضع الفرد المناسب في المكان المناسب.

4- تصميم هيكل الأجر : وتهتم هذه الوظيفة بتحديد القيمة والأهمية النسبية لكل وظيفة وتحديد أجراها وتحديد الدرجات الأجرية للوظائف كما تهتم الوظيفة بإدارة سليمة لنظام الأجر حتى يتم ضمان مقابل للقيم والهيئات المختلفة للوظائف المختلفة .

5- تصميم أنظمة الحوافز : وتعني منح مقابل عادل للأداء المتميز ويمكن تحفيز العاملين على أدائهم الفردي أو أدائهم الجماعي فتظهر الحوافز الفردية والحوافز الجماعية وأيضاً هناك حواجز على أساس أداء المنظمة ككل .

6- تصميم أنظمة مزايا وخدمات العاملين : تهتم المؤسسة بمنح عاملاتها كمزايا معينة مثل المعاشات والتأمينات الخاصة بالمرض والبطالة كما تهتم المنظمات بتقسيم خدمات العاملين في شكل خدمات مالية واجتماعية ورياضية وقانونية وقد تمتد إلى الإسكان والمواصلات وغيرها .

7- تقييم الأداء : تهتم كل مؤسسة تقريباً بتقسيم أداء موظفيها ويتم ذلك من خلال أساليب معينة غالباً ما تقوم بتقسيم الرؤساء المباشرين بغرض التعرف على الكفاءة العامة للعاملين وبغرض التعرف على أوجه التصور في هذا الأداء .

8- التدريب : تمارس المؤسسة أنشطة التدريب بغرض رفع كفاءة الأفراد ومهاراتهم ومعارفهم وأن تستخدم وتوجيه اتجاهاتهم نحو أنشطة معينة على الشركة أن تحدد احتياجات المسؤولين للتدريب وأن تستخدم الأساليب والطرق المناسبة ، وأن تقييم فعالية هذا التدريب .

9- تخطيط المسار الوظيفي : تهتم هذه الوظيفة بالخطيط للحركات الوظيفية المختلفة للعاملين في المؤسسة وعلى الأخص فيما يمس النقل والترقية والتدريب ويحتاج هذا إلى التعرف على نقاط القوة لدى الفرد ونقاط الضعف لديه .

**الفرع الثاني : الوظائف المساعدة لإدارة الموارد البشرية .**

هناك وظائف مساعدة لإدارة الموارد البشرية تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- **العلاقة مع النقابات :** وهي وظيفة تهتم بتنظيم العلاقات مع التنظيمات العمالية (النقابات) والتطرق إلى موضوعات مثل الشكاوى والنزاعات العمالية والتأديب والفصل من الخدمة.
- **أمن وسلامة العاملين :** وهي تهتم بإجراءات الحفاظ على سلامة العاملين والأمن والصحة والاتجاهات النفسية السليمة لهم .
- **ساعات وجداول العمل :** وتهتم هذه الوظيفة بتحديد ساعات العمل والراحة والإجازات وفقا لنظام يناسب طبيعة المؤسسة ووضع نظام يتكلف بكفاءة العمل .

المطلب الخامس: موقع إدارة الموارد البشرية في الهيكل التنظيمي

إن الهيكل التنظيمي يعني الصرح الرسمي المقرر من قبل إدارة المؤسسة بحيث أنها تبين جميع النشاطات والعمليات التساقية والمهام المختلفة التي يوكل بها أعضاء المؤسسة . ومن هنا فإن كل زيادة في حجم الأعمال والنشاطات التي تتطلبها المشاريع عادة ما يتبعها تعديل في الهيكليات ، وأحياناً تغيير في تصاميمها ، فالملك الواحد لا يحتاج لهيكلة إدارية ، لأنه باستطاعته أن يقوم لوحده بكافة الأعمال الإدارية التي تتطلبها نشاطات مشاريعه الصغيرة ، سواء إنتاجياً أو تسويقياً أو مالياً ، لكن مع ارتفاع حجم المشاريع وكثرة الإنتاج ، ويتعدى على صاحب العمل أن يؤدي لوحده الوظائف الإدارية ومنها وظيفة إدارة الأفراد . ومن هنا بدأ التفكير جدياً بتحديد مهام إدارة الأفراد وتحديد موقعها في الهيكلة الإدارية ، كنتيجة لتطوير إدارة المؤسسات وتعدد أنواع المؤسسات وارتفاع أحجامها وتعدد ماليتها وانتشارها في كل مكان ، ولقد رافق هذا التطور لإدارة الأفراد تطوراً في صلاحياتها وكان من بين غاياتها دعم الإدارات عن طريق تزويدها بالموارد البشرية الفاعلة والقادرة على تحقيق الأهداف المرجوة .

بالرغم من تعدد الهيئات المتّبعة في المؤسسة ، فإننا نجد أن المؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم تعمد إلى تجميع وتقسيم الوظائف ضمن وحدة أو وحدات متخصصة في شؤون الموارد البشرية ، سواء عن طريق خلق جهاز مركزي لإدارة الأفراد ، له حق الإشراف الوظيفي على إدارة الفروع أو

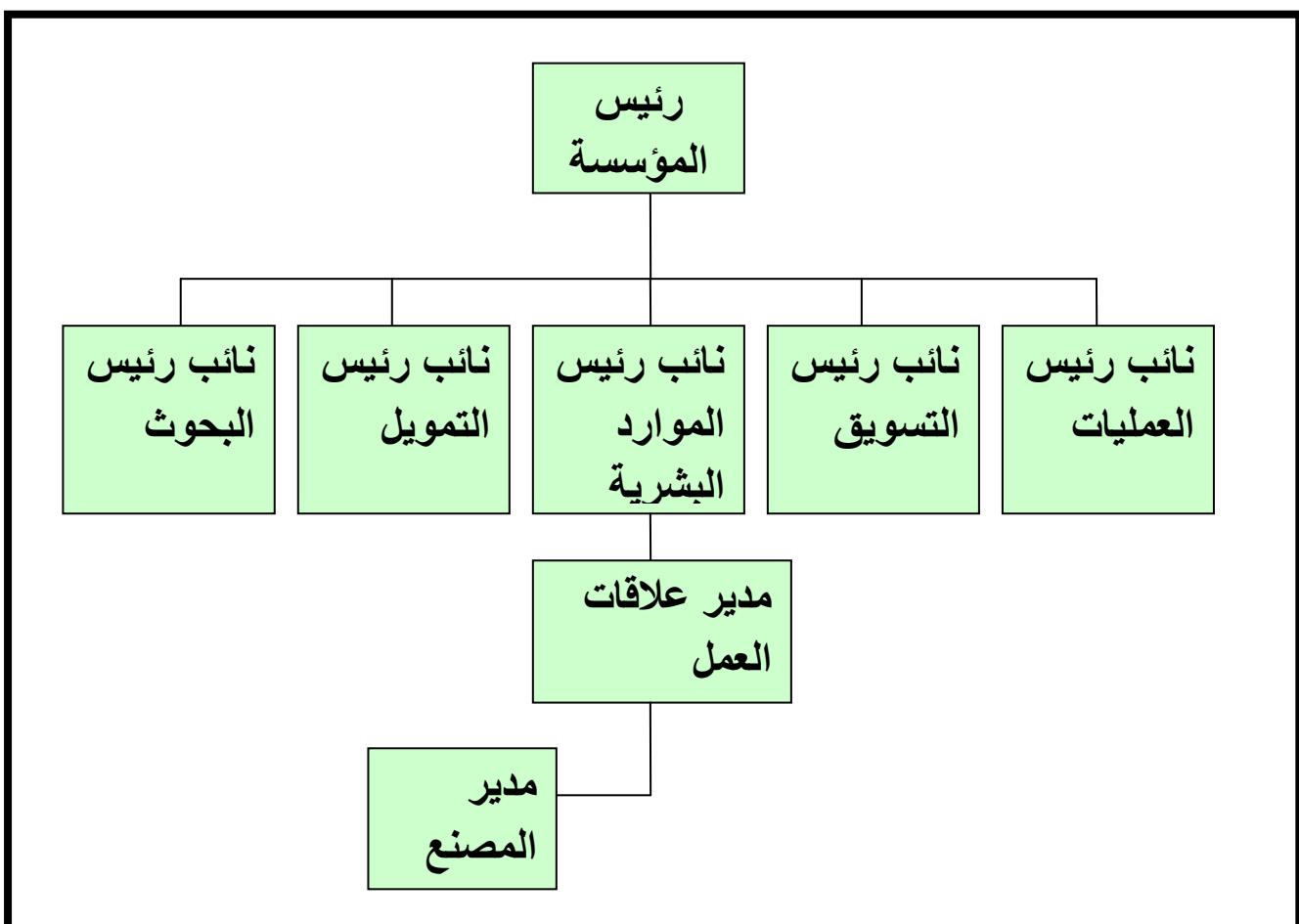
⁽¹⁾ حسن ابراهيم بلوط، **إدارة الموارد البشرية "منظور استراتيجي"**، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 41 .



عن طريق اعتماد جهاز لا مركزي له حق التنسيق مع الفروع مع ترك الاستقلالية التامة لنشاطاتها الداخلية .

من أكثر التقسيمات الهيكلية المعتمدة وخاصة لدى المؤسسات الصناعية والإنتاجية ، هو التنظيم الوظيفي على أساس العمليات functional desing أو النشاطات ذات الاختصاص الواحد أو الاختصاصات المتشابهة بحيث أن كل قسم (وحدة) يتولى وظائفها القيام بالنشاطات المسندة إليه والشكل التالي يوضح موقع إدارة الموارد البشرية في الهيكل التنظيمي الموالي :

الشكل رقم 01: موقع إدارة الموارد البشرية في الهيكل التنظيمي



المصدر : حسن إبراهيم بلوط، مرجع سابق ، ص41.



المبحث الثالث : تأهيل الموارد البشرية

تعتمد مختلف المنظمات على مواردها البشرية بطريقة كبيرة لتحقيق أهدافها ، حيث تعمد إلى إعدادها وتكوينها وتأهيلها بشتى الطرق ، ولكي تحقق ذلك عليها اتباع استراتيجيات وخطط من أجل الوصول إلى نتائج تخدم أهداف مواردها البشرية وبالتالي أهداف المنظمة ككل ، لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية تأهيل الموارد البشرية ، وكذا مبادئ وشروط التأهيل ، وأخيراً نتطرق إلى استراتيجيات تأهيل الموارد البشرية .

المطلب الأول : مفهوم تأهيل الموارد البشرية .

الفرع الأول : تعريف التأهيل .

التأهيل يعني إعداد المؤسسات من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة الخدمات أو الكفاءة الداخلية ومواردها حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية⁽¹⁾ .

وبالتالي فهو يعني التنافسية التي أصبحت عالمية والتي تعني مساعدة المنظمة على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في تسهيل⁽²⁾ .

وكذا عدم تركها لتواجهه مصيرها لوحدها⁽³⁾ .

وهناك من يعتبر التأهيل على أنه " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها المنظمات قصد تحسين موقع البنوك في إطار الإقتصاد التناصفي ولا يتم التأهيل ولا يتحقق إلا من خلال تبني البنوك لإجراءات وإصلاحات داخلية"⁽⁴⁾ .

⁽¹⁾ كمال رزيق ، ابو زعور عمار : التصحيح الهيكلی وآثاره على المؤسسة الاقتصادية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإنماج في الحركة الاقتصادية العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرhat عباس سطيف ، يومي 29-30 أكتوبر 2001 ، ص: 76.

⁽²⁾ فالي نبيلة: تأهيل المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة CPA و BADR ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرhat عباس ، سطيف ، 2006 ، ص: 227.

⁽³⁾ بوعلام عامر : دور نماذج التحليل الاستراتيجي في صياغة استراتيجيات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل برنامج التأهيل ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرhat عباس ، سطيف ، 2006 ، ص: 128.

⁽⁴⁾ عبد اللطيف بلغرسة ورضا جاو جدو : أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسات الاقتصادية ، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإنماج في الحركة الاقتصادية العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرhat عباس ، سطيف ، يومي 29-30 أكتوبر 2010 ، ص: 216.



- وهناك من يعتبر التأهيل بأنه "مجموعة من التدابير التي تهدف إلى تحسين ترقية فعالية أداء المنظمة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق " ⁽¹⁾.

- التأهيل يمكن القول بأنه " الرقي بمستوى المنظمة وكذا مواردها البشرية من جميع النواحي حتى تتمكن من السمو إلى رتبة القدرة على المنافسة " ⁽²⁾.

من كل التعريف السابقة نستخلص إلى أن التأهيل مجموعة من الإجراءات الواجب على المنظمات (البنوك) إتباعها والقيام بها لإحداث تغيرات هيكلية على مستويات مختلفة .

الفرع الثاني : تأهيل الموارد البشرية .

نقصد بتأهيل الموارد البشرية " العمل على تطوير قدرات ومهارات ومؤهلات وكفاءات الموارد البشرية وإمكانياتها من أجل رفع فعالية وفاعلية المؤسسة وتطويرها ⁽³⁾.

كما هناك من يرى أنها " مجموعة من القرارات والأعمال المختلفة باختيار الوسائل الهدافة لمساعدة الموارد البشرية على إكتساب المعرف ، الاستعدادات والسلوكيات التي هي في حاجة إليها ليكونوا أكثر فعالية⁽⁴⁾.

من جهة أخرى تأهيل المورد البشري يعني به إكساب الفرد مهارات وخبرات علمية وتحسيسية داخل المنظمة (البنوك) ورفع مستواها الثقافي وجعله أكثر مرونة مع ظروف العمل المختلفة وكذا التطورات الحاسمة ، من أجل تمكينه من اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة⁽⁵⁾ ، فالمراد بالتأهيل للفرد هو جعله أهلاً لمزاولة ما تعلم.

⁽¹⁾ مريم قطوش : برنامج التأهيل الوظيفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة **SANIAC عين الكبيرة** ، سطيف ، 2010 ، ص 04

⁽²⁾ شلقوم سهيلة : **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للإندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوروبية - الجزائرية** ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير ، تخصص التحليل والإستشراف الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة متنوري ، قسنطينة ، 2008-2009 ، ص 126

⁽³⁾ بن لوصيف زين الدين : **استراتيجية تنمية الموارد البشرية لرفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الإنداجم في الحركة الاقتصادية العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يومي 29-30 أكتوبر 2001

⁽⁴⁾ بقة شريف ، العايب عبد الرحمن : **تأهيل وظيفة الموارد البشرية في ظل متغيرات العولمة - حالة المنظمات الاقتصادية العمومية والخاصة الجزائرية** ، المؤتمر الدولي حول التنمية الإدارية ، نحو أداء متميز في القطاع الحكومي ، المحور الثاني - التوجهات والأساليب الحديثة في تطوير أداء المنظمات ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، يومي 4-1 نوفمبر 2009 ، ص 34 .

⁽⁵⁾ أمين حراش : **سياسة التأهيل** ، مقال منشور على شبكة الأنترنت على <http://etudiantdz.com.vb/htm> بتاريخ 2013/03/05 .



وبالتالي فإن أولى عمليات التأهيل هي معرفة نقاط القوة والضعف الداخلية للمنظمة (البنوك) وكذا الفرص والتهديدات الآتية من المحيط ويكون ذلك بتشخيص شامل واستراتيجية المنظمة⁽¹⁾.

من التعريفات السابقة فإن تأهيل الموارد البشرية نقصد به محاولة إكساب الفرد وتعليمه كافة المهارات إما جديدة أو تطويرها حتى ينعكس بالإيجاب على المؤسسة والفرد في نفس الوقت .

المطلب الثاني : المبادئ العامة لتأهيل الموارد البشرية وشروطه.

الفرع الأول : أهم مبادئ التأهيل

تتميز عملية تأهيل الموارد البشرية بمجموعة من المبادئ هي⁽²⁾ :

أولا- مبدأ الإستمرارية : لا يعتبر التأهيل حاجة آنية تظهر لمرة واحدة ثم تغيب ، بل هو نشاط مستمر يشكل حلقة أساسية من سلسلة من النشاطات التي تمارسها إدارة الموارد البشرية، التي تبدأ باختيار الأفراد المناسبين ثم إعدادهم لعمل كمرحلة أولى ، وبعدها تظهر حلقة أخرى تتضمن القيادة أو الإشراف والتوجيه أثناء تنفيذ العمل ، لتأتي بعدها عملية التقييم لأداء الأفراد ، وهنا يبرز التأهيل مرة أخرى كوسيلة لتحسين أداء الأفراد وإعدادهم للترقية أو الإنقال لعمل آخر.

ثانيا- مبدأ التكامل : والقصد منه أن التأهيل يتكون من مدخلات ومخرجات ومجموعة من النشاطات التأهيلية ، وكل منها يتكون من مجموعة من العناصر المتزابطة والمتكاملة فيما بينها ، فمدخلات التأهيل هي جميع النشاطات التدريبية ، وتشمل جميع المعلومات وتصميم برامج التأهيل وتتنفيذها ، أما المخرجات فتشمل النتائج المحققة من التأهيل والتي قد تكون ذات طبيعة إقتصادية كتحسين الإنتاج وزيادة المبيعات وتخفيض التكاليف ، أو نتائج سلوكية كتحسين الرضا الوظيفي والعلاقات وتخفيض حالات التأخر والغيابات وحوادث العمل .

ثالثا - مبدأ التدرج : ويقصد بالدرج في التأهيل معالجة موضوعات بسيطة ، ثم التدرج بصورة مخططة ومنظمة حتى الوصول إلى أمور أكثر تعقيدا .

⁽¹⁾ بقة الشريف ، العايد عبد الرحمن : مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرhat عباس ، سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2006 ، ص: 313.

⁽²⁾ عبد الرحمن عنتر : واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة، وأفاقها المستقبلية ، دار الهدى ، الجزائر ، 2002 ، ص: 163 .



رابعاً - مبدأ التغيير والتعداد : إن التأهيل يتعامل مع متغيرات جديدة داخل وخارج المنظمة ، ومن ثم لا يجوز أن يتجمد في قوالب ، بحيث يجب أن يتصف بالتغيير والتجدد .

إضافة إلى ما سبق ولكي يحقق التأهيل أهدافه لا بد من توافر الشروط التالية ⁽¹⁾ :

- ضرورة إقناع الإدارة بأهمية التأهيل وفوائده .
- ضرورة ملائمة موضوعات التأهيل مع الاحتياجات العامة للمنظمة .
- توافر الرغبة لدى العاملين في تنمية معارفهم ومهاراتهم .
- تطبيق مبدأ التكلفة والعائد في التأهيل حتى لا تكون نفقات التأهيل أكبر من العوائد المتوقعة .
- توفير ظروف العمل والبيئة الإدارية المناسبة لتمكين العاملين من تطبيق ما اكتسبوه من خلال التأهيل .

المطلب الثالث : أساليب تأهيل الموارد البشرية .

تتجه المنظمات إلى أساليب التأهيل للموارد البشرية لرفع قدرات ومهارات و المعارف الأفراد عن طريق مجموعة من الأساليب وهي :

1- التدريب :

يعتبر بالأساس عملية فنية متكاملة تهدف في نهاية الامر إلى تحقيق نتائج فيما يتعلق برفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتطعيم الأرباح ⁽¹⁾ .

و هو "عملية منتظمة تحدث تغييراً في نظرة وسلوك الفرد (المتدرب) إلى عمله من خلال إكسابه مهارات و معارف " ⁽²⁾ .

كما يعتبر أداة استراتيجية في يد المنظمة تستخدمنها عند إجراء التغيير التنظيمي وإدخال التكنولوجيا وغيرها ⁽³⁾ .

⁽¹⁾ أمين حراش : مرجع سبق ذكره ، ص : 10

⁽¹⁾ كامل بربر ، مرجع سبق ذكره ، ص : 257 .

⁽²⁾ باسم الحميري : التدريب الفعال ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2008 ، ص: 13.



كما يعد ضرورة للموظفين العاملين في المنظمات ، فهو مخطط تقوم به المنظمة لتسهيل تعلم العاملين المعارف والمهارات والسلوكيات المرتبطة بالوظيفة ⁽⁴⁾

لذا يجب على هذه الأخيرة أن تعطي عناية كبيرة لتدريب العاملين حيث يعتبر عملية من خلاله يحصل الفرد على مهارات ومعلومات مختلفة وبالتالي نقله من مستوى معين إلى مستوى أفضل ليس فقط بما يتعلق بالكفاءة وإنما أيضاً بما يتعلق بالفعالية.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التدريب آلية من الآليات المتّبعة من طرف المنظمات من أجل الرفع من كفاءة موظفيها وكذا كفائتها في نفس الوقت .

ب- الفرق بين التدريب والتطوير :

غالباً ما يقترن التدريب "TRAINING" والتطوير "DEVELOPEMENT" ببعضهما البعض في كتابة الموارد البشرية رغم اختلاف المفهوم الدال على كلٍّ منهما فالتطوير عبارة عن مجهودات تقوم بها المنظمات نحو العاملين لتزويدهم بالقدرات التي تحتاجها المنظمة مستقبلاً⁽¹⁾. وفيما يلي نوضح بعض الفروقات بين الامرين .

⁽³⁾ سيد محمد جاد الرب : إدارة الموارد البشرية - مدخل استراتيجي لتعظيم القرارات التنافسية ، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جماعة قناة السويس ، 2009 ، ص: 338 .

⁽⁴⁾ موفق محمد الضمور : واقع التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام الأردني ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، قسم إدارة الأعمال ، كلية العلوم المالية المصرية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2008 ، ص: 18 .

⁽²⁾ سيد محمد جاد عبد الرب : مرجع سبق ذكره ، ص: 336 ..

الجدول رقم (01) : الفرق بين التدريب والتطوير.

معايير التفرقة	التدريب	التطوير
مجال التركيز	يركز على الوظيفة الحالية التي يشغلها الفرد	يركز على الوظائف المتوقعة التي يمكن أن يشغلها الفرد مستقبلاً وإعداده لشغلها
النطاق	يركز على ما يحتاجه الفرد من قدرات ومهارات	يركز على ما يحتاجه جماعات العمل والمنظمة ككل من قدرات ومهارات لتحقيق الأهداف
المدى الزمني	يركز على الاحتياجات الحالية	يركز على الاحتياجات المستقبلية في الأجل الطويل
الهدف	يهدف إلى علاج القصور	يهدف إلى إعداد وتجهيز الأفراد لمقابلة متطلبات أهداف العمل مستقبلاً

المصدر : من إعداد الطالب .

ثانياً : مبادئ وخطوات التدريب .

أ- مبادئ التدريب :

إن هذه المبادئ إذا ما التزمت بها أي منظمة فسوف تضمن الأثر الإيجابي والفعال المستهدف من التدريب ، هذه المبادئ يمكن تلخيصها كمايلي :

1- مبدأ الأستمرارية : حيث لا يعتبر التدريب حلاً مؤقتاً تلجم إليه المنظمة ، إنما هو نشاط رئيسي وأساسي في منظمات (منها البنوك) ، كما أن التدريب ليس متعلقاً بالفرد ذاته لكنه عملية تتعلق بالمنظمة ككل وخطط مستقبلية ، لذلك يجب أن ينظر إلى التدريب على أنه



وظيفة أساسية ومستمرة طوال حياة المنظمة ، كما يجب أن يعتبره المظفرون داخل المنظمة كأنه جزء من عملهم يتكرر معهم كثيرا⁽¹⁾ .

2- مبدأ التكامل : حيث يعتبر التدريب كيان متكامل يتكون من أجزاء وعنابر متداخلة تقوم بينها علاقات تبادلية من أجل أداء مجموعة من الوظائف ، تكون محصلتها النهائية رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين ، كما تقييد النظرة الشمولية للتدريب في العلاقة التي تقوم بينه وبين البيئة المحيطة به وكذا المناخ العام الذي يتم فيه العمل التدريبي⁽²⁾ .

3- مبدأ الشمول : بمعنى أن يمتد النشاط التدريبي ليشمل جميع المجموعات الوظيفية العامة بالمنظمة من مختلف التخصصات ولجميع المستويات من القاعدة إلى القمة ، حتى تضمن وجود لغة مشتركة بين جميع العاملين مما يؤدي إلى تنسيق وتنظيم جهودهم نحو تحقيق هدف المنظمة (من بينها البنوك)⁽³⁾ .

4- مبدأ المرونة : يجب أن يتتطور التدريب وعملياته لمواكبة التطور والتزويد بالوسائل والأدوات والأساليب اللازمة لإشباع الاحتياجات التدريبية للعمال بما يناسب ومستوياتهم الوظيفية وتوظيفها في خدمة العمليات التدريبية⁽⁴⁾ .

التدريب عملية إدارية حيث يتواجد في التدريب مقومات العمل الإداري الكفاءة والتي تتتمثل فيما

⁽¹⁾ يلي:

► وضوح الأهداف و السياسات

► توافر المواد المادية والبشرية

► توافر الخبرات التخصصية في مجالات تحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم البرامج وتنفيذها و اختيار الأساليب والمساعدات التدريبية و متابعة و تقييم فعالية التدريب

⁽¹⁾ مرزوقى رفيق: أهمية التدريب وأثره فى تطبيق إدارة الجودة الشاملة - دراسة حالة بعض المؤسسات الصناعية والعلمية بولاية سطيف (BCR.AM. BALISIM . SCAEK) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة

الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير ، جامعة فرحت عباس ، سطيف ، 2005- 2006 ، ص : 13

⁽²⁾ محمد عبد الفتاح الصيرفي: التدريب الإداري والمدربون والمتدربون وأساليب التدريب ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص : 30 .

⁽³⁾ مدحت أبو النصر : إدارة وتنمية الموارد البشرية - الاتجاهات المعاصرة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2007 ، ص: 258.

⁽⁴⁾ بن عتبر عبد الرحمن: ادارة الموارد البشرية ، دار اليزوري ، عمان ، الاردن ، 2010 ، ص : 95 .

⁽¹⁾ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سابق، ص:31.



٥- مبدأ المعلومات العكسية : يحتاج المتدرب إلى تiar من المعلومات المرتدة عن نتيجة سلوكه للوقوف على مدى فعالية التدريب

٦- مبدأ التخرج : حيث يجب التدرج في التدريب في تقديم المادة التدريبية مبتدئاً بالمعلومات ، والمعارف الأساسية ثم يدرج منها إلى مشاكل التطبيق البسيط ، ثم تنتطور إلى اعقد المشاكل وأكثرها تشبعا .

ب - خطوات التدريب : تتوقف أهداف العملية التدريبية في أي منظمة (منها البنوك) مدى التزام إدارة الموارد البشرية في الإعداد و التخطيط المسبق للخطوات الخمسة للتدريب والمتمثلة فيما يلي :

١. تجميع وتحليل البيانات : Data Analysis : اي توفير كافة المعطيات والبيانات عن مختلف عناصر النظام التدريبي في البنك مثل المعلومات المتعلقة بالبنك وكذا معرفة الوظائف والمهام الواجب انجازها من طرف العاملين لتحقيق الأهداف وتجمع هذه المعلومات يقصد تحليلها ، من أجل المساعدة على تحديد وتحليل الاحتياجات التدريبية للمنظمة .^(٢)

٢. تحديد الاحتياجات التدريبية : Need Determination : حيث تقوم البنوك بإجراء بحوث ميدانية ومسحية بهدف التعرف على احتياجات الموظفين والمنظمة ككل ، حيث تستخدم أساليب ^(٣) لتجميع البيانات اللازمة لتقدير الاحتياجات التدريبية في المنظمة ، على أن تربط هذه الاحتياجات بالأهداف الموضوعة لتحقيقها ، و باعتبار ان أهداف الافراد تعتبر كجزء من الاهداف المنظمة فإنهم يحتاجون إلى التدريب لتحقيق أهدافهم وبالتالي اهداف المنظمة ، و الفشل في تحقيق أهداف المنظمة هو مؤشر لوجود احتياجات تدريبية ، هذه الأخيرة هي الفجوة بين المستوى الحالي والمستهدف ^(٤)

٣ تصميم البرامج التدريبية : Program Design: والتي تتضمن إجراءات متسللة أبرزها تحديد الموضوعات المرتبطة بالفجوة و المطلوب التدرب عليها ، و كذا اختيار أسلوب أو طريقة التدريب المناسبة و اختيار المدربين المناسبين من أصحاب الخبرة والاحتراف ^(٥) .

^(٢) كامل ببربر، مرجع سبق ذكره، ص: 259.

^(٣) من بين الأساليب المتخصصة للتجميع البيانات ، أساليب الاستقصاء والملاحظة المباشرة والمقابلات الشخصية

^(٤) صلاح الدين عبد الباقي، على عبد الهادي مسلم، راوية حسن، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

^(٥) كامل ببربر، مرجع سابق، ص: 261.



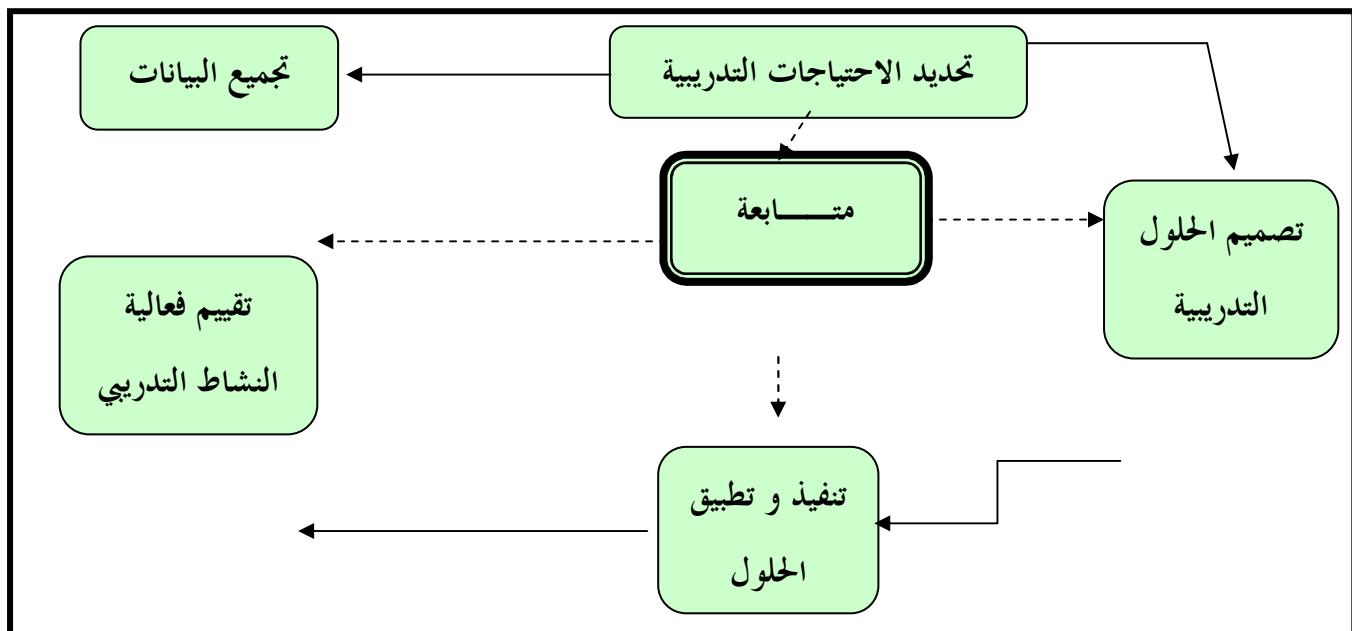
٤ تنفيذ الأنشطة التدريبية : Program Implementation: بمجرد الانتهاء من تصميم الأنشطة التدريبية والإعداد لها ، يجب اتخاذ التدابير اللازمة لوضعها موضع التنفيذ في الزمن المخطط لتنفيذها ^١ ، و التأكد من توفرها الوقت المناسب ^٢

٥ تقييم فعالية التدريب Training Effects to measure: تهدف هذه المرحلة الأخيرة إلى تقييم مدى فعالية النشاط التدريبي في تحقيق الأهداف الموضوعة له وتمكن قياس فعالية التدريب باستخدام مؤشرات مالية مثلاً : العائد على الاستثمار في التدريب : ROT * وذلك على النحو التالي :

$$\text{العائد التدريبي - التكاليف التدريبية} \\ \text{ROT} = \frac{\text{التكاليف التدريبية}}{100}$$

والشكل الموالي يوضح المراحل الخمسة الأساسية للتدريب :

الشكل رقم ٠٢ : مراحل التدريب



المصدر محمد صالح الابعج، نظام إدارة الجودة كأداة لتطوير أداء الموارد البشرية، ورقة بحث مقدمة ضمن مؤتمر الجودة، طرابلس، ليبيا، 2005، ص: ٠٦.

^١- صلاح الدين عبد الباقي، على عبد الهادي مسلم، راوية حسن، مرجع سبق ذكره، ص: ٢٢٧

^٢- المرجع السابق، ص: ٢٢٨



ثالثاً: أنواع و أهداف التدريب

أ. **أنواع التدريب:** ينقسم التدريب إلى:⁽¹⁾

1- التدريب بفرض تجديد المعلومات: حيث يهدف إلى تزويد المتدربين بعض المعلومات الجديدة التي تتعلق بطبيعة عملهم و مساعدة و دعم ما لديهم رفع كفاءة المتدربين

2- تدريب المهارات: الغرض منه تزويد المتدربين بالمهارات و الأساليب الإدارية الحديثة التي تسهم في زيادة فعاليتهم و تحسين مستوى أدائهم الوظيفي.

3- التدريب للترقية: يهدف إلى إطلاع الموظف على المعلومات و المعرف و الاساليب الجديدة التي تتوقف مع مهام الوظيفة الجديدة التي سوف يرقى إليها وهناك تقسيمات أخرى للتدريب ذكر منها:⁽²⁾

► **التدريب الداخلي:** يعرف على انه "الأنشطة التعليمية و المقدمة مسبقا من قبل إدارة الأفراد داخل البنك و التي تجذب فقط الأفراد الذين يعملون داخل البنك".

► **التدريب الخارجي:** يعرف على انه "الأنشطة التدريبية التي يرعاها وينظمها أفراد خارج البنك، مثل استشاريين وجهات متخصصة".

ب. أساليب التدريب: هناك العديد من الأساليب للتدريب ذكر منها:⁽³⁾

1- التدريب العملي : حيث يقوم المدرب بعرض طريقة الأداء و الإجراءات التفصيلية ثم يسأل المتدرب ويشجعه على العمل.

2- التدريب بالحساسية : تهدف هذه الوسيلة على تنمية روح الاعتماد على الذات تعتمد على تكوين جماعة تدريب تتكون من 10 إلى 20 فرد على أن لا يكون فرد قائد محدد، والتوجيه الوحيد لهذه الجماعة هو دراسة سلوك الأفراد والجماعات و فهم مشاعرهم حتى يمكن تبني روح التعاون والتمهيد لعمليات التغيير في الأنظمة و التنظيم.

⁽¹⁾ سعد عامر أبو شندي : ادارة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية، دار اسامه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 45,46.

⁽²⁾ بروش زين الدين، شايب محمد : تنمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق امنية تكنولوجيا المعلومات المصرفية - رؤية مستقبلية- ورقة مشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصادات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف (الجزائر)، يومي 13/14 ديسمبر 2011 ص: 07.

⁽³⁾ أمين ساعاتي : ادارة الموارد البشرية من النظرية الى التطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص-ص: 50-55.





و الجدول الموالي يبرز أهمية التدريب بالنسبة إلى الأفراد و المنظمة ككل:

الجدول رقم(02): أهمية التدريب بالنسبة للأفراد و المنظمة :

الأهمية بالنسبة للمنظمة	الأهمية بالنسبة للعاملين
<ul style="list-style-type: none"> - فعالية الاتصالات والاستشارات الداخلية - تطوير اساليب القيادة وترشيد القرارات الإدارية - المساعدة في انتفاح المنظمة على العالم الخارجي - المساعدة في ربط أهداف العاملين بأهداف المنظمة - زيادة الانتاجية و الأداء التنظيمي 	<ul style="list-style-type: none"> - مساعدة الأفراد في تحسين فهمهم المنظمة وإتعابهم لدورهم فيها - مساعدة الأفراد في تحسين قراراتهم و حل مشكلات في العمل - تطوير الدافعية للأداء - المساعدة على تطوير مهارات الاتصال بين الأفراد

المصدر: من إعداد الطالب .

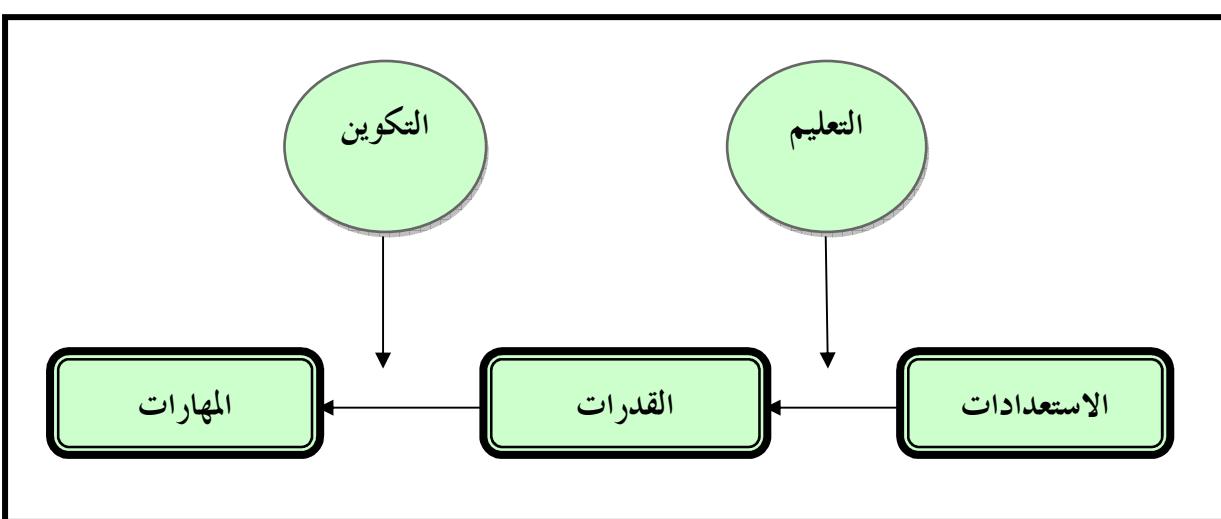
**الفرع الثاني: التكوين المهني المصرفي:**

يحتل التكوين المصرفي مكانة في غاية الاهمية في معظم المنظمات من بينها البنوك، خاصة عند حدوث تغيرات تؤدي إلى ظهور مهام جديدة أو تحولات معتبرة بالنسبة للمهام الموجودة، وقبل التعرض إلى تعريف التكوين وجب التفرقة بينه وبين التعليم و التدريب كما يلي:

فالتعليم هو إكساب الشخص المعرفة و المهارة لتطوير عاداته و اتجاهاته في سياق نظامي⁽¹⁾، أما التدريب فهو نوع من تعلم مكتسب للمهارات ، الخبرات والمعارف المختلفة و المتعلقة بمهنة معينة ، عكس التكوين فهو جزء من التعليم ، فهو عملية شاملة تتناول الفرد من جميع جوانبه ، وتعد الموظف علميا و مهنيا ، تجعله يكتسب فنيات ومهارات.⁽²⁾

من خلال التعريفات يتبيّن أن هناك علاقة بين التكوين و التعليم كما يوضحه الشكل المولى:

الشكل رقم 03 : العلاقة بين التكوين والتعليم



المصدر: بن عمار حسيبة، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية 2009 ، ص : 14

⁽¹⁾ على غربي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁽²⁾ عبده عز الدين: عملية تدريب الموظف العام بالجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 71.



- القدرات : إذا كانت الظروف ملائمة للاستعدادات لدى الأفراد تحولت إلى ما يسمى بالقدرات، وهي ما يستطيع أن يقوم به الفرد من أداء فعلا. (1)

- المهارات : عندما تتوفر لدى الفرد القدرات الأدائية المكتسبة بواسطة التعليم، يحاول الوصول بأدائه إلى مستوى الإنقان الأدائي، الموفقة للجهد و الوقت والحقيقة للأهداف المنشودة و التي لا يمكن تحقيقها غلا من خلال عملية التكوين .⁽²⁾

أ. تعريف التكوين المهني المصرفي:

هناك تعاريفات عديدة للتكنولوجيا ذكر منها:

- "عبارة عن نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد والجماعة التي تكونه، فتتناول آرائهم ومعلوماتهم وسلوكياتهم وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية⁽³⁾. فهو يهدف إلى زيادة مهاراتهم لأداء عمل محدد ومجموعة من الأنشطة حيث يقوم التكوين بأقلمة الفرد مع العمل المراد أداؤه".⁽⁴⁾

- وقد يعرف بأنه: "تلك الجهود الهدافة إلى تزويد الموظف بالمعلومات و المعارف التي تكسبه المهارة في اداء العمل، أو تنمية و تطوير ما لديه من مهارات و معارف و خبرات، بما يزيد كفاءته في أداء عمله الحالي أو يعده لأداء أعمال ذات مستوى أعلى في المستقبل".⁽⁵⁾

- وهناك تعريف آخر للتكنولوجيا حيث يعتبر هذا الأخير " برامج أساسية تستخدمنها المؤسسات لمساعدة الموظفين و العمال على كسب الفاعلية و الكفاية في أعمالهم الحالية و المستقبلية عن طريق تنمية العادات الفكرية و العملية المناسبة و المهارات و المعارف و الاتجاهات بما يناسب تحقيق أهداف المنظمة ".⁽⁶⁾

⁽¹⁾ بن عمار حسيبة : تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية - دراسة حالة تكوين المكونين في ولاية قسنطينة مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير، فرع إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورى، قسنطينة، 2008-2009، ص:15.

⁽²⁾ بن عمار حسيبة : المرجع السابق، ص 17 .

⁽³⁾ عبده عز الدين، مراجع سبق ذكره، ص: 71.

⁽⁴⁾ أحمد ماهر، مراجع سبق ذكره، ص: 453.

⁽⁵⁾ جعري بلال : فعالية التكوين في تطوير الكفاءات - دراسة حالة مركب المحركات و الجرارات- قسنطينة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتورى، قسنطينة، 2008-2009، ص: 25.

⁽⁶⁾ حسين يرقى : أسس نظام التدريب وتقدير فاعليته في المؤسسات الصناعية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص:04.



و من التعريفات السابقة نستنتج أن " التكوين عملية ضرورية تعتمد عليها المؤسسات مهما كان نشاطها لمساعدة و إعداد مواردها البشرية بما يخدم أهدافهم و المنظمة " .

ب. أنواع التكوين المهني المصرفي:

ج. هناك العديد من الأنواع للتكوين من طرف البنوك من أجل الترقية بالمعارف و المعلومات لدى الموظفين و يمكن أن نبرز أهم الأنواع فيما يلي¹ :

1- التكوين الخاص بتحصيل المعرف العامة: والمتمثلة في التعرف على مختلف أنشطة البنك، أو تلك التي تسمح بزيادة مستوى المعرف الأساسية الضرورية لممارسة بعض المهن مثل الإعلام الآلي.

2- التكوين الخاص بإثراء الكفاءات المهنية للموظف بغرض التطوير من مساره المهني.

3- أما النوع الثالث الذي يكتسب أهمية متزايدة في عدد من البنوك، ويشمل جميع التكوينات التي تسمح بتطوير قدرات مهنية معينة مثل: فن الإدارة، قوة التفاوض، تنظيم الوقت...

4- أما النوع الأخير المرتبط بتغطية الحاجة الماسة أكثر فأكثر لإعادة توجيهه عدد معين و في بعض الأحيان عدد كبير من الموظفين الذين تض محل نشاطاتهم أو تتغير أهميتها أو تتغير و يتم تلقي هذه التكوينات سواء داخل البنك أو خارجه في معاهد متخصصة ، حيث هناك هيأت تكوين متخصصة في تقديم المعرف و تعلم المهام الضرورية لممارسة النشاطات المصرفية، أو من خلال تكوينات تجرى داخل البنك من طرف بعض العاملين داخل المنظمة.².

¹ - مهني دنيا زاد : البنوك في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسخير، جامعة فرحت عباس، سطيف، 2004-2003، ص: 153-155.

² المرجع السابق، ص: 155.



د. متطلبات عملية التكوين: إن تطبيق عملية التكوين بمختلف أنواعها تستوجب مجموعة من المتطلبات ذكر منها:⁽¹⁾

- 1- تبني دورات تدريبية مستمرة: للحصول على نتائج أكثر فعالية و مردودية من عملية التكوين، يجب أن تشمل هذه الأخيرة جل الأعضاء و الموظفين داخل المنظمة انتلاقاً من بسط عامل حتى المدير وهيئة التسيير ، وان يشمل التكوين كل مراحل تواجد العامل في المؤسسة أي منذ التحاقه لأول مرة بالمنظمة و عند إعداده للترقية إلى وظيفة أعلى و ذلك بجعله قادراً على التكيف مع التطورات التكنولوجية الحديثة.
- 2- وضع مخصصات لعملية التكوين: من أجل إنجاح عملية التكوين لابد على المؤسسات من تخصيص مجموعة من أرباحها لبرامج التكوين مثل ما تقوم به معظم المؤسسات في الدول المتقدمة، إذ تعمل على تخصيص مبالغ معتبرة لتكوين عمالها وهذا نظراً لأهمية التكوين ضمن نشاطات مختلف المنظمات من بينها البنوك.
- 3- الاقتراب من مراكز التدريب و التكوين: نظراً لعدم قدرة المؤسسات على تبني برامج تكوينية و الاعتماد على مبالغ معينة من ميزانيتها فهي تلجأ على هيئات الدعم و مؤسسات ومعاهد التكوين المتخصصة في هذا المجال⁽²⁾.

⁽¹⁾ ذهبية لطرش : اتفاقيات التجارة في السلع وآثارها المتوقعة على المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرhat عباس سطيف، 2004-2005، ص: 234.

⁽²⁾ مريم قطوش : مرجع سبق ذكره ، ص: 86.



الفرع الثالث: أساليب أخرى:

هناك أساليب أخرى لتأهيل الموارد البشرية ذكر منها⁽¹⁾:

1. أسلوب استثمار رأس المال الفكري: ترتكز على:

- ❖ الاهتمام الاستثنائي بدون النخبة التي تستطيع إنتاج الأفكار الجديدة.
- ❖ التأكيد على رفع معايير الأداء لجميع المتعاملين.
- ❖ توفير المناخ الإبداعي للعاملين، بما يجعله في حالة تعلم و تجدد مستمر.
- ❖ وقائية الخبرات و المهارات من التقادم و الإحباط الوظيفي.

2. أسلوب تخفيض قوة العمل: تشمل على الخيارات التالية:

- ❖ المكافأة المجزية.
- ❖ التقاعد المبكر.
- ❖ البحث عن وظائف خارج المنظمة.
- ❖ إعادة توزيع العاملين.

3. أسلوب تنمية ثقافة الجودة: تسعى إلى:

- ❖ تغيير الاتجاهات.
- ❖ اعتبار إعادة الهيكلة أسلوب جديدة للحياة و أساس التحسن المستمر.
- ❖ شعور الأفراد بالمسؤولية عن تخفيض التكاليف و تحسين الجودة.

⁽¹⁾ عادل حرجوش ، صالح المفرجي : الاستراتيجيات النقطية لتأهيل المنظمات الاقتصادية العربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرhat Abbas سطيف، شركة دار الهدى، العدد 01، الجزائر، 2002، ص: 37-38.



خلاصة الفصل الأول .

يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر التي تشكل منها أي تنظيم ، فالموارد البشري هو القوة الدافعة الحقيقية في أي مؤسسة ، وأنه مصدر كل الطاقات وأن كل نجاح وانجاز يعود إلى الجهد البشري في المقام الأول حتى ولو تعاونت إمكانيات مادية أخرى في عملية الإنتاج .

فالأفراد هم الذين يحددون الأهداف والسياسات ويضعون الخطط والبرامج ، وهم الذين يتولون تصميم المؤسسة ويقومون بتوزيع الأدوار والسلطات والمسؤوليات ، والأفراد هم الذين يتحملون مسؤولية تدبير الإمكانيات اللازمة وتوجيه وترشيد استخدامها بما يعود على المؤسسة بالفائدة المستهدفة ، وهم الذين يقومون أيضاً بالأداء الفعلي لكثير من الأعمال والمهام التي تعجز الآلة على القيام بها ولهذا فقد تزايد الاهتمام بالموارد البشرية على مستوى المؤسسات المصرفية بشكل كبير، باعتبارها الحجر الأساسي والمورد الأهم الذي تعتمد عليه في تحقيق أهدافها فهو طاقة ذهنية وقدرة فكرية ومصدر للمعلومات والاقتراحات والابتكارات، وعنصر فاعل قادر على المشاركة الإيجابية بالفكر والرأي.

وفي هذا الصدد شهدت المؤسسات المصرفية محاولات في مجال الاهتمام بالعنصر البشري، حيث توأصلت مع مختلف المراكز للتقويم والتدريب، كما عرفت برامج تكوينية لتأهيل مواردها البشرية، وذلك لضمان استقرارها والاستفادة من خبراتها.



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

تمهيد

تعتبر المصارف التجارية مؤسسات مالية تقوم بأعمال الوساطة المالية ، فهي تجمع مدخلات في شكل ودائع مصرافية وتنحى التمويلات في شكل صيغ تمويلية وأساليب استثمارية وخدمات مصرافية وتكافلية ، معتمدة في ذلك على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة .

كما تعتبر الكفاءة مطلبا ضروريا لنجاح المؤسسة البنكية ، ومقوما من مقومات استمراريتها حيث تتعلق الكفاءة بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ، لذلك نجد أن الكفاءة المصرافية تكتسي حاليا أهمية كبيرة لدى الإقتصاديين

ولعل نجاح وإستمرار المصرف التجاري مرهون بمدى تحقق مفهوم الرشادة الإقتصادية في إستخدام موارده المختلفة ، أي بعبارة أخرى مدى كفاءته في استغلال موارده بأقل التكاليف ، فالكفاءة المصرافية تعبر عن كيفية إدارة المصرف التجاري لموارده بالشكل الذي يعظم عوائده ويقلل من تكاليفه .

سنتناول في هذا الفصل موضوع الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية من خلال ثلاثة مباحث حيث نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم حول البنوك التجارية ، ويتناول المبحث الثاني الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية ، أما المبحث الأخير نتناول فيه طرق قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية .



الفصل الثاني . الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

الفصل الثاني : الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية .

المبحث الأول : مفاهيم حول البنوك التجارية

يعتبر البنك خلية متكاملة الوظائف متتسقة الأطراف، فهو يلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد والمساهمة في إنشاء وتطوير المشاريع، وأيضا المحافظة على أموال الأفراد وودائعهم ،و قبل أن نطرق إلى مختلف تعريفات البنوك التجارية نشير إلى نشأتها .

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حين قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوربا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرسلونة بقول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك بال مقابل إصدار شهادات ايداع اسمية¹، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك ومع مرور الزمن أصبح الناس يقلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبدل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ وقد تتبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الإقراض. أما إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصانع (بدلا من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض، وخاصة بعدما أصبح الناس يتقدون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للإستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك نجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ. وفيما الصائغ بهذه الأعمال لم يأتي طفرة وإنما كان نتيجة لتطور إستغرق زمنا طويلا واكبه إزيداد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للبنك التجاري.²

ويشير المؤرخون إلى أن أول بنك منظم أنشئ في البندقية 1157 م ثم بنك جنوه عام 1170 م وبرسلونة عام 1403 م وامsterdam عام 1609 م وهامبورة عام 1619 م وكان الهدف من إنشاء هذه البنوك هو تركيز عمليات الودائع والصرف المحلي بينك واحد يخضع لإشراف الحكومة حماية للمواطنين من تلاعب الصيارة بالمسكوكات.³

¹- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقد والنونك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2010، ص :63.

²- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان،الأردن، 2006، ص : 11.

³- محمود حسين الوادي، آخرون، النقد والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع،طبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2010 ، ص :102.



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية وأنواعها .

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية.

لقد أعطيت عدة تعاريف للبنوك التجارية وهي تختلف باختلاف وجهات النظر بالنسبة للدارسين لها ومن بين هذه التعريفات :

- " البنوك التجارية هي تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتبادر تنمية الإيدار والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمها من عمليات مصرافية وتجارية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي ".¹

نستنتج من التعريف السابق أن البنوك التجارية هي " التي تقوم بقبول الودائع عند الطلب أو لآجل محدد والتي تباشر عمليات الإيدار والإستثمار المالي تستعمل في تمويل مختلف المشاريع والمساهمة في مرحلة الإنشاء وما تتلزمها من عمليات مصرافية أو تجارية حسب ما ينص عليه البنك المركزي " .

- " هي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك ".²

ما سبق ستجد من هذا التعريف أن البنوك التجارية هي " التي تختص بالقيام بمختلف العمليات التجارية " .

- " هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرافية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرافية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الإستثمار كلياً أو جزئياً أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون ".³

ما سبق أستنتاج أن البنوك التجارية هي " التي تقوم بتقديم الخدمات المصرافية بمختلف أنواعها حسب الطريقة التي يسمح بها القانون " .

¹ - محمود الحسين الوادي، وأخرون، مرجع سابق، ص: 105.

² - رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق ، ص:69.

³ - خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص:39.



الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى عدة أقسام نوضحها فيما يلي¹:

1- البنوك الفردية: يقصد بالبنوك الفردية تلك البنوك التجارية التي ليس لها فروع وعادة ماتتصف هذه البنوك بصغر حجمها واقتصر نشاطها على توظيف الموارد المالية في أصول عالية السيولة، مثل الأوراق المالية التجارية المخصومة، وغيرها من الأصول القابلة للتحويل النقدي خلال فترة زمنية قصيرة وبدون خسائر رأسمالية كبيرة، وتعتمد تلك البنوك في نشاطها المصرفي على وجود علاقات شخصية قوية تربط مسؤوليتها بالعملاء.

2- البنوك ذات الفروع: وهي تلك المصارف التي تملك عدداً من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية متفرقة، وتدار من خلال مركز رئيسي بواسطة مجلس إدارة واحد، ويدير كل فرع من فروع مدير يعمل بموجب الصلاحيات المخولة له من المركز، كما تشتهر الفروع سوية مع المركز الرئيسي في إدارة الاحتياطات، القروض، الإستثمارات والعمليات المصرفية الأخرى.

ويتحقق المصرف ذوي الفروع المتعددة عدداً من المزايا :

- تجميع الموارد من مناطق جغرافية متعددة وتوجيهها نحو غرض استثماري متعدد.
- التقليل من المخاطر نتيجة التوزيع الجغرافي للقروض والإستثمارات .
- يعتبر تأسيس الفرع سهل من تأسيس مصرف مستقل لوجود إجراءات إدارية وقانونية أكثر تعقيداً خاصة في الحصول على الاعتماد.
- يحقق قدرة تنافسية أكبر مقارنة بالمصرف ذو الفرع الواحد.

3- بنوك السلسل : نشأت بنوك السلسل مع نمو حجم المصارف التجارية وتعود ملكية سلسلة البنوك لشخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين، وليس بيد شركة قابضة، وهي موجودة بكثرة في الولايات المتحدة ذات حجم أعمال كبير، وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً مع وجود تنسيق من قبل الإدارة، وتحقق بنوك السلسل العديد من المزايا التي تنتفع بها بنوك المجموعة.

4- بنوك المجموعة: تشمل بنوك المجموعة على عدد من البنوك المملوكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون هذه البنوك فردية أو ذات فروع، ويحتفظ كل بنك برغم وجود الشركة القابضة بمجلس إدارة ومديريه العام، إذ أن امتلاك مجموعة بنوك من قبل شركة قابضة يؤدي إلى تقليل الفوارق في نوعية وكفاءة الخدمات المصرفية المقدمة وكذلك تماثل الخدمات المصرفية في المناطق الجغرافية المختلفة.

¹ شايب محمد، مرجع سابق، ص 54.



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

5- البنوك الإلكترونية: تمثل احتياجات ومتطلبات المجتمع اللانقدي أو الالوري والذى يعتمد على حمل وتداول النقود، بل يستخدم الخدمات المصرفية الإلكترونية¹ خدمات آلات الصرف الآلي وبطاقات الإنتمان المصرفي، وهو ما أصبح يطلق عليه حالياً النقود الإلكترونية تميزاً له عن النقود الورقية، ويستخدم تعبير أو اصطلاح لبنوك إلكترونية أو بنوك الأنترنت كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد، أو البنك المنزلي على الخط أو الخدمات المالية الذاتية².

المطلب الثالث: وظائف، هيكل البنوك التجارية

الفرع الأول : وظائف البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متعددة ومختلفة، ويمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية وأخرى حديثة.

أولاً : الوظائف التقليدية : وتمثل فيما يلي³

- 1- قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب ، وبعضها لأجل محدد وودائع إدخارية .
- 2- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والإئمان بصيغ مختلفة.
- 3- تقديم خدمات استشارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال.
- 4- التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمه
- 5- شراء وبيع الأوراق المالية، وحفظها لحساب المتعاملين معه
- 6- إصدار خطابات الضمان للعملاء
- 7 تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة و المهمة
- 8- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاسترداد
- 9- خصم الأوراق التجارية
- 10- التعامل بالبيع والشراء في العملات الأجنبية

¹- عبد الحق بوعنوس، الوحيز في البنوك التجارية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000، ص: 20.

²- شايب محمد، مرجع سابق، ص: 56.

³- فلاح حسن الحسيني، ادارة البنك مدخل أمريكي واستراتيجي، دار وائل للنشر، ط2، 2003، ص - ص: 34-35.



الفصل الثاني . الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

ثانياً : الوظائف الحديثة : وتمثل فيما يلي¹

- 1- إدارة أعمال وممتلكات العملاء وتقديم الإستشارات الإقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة
- 2- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري
- 3- المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لأجل قصيرة إلى الإقراض لأجل متوسطة وطويلة الأجل نسبيا.

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية .

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية ، وإنما يختلف باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك ، بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه ، ويمكن تصور الهيكل التنظيمي لbank تجاري من البنوك كبيرة الحجم والتي تتتنوع خدماتها من خلال تصور للإدارات التي قد يتضمنها وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإدارات ، حيث يظهر في هذا الهيكل مجلس الإدارة على قمة الهيكل التنظيمي والمالك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، كما من حقهم التصويت بالنسبة للموضوعات التي تؤثر على التنظيم ككل² .

ويقوم مجلس الإدارة باعتباره السلطة العليا الذي يتخذ القرارات ويطلع على التقارير والكشفات الدورية التي تقدم من الفروع والدوائر في الشركة للإطلاع على المركز المالي للبنك³ .

أما المدير التنفيذي فتفوض له السلطة من رئيس مجلس الإدارة الرقابة على عمليات البنك التي تتم من خلال الإدارات المختلفة ، وتتضمن كل غدارة عدد من الأقسام التي تتولى وظائف ومهام الإدارة وتمثل هذه الإدارات الرئيسية للبنك في :

- إدارة القرض والإئمان .
- إدارة التحويل .
- إدارة العمليات .
- إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير .

¹ خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص- ص : 36-37.

² محمد صلاح الحماوي ، السيدة عبد الفتاح عبد السلام : المؤسسات المالية - البورصة والبنوك التجارية - ، جامعة الإسكندرية ، 1997 ، ص : 217

³ محدث محمد صالح : محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين ، دار الأمل للنشر ، الاردن ، 1989 ، ص: 34-35



الفصل الثاني . الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

وفيما يلي عرض لهذه الإدارات الأربع والأقسام التي تحتوي عليها كل إدارة^١ .
أولاً : إدارة القروض والإئتمان .

ترتکز هذه الإدارة أساساً على تقديم الأنواع المختلفة من القروض وبالنسبة للبنوك الكبيرة لا يكون هناك قسم واحد للقروض وإنما يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض ، فمثلاً قد يكون هناك قسم للقروض التي تقدم للشركات الكبيرة ، وقسم للقروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة ، وقسم لقروض المؤسسات المالية ، وقسم لقروض شركات التأمين ، وقسم للقروض التي تقدم إلى تجار وسماسرة الأوراق المالية ، كما أن هناك أقسام لكل من القروض الإستهلاكية للعملاء ، وكذلك قسم للتأجير ، وبالنسبة للبنوك التي يكون لها تفاعلات خارجية فيكون لديها قسم للقروض الأجنبية أو الحسابات الخارجية .

كما يتم تحليل طلبات القروض والإئتمان من خلال متخصصين وذلك في أقسام خاصة ، وهي قسم تحليل طلبات الإئتمان ، وقسم الكمبيوترات التي يتم فيه توقيع العمل على أقساط القرض والفائدة ، وأخيراً قسم الشؤون القانونية المسؤول على رقابة عمليات فتح الإئتمان .
ثانياً : إدارة التمويل .

ومهمة هذه الإدارة هي الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض والإئتمان في تقديم الأموال ، فمعظم الأموال التي يحصل عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة سواء جارية أو لاجل أو إدخارية بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول على الأموال فيه من خلال المقاصلة بين الشركات وتقديم الخدمات الاستثمارية لهذه البنوك ، كما تشمل هذه الإدارة على قسم الاستثمار الذي يختص بالمتاجرة في الأوراق المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل ، وكذلك قسم التخطيط والتسويق والتي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية ، بالإضافة إلى تطوير هذه الخدمات أو تقديم خدمات جديدة من أجل النمو والتوسيع في المستقبل ، وأخيراً قسم الرقابة والمحاسبة المالية ، والذي يتولى مرافق السجلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتتدفق النقدي الداخل والخارج .

ثالثاً : إدارة العمليات .

وتتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكتها ، او التي يستخدمها في عملياته اليومية مثل قسم حفظ السجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل الإيداعات أو المسحوبات وكذلك القروض

¹ محمد صالح الحماوي ، السيدة عبد الفتاح عبد السلام : مرجع سابق ، ص : 217-220



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

للعديد من الأنواع المختلفة للعملاء بالإضافة إلى قسم الكمبيوتر أو نظام المعلومات ، وكذلك قسم شؤون العاملين والذي يختص بحفظ سجلات العاملين وبرامج تدريبيهم .

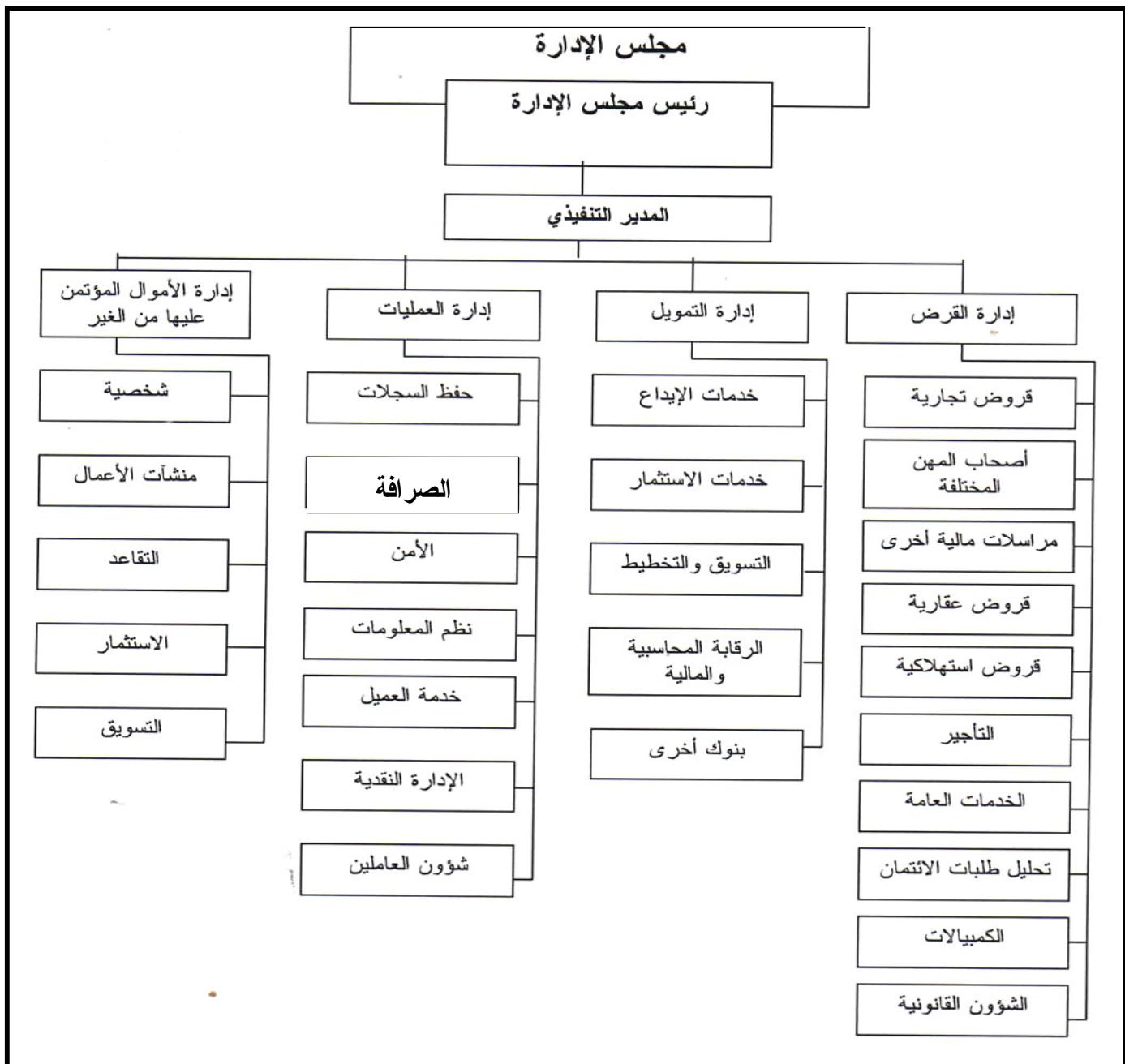
كما تشمل هذه الإدارة على أموال المودعين وممتلكات البنك وأخيراً قسم تالغداره النقدية والذي يتولى الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال .
رابعاً : إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك .

تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الإئتمانية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض والإئتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة ، ومن أمثلة هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو الأفراد أو منشآت الأعمال ، وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك الصينية المملوكة للعملاء مثل الأراضي ، المباني ، بالإضافة إلى القسم الخاص بالمتاجر بالأوراق المالية لصالح العملاء وتقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم .



وفيما يلي شكل توضيحي لما قدمناه سابقاً

الشكل رقم (٤) : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية





المبحث الثاني : الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

يعتبر القطاع المصرفي أحد المجالات الهامة لاي مجتمع ، فهو الركيزة والقاعدة التي يستند لها نجاح أو فشل اي إقتصاد .

كما تعتبر الكفاءة مطلبا ضروريا لنجاح المؤسسة البنكية ، ومقوما من مقومات استمراريتها حيث تتعلق الكفاءة بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن ، لذلك نجد أن الكفاءة المصرفية تكتسي حاليا همية كبيرة لدى الإقتصاديين .

المطلب الأول : كفاءة العمل المصرفي التجاري .

تمثل الكفاءة أحد اهم المعايير التي تقيس الأداء والنشاط المؤسستي ، وتعبر من خلال مؤشراتها ومعاييرها التي تعتمد عن تقييم فعلي و حقيقي لأداء المؤسسة و تبرز أهميتها بالنسبة للبنوك التجارية كون هذه الأخيرة تمارس نشاطها من خلال العمل على تعظيم رؤوس الأموال التي تستقطبها ، وتعظيم العوائد المحققة من جملة الأنشطة التي تقوم بها .

الفرع الأول : مفهوم الكفاءة المصرفية .

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة البنكية عنه في المؤسسة الإقتصادية فهي تعني تحقيق كمية قصوى من المخرجات باستخدام كمية محددة من المدخلات البنكية ، ولكن نتيجة لاختلاف النشاط البنكي عن باقي النشاطات الإقتصادية فإنه يصعب تحديد طبيعة المدخلات والمخرجات البنكية التي يتم على أساسها قياس الكفاءة المصرفية .

أولاً : تحديد مدخلات ومخرجات المؤسسة البنكية .

تعتبر البنوك مؤسسات إقتصادية ذات طابع خدمي تقوم بأعمال الوساطة المالية ، فهي لا تنتج سلعا عينية كالمؤسسات الإناجية ، وإنما يقتصر إنتاجها على مفهوم الخدمة البنكية ، إضافة إلى تعدد منتجات البنوك وعدم تجانسها ، وهنا تطرح مشكلة تحديد مدخلات البنك ، فمثلا هل تعتبر الوديعة مورد أو منتج ؟ وهل تقاس خرجات البنوك بعدد القروض أم بأحجامها النقدية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل إقترح الباحثون مدخلين هما :

¹ – Shamsher (mohamed).Efficiency of Conventional versus Islamic Banks . international ividence using the stochastic approach , journal of Islamic economics , banking and finance , vol2,2009,p-p : 107-108.



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

1- **دخل الإنتاج** : يعتبر هذا الإتجاه أن البنك منتجة لقروض وحسابات الودائع استخدام عنصري العمل ورأس المال ، وعليه فإن مدخلات البنك هي عوامل الإنتاج المستخدمة ، أما مخرجاته فتمثل في القروض والودائع .

2- **دخل الوساطة** : وهو الإتجاه الأكثر استخداماً في معظم دراسات الكفاءة حيث يعتبر أن البنك هو وسيط مالي يقوم بجمع الأموال في شكل ودائع وتحويلها إلى قروض وأصول أخرى اعتماداً على عناصر الإنتاج من عمل ورأس مال ، وبناءً على ذلك فإن كل من الودائع والعمل ورأس المال هي مدخلات بنكية ، في حين تبقى القروض والأصول الأخرى مخرجات بنكية .

ما يلاحظ على المدخلين ، أن الأول يركز على المصارييف العامة ويهمل مصاريف الفوائد ، وفي المقابل يهتم المدخل الثاني بالتكلفتين معاً : المصارييف التشغيلية ومصاريف الفوائد ، لأن تدنية التكاليف الكلية (وليس فقط التكاليف الإنتاجية) تؤدي إلى تعظيم الأرباح البنكية .
ثانياً : قياس مدخلات ومخرجات البنك .

اقتراح رواد الإنتاج أن تقاس مخرجات البنك من قروض وودائع بعدد القروض أو عدد الحسابات ، في حين يرى أصحاب دخل الوساطة بقياس المدخلات والمخرجات البنكية من قروض ممتوحة وودائع محصلة بحجم الوحدات النقدية من دولارات أو دنانير .

كما ظهرت مدخلات أخرى منها المدخل التشغيلي الذي يعتبر البنك وحدة تجارية غرضها النهائي تحقيق مدخلات عن طريق التكاليف التي يتحملها ، ومن ثم تتحدد مخرجات البنك في مجموع المدخلات بينما تمثل المدخلات في مجموع التكاليف المالية والتشغيلية ، وكذلك المدخل الحديث من خلال إدخال مقاييس أخرى : الخطر ، تكاليف الوكالة ، نوعية خدمات البنك ⁽¹⁾ .

الفرع الثاني : أنواع الكفاءة .

يمكن شرح وتوضيح الكفاءة بشكل تفصيلي من خلال دراسة هذا المفهوم وفق مستويات التحليل الاقتصادي الثلاث وهي مستوى المؤسسة ، ومستوى الصناعة ، ومستوى الاقتصاد ككل ، وعليه توجد ثلاثة أنواع رئيسية من الكفاءة : الكفاءة الاقتصادية أو الإنتاجية أو التشغيلية للمؤسسة ، والكفاءة الهيكيلية للصناعة ، وكفاءة تخصيص الموارد للإقتصاد ككل ، بالإضافة إلى مفاهيم أخرى للكفاءة مثل الكفاءة إكس والكفاءة النسبية.

⁽¹⁾ عبد الكريم منصوري ، رزبن عاكاشة : قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج متعدد المعايير ، الملتقى الوطني الأول حول الطرق متعددة المعايير لتخاذل القرار في المؤسسة الجزائرية ، كلية الاقتصاد ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 8-9 ديسمبر 2010 ، ص : 04 .



أولاً : الكفاءة التشغيلية أو الإنتاجية للمؤسسة.

الكفاءة التشغيلية = الكفاءة الإنتاجية = الكفاءة الإقتصادية.

تتمثل الكفاءة التشغيلية أو الكفاءة الإنتاجية في العلاقة الإقتصادية بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة من خلال تعظيم المخرجات على أساس كمية معينة من المدخلات ، أو تخفيض الكمية المستخدمة من المدخلات للوصول إلى حجم معين من المخرجات .

وتقاس بالنسبة التالية : المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة وتحقق الكفاءة المثلى عندما تكون هذه النسبة تساوي الواحد ، ويتحقق ذلك عندما يتساوى الناتج الحدي لعوامل الإنتاج بتكلفة كل عامل .

حيث تتضمن العملية الإنتاجية أو التشغيلية جانبين : الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات ، والجانب الثاني تكاليفي يتمثل في أسعار المدخلات ، وعليه فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو ما يعرف بـ : كفاءة التكلفة¹ .

وتعرف الكفاءة التقنية بأنها : " إنتاج أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات ، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكناً من عوامل الإنتاج المتاحة " وتحرف الكفاءة السعرية بأنها : " إنتاج كمية معينة من المخرجات باقل تكلفة ممكنة لمدخلات الإنتاج " .

X ثانياً : الكفاءة الهيكيلية للصناعة

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكيلية (Structural Efficiency) عن الكفاءة التقنية للصناعة ، وقد قدمه الأمريكي Farrell سنة 1957 وطوره كلا من : (Hjalmarsson & Forsund) في دراستيهما سنتي 1974 و 1978 ، ويهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسينها بالإعتماد على أفضل مؤسساتها² .

وتقاس الكفاءة الهيكيلية لصناعة ما حسب (Farrell) بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة ، ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة إلى الكمية المنتجة للصناعة . وعليه تكون الكفاءة الهيكيلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملاتها الكمية على عدد المؤسسات .

¹ بورقية شوقي : مرجع سبق ذكره ، ص : 86

² قريشي محمد الجموعي : مرجع سبق ذكره ، ص-ص : 15-14



بينما يرى (Hjalmarsson & Forsund) أن حساب الكفاءة الهيكيلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلاً من معدل المرجح ، الذي يكون كفاءة من الناحية التقنية ولكنه ليس كفاءة من الناحية الإقتصادية ، وذلك اعتماداً على فرضية عدم تجانس دوال الإنتاج للمؤسسات داخل الصناعة . وقد أثمرت دراستهما سنة 1978 على نوعين أو مقياسين للكفاءة الهيكيلية للصناعة هما :

الكفاءة الهيكيلية التقنية (Structural Technical Efficiency) .

الكفاءة الهيكيلية للحجم (Structural Scale Efficiency) .

حيث تقيس الأولى مستوى الإدخار في المدخلات ، وتقيس الثانية مستوى الزيادة في الإنتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة وللصناعة .

ثالثاً : كفاءة تخصيص الموارد للإقتصاد ككل .

يهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الإجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل .

يرى معظم الإقتصاديين أن عدم الكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع ، غير أن أدلة الدراسات التطبيقية تبين أن الخسارة في الرفاه الإجتماعي الناتجة عن عدم التخصيص الكفاءة للموارد تمثل أقل من (1%) من الناتج الوطني الإجمالي ، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ويعتمد في تحليل كفاءة تخصيص الموارد على عملية تقدير الخسارة الإجتماعية عن طريق مقارنة حالة الإحتكار التام بحالة المنافسة التامة ، وذلك من أجل قياس فائض المستهلك وفائض المنتج الناتج عن تحول من حالة الاحتياط إلى حالة المنافسة التامة⁽¹⁾ .

ولا يقتصر إستعمال مصطلح كفاءة تخصيص الموارد (Allocative Efficiency) على خسارة الرفاه الإجتماعي فقط بل يستخدم أيضاً كمقياس لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وكذلك على مستوى المستهلكين .

رابعاً : الكفاءة (X)

كفاءة X هي مقياس إضافي لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وعلى مستوى الصناعة وعلى مستوى الإقتصاد ككل ، وقد تم اقتراحها من طرف الإقتصادي (Lebenstein) في سنة 1966 ، والفرضة الأساسية التي إعتمد عليها هي أن : " لا الأفراد ولا المؤسسات ولا الصناعات هي منتجة كما ينفي ." .

⁽¹⁾ بورقية شوقي : مرجع سبق ذكره ، ص : 84 .



الفصل الثاني . الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

وعليه فإن مسألة الكفاءة في هذا المجال تعود إلى نظام الحوافز والنظام الإداري في المؤسسة . ويرى أنه بالإمكان في ظل حواجز للمسيرين والعمال فإنهم يحرصون على تحقيق مستوى إنتاجي قريب من المستوى الأفضل ، وفي ظل ظروف أخرى (محفزات أكثر) قد ينتجون أكثر من المستوى الأمثل ، ويرى أن كفاءة إكس مثل كفاءة تخصيص الموارد تعود إلى الفرق بين الكفاءة القصوى لاستخدام الموارد والإستخدام الحقيقي (الفعلي) للموارد وهو ما يمثل درجة كفاءة إكس ⁽¹⁾ .

خامسا : الكفاءة النسبية .

الكفاءة النسبية هي مقاييس للكفاءة – سواء تقنية أو كفاءة سعرية أو كفاءة إقتصادية – لمؤسساتين أو أكثر ، أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة ، وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الإنتاجية للمؤسسات أو للمؤسسات محل الدراسة بمقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الإنتاج .

الفرع الثاني : الكفاءة التشغيلية ومحدداتها في البنوك التجارية .

قبل التطرق إلى محددات الكفاءة التشغيلية ، لابد لنا من تحديد مفهوم الكفاءة التشغيلية أولا .

أولا : مفهوم الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية .

في دراسته حول قياس الكفاءة الإنتاجية ، وضح (Farrell) أن الكفاءة الإقتصادية للمؤسسة تتكون شقين : الأول تقني أو فني يعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أقصى قدر من المخرجات باستخدام القدر المتاح من المدخلات ، والثاني توظيفي أو توزيعي ويعكس قدرة المؤسسة على اختيار المزيج الأمثل للمدخلات الذي يقلص التكلفة الإجمالية إلى أدنى حد ممكن .

كما نجد في دراسة للدكتور نجاح عبد العليم أبو الفتوح ، أنه اشار للكفاءة الفنية بمصطلح الكفاءة الساكنة ، وعرفها على أنها : " تحقيق أقصى ناتج ممكنا من قدر معين متاح من الموارد " ⁽²⁾ .

أما الكفاءة التشغيلية فتعني القدرة على توليد أكبر قدر من الإيراد من كل وحدة نقدية تتفق في شكل تكاليف تشغيلية ⁽³⁾ .

⁽¹⁾ قريشي محمد الجموعي : مرجع سبق ذكره ، ص:17 .

⁽²⁾ نجاح عبد العليم أبو الفتوح : أهم مستبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاءة ، مركز ابحاث الإقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، 2007 ، ص: 18 .

⁽³⁾ عبد الله الجنبي وآخرون : أثر سعودة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية ، مجلة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامي ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 1998 ، ص: 28 .



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

ثانياً : محددات الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية .

تتحدد الكفاءة التشغيلية بمجموعة من العوامل والتي تتمثل فيما يلي :

1 - وفورات حجم العمل .

وفورات حجم العمل على أنها ⁽¹⁾: "نسبة التغير في الإنتاج الناشئة عن تغير مدخلات الإنتاج بنسب متساوية ، ويمكن التعبير عن وفورات الحجم عن طريق العلاقة بين التكاليف الكلية والناتج عن خط توسيع المؤسسة ، كما توضحه المعادلة التالية "

$$ES = \sum \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_i}$$

$ES = 1$ لا توجد وفورات حجم

< 1 وفورات إيجابية

> 1 وفورات سلبية

} في حالة

حيث : $\ln TC$ تعبّر عن التغير في التكاليف الكلية ، أما $\ln Y_i$ فتمثل التغير في الإنتاج . SCALE EFFICIENCY : ES

2 - وفورات النطاق .

يتحقق مفهوم وفورات النطاق في البنك إذا كان بإمكانه أن ينتج مزيجاً من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج من المزيج على حدة ، فكفاءته تتمثل في قدرته على تنوع منتجاته بأقل التكاليف ⁽²⁾ ، بمعنى المقارنة بين تكاليف الإنتاج لتشكيله متعددة من المنتجات ومجموع تكاليف الإنتاج لكل منتج على حدة .

أي أن وفورات النطاق تقيس تكاليف مخرجات البنك ، ويمكن الحصول على وفورات النطاق من خلال حساب تكامل التكاليف لاي المنتجين Y_i ، Y_j كما توضحه المعادلة التالية ⁽³⁾ :

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j} < 0 \quad i \neq j$$

⁽¹⁾ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، محمود حمدان العصيمي : تقدير دلة تكاليف الإسلامية والبنوك التجارية ، دراسة مقارنة ، مجلة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الإسلامي ، المجلد 07 ، 1995 ، ص:11 .

⁽²⁾ فريشي محمد الجموعي : مراجع سبق ذكره ، ص:88 .

⁽³⁾ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي : مراجع سبق ذكره ، ص:11 .



$$\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j} = \frac{TC}{Y_i Y_j} \left[\frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_i} \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_j} + \frac{\partial^2 \ln TC}{\partial \ln Y_i \partial \ln Y_j} \right]$$

وحيث أن المقدار $\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j}$ موجب ، فإن إشارة $\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j}$ تعتمد على إشارة المقدار الذي بين الأقواس ، فإذا كان سالبا دل ذلك على أن هناك وفورات نطاق ، أما إذا كان موجبا دل ذلك على عدم وجود وفورات نطاق .

إن تحليل اقتصاديات الحجم واقتصاديات النطاق في البنوك يفيد في معرفة الجم الأمثل والمزيج الأمثل لمنتجاتها ومن ثم تحديد كفاءة تشغيلها .

3 - الحوكمة .

تتمثل الحوكمة من المنظور البنكي في الطريقة التي تدار بها شؤون البنك ، من خلال الدور المنوط به كل من الإدارة ومجلس الإدارة ، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق المستفيدين من التمويل وحماية حقوق المودعين ، وتزداد أهمية الحوكمة في البنوك مقارنة بالمؤسسات الأخرى ، نظرا طبيعتها الخاصة ، حيث أن إفلاس البنك لا يؤثر فقط على الشركاء الخاصين من زبائن ومودعين ومقرضين ، ولكن يؤثر أيضا على إستقرار البنك الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم ، وبالتالي يؤثر على الإستقرار المالي للقطاع البنكي ومن ثم حتما على الاقتصاد ككل ، وخاصة إثر التحولات العالمية التي حدثت من عولمة وتطورات تكنولوجية وسياسات التحرير المالي ، الأمر الذي أدى حتما إلى ارتفاع حجم المخاطر على مستوى القطع البنكي .

تهدف الحوكمة إلى تنظيم العلاقات بين مختلف الأعوان ذوي المصالح المختلفة ، والحد من إستغلال المسيرين لرकزهم وتوفّرهم على المعلومات في تسخير المؤسسة وفقا لأهدافهم الشخصية ، أي إنها تهدف لتقييم عادل لخلق القيمة بين مختلف الأعوان ، مما يؤدي حتما إلى الرفع من كفائتها التشغيلية ، كما أن وضع اسس للعلاقة بين الإدارة ومجلس الإدارة وهيئة الرقابة والساهمين واصحاب المصالح الأخرى يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح حقوق وواجبات كل طرف يرفع من إمكانية إستغلال الوسائل المتاحة بشكل أمثل ومن ثم رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للبنك ⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ بورقية شوقي : مراجع سوق ذكره ، ص : 222 .



المطلب الثاني : مخاطر العمل المصرفي.

تعد الصناعة البنكية من أكثر الصناعات تعرضا للمخاطر خاصة مع تغير طبيعتها وهذا على ضوء الأموال التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة وأوجه استخدامها .

وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب عوامل داخلية ترتبط بنشاطها وبإدارة البنك في حد ذاتها (طبيعة النشاط ، سوء التسيير ، نظام المعلومات ... إلخ) أو عوامل خارجية تنشأ بسبب تغير الظروف أو البيئة التي تعمل في إطارها البنوك (الظروف الإقتصادية ، المنافسة ... وغيرها) .

وسنتطرق من خلال هذا البحث إلى ثلات مطالب أساسية ، إذ نتناول في المطلب الأول عموميات حول المخاطر والمخاطرة ، أما المطلب الثاني نتكلم فيه عن مخاطر العمل المصرفي ، أما المطلب الثالث نخصصه لأساليب إدارة هذه المخاطر .

الفرع الأول : عموميات حول الخطر والمخاطرة .

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم الخاصة بالخطر والمخاطرة وفيما يلي يتم إبراز كل منها على حداً أولاً : **مفهوم الخطر.**

يعتبر الخطر من أهم المشاكل التي تؤثر على المشاريع تأثيراً فعالاً لا سيما في أنشطة البنوك ، وهناك مفاهيم مختلفة للخطر سيتم التطرق لبعضها وهي :

يعرف الخطر على أنه " عبارة عن حدث أو عدة أحداث يكون لها تأثير سلبي على نتائج المؤسسة مما يعيقها من الوصول إلى أهدافها " ⁽¹⁾ .

كما يعرف أيضاً على " أنه احتمال التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها " ⁽²⁾ .

ويقصد به أيضاً : " إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة " ⁽³⁾ .

وهناك من يعرفه على أنه : " درجة الشك بخصوص تحقق العائدات المستقبلية " ⁽⁴⁾ .

⁽¹⁾ Bernard (Barthélemy), Philippe (Courrèges) , **gestion des risques** , édition d'organisation , deuxième édition , paris , 2004 , p:11 .

⁽²⁾ Mohamed daoud (othman) , **the effect of credit risk mitigation on bank's value** , ph.D. dissertation, banking specialization , the Arab academy for banking and financial sciences , 2008 , p:14 .

⁽³⁾ جبورى محمد : **تسخير خطر منح القروض البنكية باستخدام الفرض التقني** ، مقال (غير منشور) المركز الجامعى مولاي الطاهر ، سعيدة ، ص 02

⁽⁴⁾ Bellah (mondher) , **derivatives , risk management value** , world scientific publishing , France, 2010 , p:920 .



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

كما يعرف على أنه :

" يشير الخطر إلى عدم التأكد والذي يؤثر على النتائج والخسائر المحتملة الظهور فجأة عندما تكون تطورات المحيط غير متوقعة "(¹).

وهناك من يعرفه على أنه " الانحراف عن ما هو متوقع "⁽²⁾، كما أنه يعتبر مقياس نسبي لمدى تقلب اعائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا " ⁽³⁾.

وعليه يمكن القول بأن الخطر البنكي هو " احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة ، أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين "⁽⁴⁾، فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم التأكد لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة ⁽⁵⁾.

أولاً : مفهوم المخاطرة .

لقد تعددت المفاهيم الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة حسب كل باحث ، ويمكننا إدراج بعض هذه المفاهيم كماليي :

تعرف المخاطرة بانها " احتمال حدوث انحراف معاكس عن نتيجة منشودة تكون متوقعة أو مأمولة "⁽⁶⁾.

كما تعرف على أنها : " وضع يحتمل أن تتبدد فيه المؤسسة خسارة على إستثمارها " ⁽⁷⁾ .

وهناك من يعرفها على أنها : " فرصة تکد أذى أو ضرر أو خسارة " ⁽⁸⁾.

⁽¹⁾ مليكة علامة : التوريق كأدلة لتسهيل الفروض البنكية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص نقود ومالية وبنوك ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2006 ، ص: 20.

⁽²⁾ الأخضر لقططي : إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، ملقي حول أسس وقواعد النظرية المالية الغسلامية ، جامعة مسلية ، جوان 2005 ، ص: 03.

⁽³⁾ حرية الشريف : تقرير حول عائد ومخاطر الاستثمار وكيفية قياسها ، الجامعة الغسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2005 ، ص: 05 .

⁽⁴⁾ صالح رجب حماد : أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، الأردن ، ص: 05.

⁽⁵⁾ شرون رقية : تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة سطيف ، 2006 ، ص: 66 .

⁽⁶⁾ طارق عبد العال حماد : إدارة لمخاطر ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 ، ص: 17.

⁽⁷⁾ عدنان عبد الله محمد عويضة : نظريّة المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ، المعهد العالمي للفكر الغسلامي للنشر ، بيروت ، لبنان ، 2010 ، ص: 32.

⁽⁸⁾ عبد الستار أوجدة : المخاطر في الصكوك و موقف الشريعة من ضمانها ، ندوة الصكوك الإسلامية عرض وتقديم ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، جدة ، 24-26 مאי ، 2010 ، ص: 01.



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

وتعرف ايضا على أنها : " الحالة التي تتضمن إحتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة وببساطة هي احتمال الخسارة " ⁽¹⁾.

ومن ثم يمكن القول أن المخاطرة البنكية هي " إحتمال قوع خسارة للبنك غير منتظرة وغير مخطط لها . ورغم إختلاف المعنى اللغوي بين لخطر الذي يعني سبب الخسارة والمخاطرة التي تعني الحالة التي تسبق الخطر إلا أنه يتم اعتبارهما إصطلاحاً ذا معنى واحد والذي يشمل عنصري عدم التأكيد والخسارة " .

ثانياً : مفهوم إدارة المخاطر.

تعرف إدارة المخاطر بأنها :

" كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر " ⁽²⁾.

" عبارة عن منهج للتعامل مع المخاطر ، عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة " ⁽³⁾

" هي العملية التي تتبعها المؤسسات لتحديد المخاطر التي ستتعرض لها مع إعطاء قيم لهذه المخاطر" ⁽⁴⁾.

كما عرفت بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإيقائها في حدودها الدنيا ⁽⁵⁾.

الفرع الثاني : مخاطر العمل المصرفي .

تتعرض البنك على إختلاف أنواعها للعديد من المخاطر ، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها ، ويمكن تقسيمها إلى مخاطر مالية ومخاطر تشغيلية ومخاطر أخرى مرتبطة بالسياسة العامة التي يضعها البنك .

⁽¹⁾ خديجة خالدي : إدارة مخاطر في البنوك الإسلامية ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل ، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الغسلامي ، الدوحة ، قطر ، 18-20 ديسمبر 2011 ، ص: 03.

⁽²⁾ مهند حنا نقولا عيسى : إدارة مخاطر محافظ الغستشارية ، دار الدرية ، الأردن ، 2010 ، ص-ص: 44-45.

⁽³⁾ عبد الكريم الفندوز : إدارة المخاطر بالمؤسسات المالية الإسلامية من الحلول الجزئية للتأهيل ، مؤتمر المصادر الإسلامية بين الواقع والمأمول ، 21 ماي ، 2009 ، ص: 05.

⁽⁴⁾ حسين بعلجورز : إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية،جامعة جيجل،6-7 جوان 2005، ص:03.

⁽⁵⁾ مرسى عمر مباركيو محيد : مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، قسم المصادر الإسلامية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2008 ، ص: 19.



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

أولاً : المخاطر المالية .

تتضمن المخاطر المالية جميع المخاطر المتصلة بغداة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنك ، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

1- مخاطر الإنتمان (خطر القرض) :

يعرف خطر القرض بأنه :

- " هو الخطر الحالي أو المستقبلي الذي يمكن أن تتأثر به إيرادات البنك ورأس المال ، والناتج عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته إتجاه لبنك في الوقت المناسب "⁽¹⁾.

- كما يُعرف بأنه : " عدم قدرة المقترض على تسديد دينه "⁽²⁾.

- وهناك من يُعرفه على أنه : " عدم إمكانية المقترض على الوفاء بالتزاماته في الموعد المتفق عليه "⁽³⁾.

- ويُعرف عند البعض الآخر " بعجز المقترض عن أداء دينه إتجاه البنك المتعاقد معه "⁽⁴⁾.

- وتُعرف المخاطر الإنتمانية أيضاً بأنها : " الخسائر المالية لمتحملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته إتجاه البنك في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس المال " ⁽⁵⁾.

من خلال هذه المفاهيم يمكن القول بأن :

خطر القرض هو عدم قدرة العميل أو المقترض على سداد إلتزاماته إتجاه البنك في الوقت المحدد .

2- مخاطر السوق (خطر السوق) .

مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لاصل ما (سهم ، سند ، قرض ، عملة أو سلعة) ⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ إبراهيم الكراسنة : أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، تقرير صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الإقتصادية ، أبو ظبي ، مارس ، 2006 ، ص: 37.

⁽²⁾ بن داودية وهيبة : مداخلة بعنوان الضمانات البنكية ودورها في الحد من المخاطر البنكية ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ، الآفاق والتحديات ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 25-26 نوفمبر ، 2008 ، ص: 01 .

⁽³⁾ MD arop (othman) risk management in islamic bank , risk management division , bank islam Malaysia berhad , 15 novembre 2007 , p:11

⁽⁴⁾ جوبل شابيرو : ندوة حول إدارة المخاطر في العمليات البنكية ، المعهد المصرفي المصري ، مصر ، القاهرة ، يونيو 2000 ، ص:01 .

⁽⁵⁾ ميرفت علي أبو كمال : الإدارة الحديثة لمخاطر الإنتمان في المصادر وفقاً للمعايير الدولية بازل 2 ، رسالة ماجستير (غير منسورة) ، كلية التجارة ، قسم إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية - غزة - ، 2007 ، ص:72

⁽⁶⁾ بلعوز بن علي : استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث ، جامعة الشلف ، العدد 07 ، 2009-2010 ، ص:334.



الفصل الثاني . الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

كما تعرف بأنها "المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية" ⁽¹⁾ وينشأ خطر سعر السوق نتيجة حدوث تغيرات غير ملائمة في القيمة السوقية لوضعية معينة خلال المدة الدنيا الالزامه للتنازل عن هذا الأصل ، ويضم هذا الخطر ثلاثة اصناف من الأخطار ، خطر سعر الفائدة إذا تعلق بالأوراق المالية المرتبطة باسعار الفائدة كالسندات والمشتقات المالية ، كما يضم خطر سعر الصرف ذا كانت الأوراق المالية صادرة بالعملة الصعبة ، وخطر التقلبات في السعر السوقى للأوراق المالية المرتبطة بالعرض والطلب عليها في السوق المالية ، وأخيرا خطر عدم اليسر ⁽²⁾ .

وينقسم خطر السوق إلى :

- خطر سعر الفائدة :

تسعى البنوك لجذب لموارد الأقل تكلفة والتي عادة ما تكون قصيرة لأجل وتحولها إلى استخدامات أكثر ربحا وعادة ما تكون طويلة الأجل ، ونتيجة لذلك يحقق البنك هامش ربح يسمى بهامش الوساطة الذي يعتبر مكونا اساسيا للناتج الصافي البنكي ، فأي تغيير في سعر الفائدة يمكن أن يؤثر على هذا الناتج سواء بصفة إيجابية أو سلبية ⁽³⁾ .

ويتمثل سعر الفائدة بالنسبة للبنك إمكانية تأثير مردوديته أو قيمة أمواله الخاصة بتطورات معدل الفائدة ، فهو ينتج عن نعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في اسعار الفوائد في السوق ، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الإقتصادية لأصوله ⁽⁴⁾ .

من خلال هذا يمكننا القول أن خطر سعر الفائدة هو واحد من اشد المخاطر التي تواجهها البنوك ، وينشأ من تعرض الوضع المالي للمصارف للتغيرات غير امواتية في اسعار الفائدة ⁽⁵⁾ .

⁽¹⁾ Salman (ahmed shaikh) , amanat (ali jalbani) **risk management in islamic and conventional banks : differential analysis** , journal of independent studies and research , szabist , Karachi , number02 , volume 07 , july 2009 , p :72.

⁽²⁾ منصوري علي : دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاديات المالية النقد و البنوك ، جامعة سطيف ، 2007 ، ص:36 .

⁽³⁾ منصوري علي : المرجع نفسه ، ص:31 .

⁽⁴⁾ كركار مليكة: تحديث الجهاز المركزي على ضوء معايير بازل ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة البليدة، 2004 ، ص:41 .

⁽⁵⁾ محمد عمر شابرا ، حبيب أحمد ، ترجمة عثمان بابكر أحمد ، مراجعة عبد القادر شاشي : **القيادة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، 2006 ، ص:70:



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

- خطر سعر الصرف :

تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف ، ويكون هذا في كون جزء من ميزانية البنك محراً بعملات أجنبية بحيث يترتب عن ذلك ربح أو خسارة يؤثر على النتائج المصرفية ، وينشأ خطر الصرف من تحويل اعملة الأجنبية إلى العملة المحلية عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل أو نظراً لتغيرها باستمرار ، ويمكن أن يحدث خطر الصرف في البنك نتيجة حيازة البنك لحقوق أو ديون محررة بالعملة الصعبة التي تتميز بتقلبات مستمرة في أسعارها ، مما ينتج عنها تحقيق البنك لربح أو خسارة¹.

- خطر التسعير :

إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها ، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لآخر ، ومن عميل لآخر ، يضاف إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها ، لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه التكاليف لا توجد لها إيرادات متغيرة ، ينشأ عن التغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة المستثمارات المالية ، وهناك عدة عوامل تؤثر في مخاطر التسعير كالظروف الإقتصادية المحلية ومناخ الأعمال السائد بالسوق².

- خطر عدم اليسر (خطر الملاعة المالية) :

وهي مخاطر عدم القدرة على تعطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح ، يعني هذا أن المخاطر تتمثل في عدم إمتلاك الأموال الخاصة الكافية لإمتصاص الحسائر المختلطة، ويحدث هذا عندما تتحقق القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية للإلتزاماته، وهذا يعني أنه إذا طر إلى تسبييل جميع أصوله فلن يكون قادر على سداد جميع إلتزاماته وبالتالي تتحقق خسائر لكل المودعين³.

¹ عبد الحق بوعتروس: أهمية إدارة مخاطر الصرف ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ن الجزائر ، العدد 12 ، 1999 ، ص:10.

² عبد الحق بوعتروس، المرجع نفسه، ص: 10.

³ سمير الخطيب،قياس وغדרة المخاطر بالبنوك،طبعة الأولى،منشأة المعارف للنشر،الإسكندرية،2008،ص:179.



3- مخاطر السيولة(خطر السيولة)

هي المخاطر المرتبطة بإحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها(مطلوباتها المستحقة)، وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة المصرفية تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوّعاتها في مواعيدها⁽¹⁾.

أي عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته عند مواعيده استحقاقها،⁽²⁾ كما تعرف مخاطر السيولة في مجال التجارة الإلكترونية بأنها عدم إمكانية البنك على تنفيذ أوامر الدفع⁽³⁾.

وتنتج مخاطر السيولة من تعرض البنك إلى سحبات مفاجئة من قبل المودعين، ويتحقق هذا الخطر لما يكون البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته الغير متوقعة وغير مخطط لها وهذا ما يجعله أمام أزمة نقص، لهذا وجب على البنوك أن تتحاط لمثل هذه السحبوبات.

ثانياً : المخاطر التشغيلية (الخطر التشغيلي)

تكون هذه المخاطر عموماً نتيجة الأخطاء البشرية أو الفني أو الحوادث وهي إحتمال الخسارة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية ، حيث تتمثل العوامل الداخلية إما في عدم كفاءة التجهيزات أو الأفراد أو التقنيات المستخدمة ، كما تكون المخاطر البشرية بسبب عدم الهمالية ، أما المخاطر الفنية فقد تكون ناجمة عن الأعطال التي نطال أجهزة الإتصالات والأدوات المكتبية ، أو ناجمة عن أخطاء مواصفات النماذج وعدم الدقة في تنفيذ العمليات⁽⁴⁾، أما العوامل الخارجية فتتمثل في الكوارث الطبيعية كالعواصف والفيضانات ، الزلازل والحرائق ، التي تؤدي على تحطم الأصول المادية للمصارف⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ يمسر الخطيب، المرجع نفسه، ص: 171.

⁽²⁾ Mohamed boudjellal , la finance islamique , une alternative a la gestion la gestion catastrophique des risques bancaires classiques, papier preente au 3^e colloque international sur « la stratégie de gestion des risks de l'entreprise économique > , faculté de sciences économiques et sciences de gestion , université chlef-algerie ,25-26 novembre ,2008 , p : 03

⁽³⁾ عبد الرحيم الشحات البخطيبي : المخاطر المالية في نظم المدفوّعات في التجارة الإلكترونية مأحد التحديات التي تواجه النظم المصرفية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، المملكة العربية السعودية ، جدة ، العدد 02 ، 2007 ، ص: 63

⁽⁴⁾ بوعظم كمال ، شوقي بورقة : تطوير نظام إدارة المخاطر الإنتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرافية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي خميس مليانة ، 6-5 ماي 2009 ، ص: 05

⁽⁵⁾ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري : مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، قسم الدراسات العليا الشرعية ، تخصص الاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مصر ، 2005 ، ص: 117 .



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

"مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو نقص في الإجراءات والأفراد والأنظمة الداخلية أو التي تترجم عن أحداث خارجية " ⁽¹⁾.

والمخاطر التشغيلية أنواع يمكن ذكرها كمالي ⁽²⁾:

1- مخاطر تنفيذ وإدارة العمليات.

هي الخسائر الناتجة عن المخالفات للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية ، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي ، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات ، ومثال ذلك : الأخطاء في إدخال البيانات ، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك ، الخلافات التجارية ، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف اصل العملاء .

2- مخاطر العنصر البشري.

الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين ، كما تشمل الاعمال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة إستعمال الممتلكات او التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة المؤسسة من قبل المسؤولين أو الموظفين ، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء المساهمين ، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث . ومن الأمثلة عليها : عمليات الإحتيال الداخلي من قبل موظفين (كالإختلاس المالي ، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك ، التجارة الداخلية لحساب الموظفين الخاصة ، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية ، الواطئ في السرقة ، الرشاوى ، والتهرب الضريبي المعتمد) وعمليات التداول دون تخويل وغنجاز حركات غير مصرح بها ، والمعالجات الخاطئة ، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين ، ممارسات العمل والأمان الوظيفي .

3- مخاطر الأنظمة الآلية والإتصالات .

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية ، تكنولوجيا المعلومات ، أو عدم توفر الأنظمة ، وأي عطل أو خلل في الأنظمة ، وتشمل : إنهايار أنظمة الكمبيوتر ، الاعطال في أنظمة الإتصالات ، أخطاء البرمجة ، فيروسات الحاسب ، الفائدة المفقودة بسبب العطل .

⁽¹⁾(Usha)janakiraman , Operational risk management in indian banks in the conteset of basel2,asia pacific journal of finance nd banking research , volN02 ,2008, p : 27 .

⁽²⁾ نصر عبد الكريم ، مصطفى أبو صلاح : المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2 ، المؤتمر العلمي السنوي الخامس ، جامعة فيلادلفيا الاردنية ، 5-4 جويلية 2007 ، ص:11 .



4 - مخاطر الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية :

الخسائر الناشئة عن اعمال طرف ثالث ، بما يشم الإحتيال الخارجي وأى اضرار تصيب الممتلكات والأصول ، و خسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في موافصلة العمل وتشمل : **الإحتيال الخارجي** (كالسرقة ، تزيف العملات والتزوير ، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب ، سرقة البيانات ، الاحتيال عبر بطاقات الإئتمان ، الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر) ، **والكوارث الطبيعية** (الهزات الأرضية ، الحرائق ، والفيضانات... إلخ).

ثالثاً : مخاطر أخرى.

بالإضافة على المخاطر المالية والتشغيلية التي تتعرض لها البنك عموما ، هناك مخاطر أخرى تمس البنك وهي :

1 - المخاطر السياسية.

تحدث هذه المخاطر في العمل المصرفي نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بين رسوم إضافية ، أو استحداث القوانين والتشريعات بغض إجراء إصلاحات اقتصادية كفرض ضرائب جديدة ن أو استحداث سياسات نقدية كالسياسة التمويلية وسياسة سعر الصرف للعملات الأجنبية ، كذلك من اسباب المخاطر السياسية هو نشوب حروب أو نزاعات بين الدول وتعكس هذه النزاعات بشكل واضح على البنك التي لديها استثمارات خارجية ، إذ تعجز البنك في مصل هذه الظروف عن تدبير أعمالها⁽¹⁾.

2 - المخاطر الاستراتيجية .

وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة لغياب تخطيط استراتيجي في البنك ، والاستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه ، ويصعب توافر مقاييس كمية في الممارسة العملية لقياس المخاطر الاستراتيجية ، إلا أن تطور الأداء العام للبنك من عام لآخر يعطي مؤثرا على نجاح البنك في التخطيط الاستراتيجي⁽²⁾ .

3 - مخاطر عدم الالتزام .

تنشأ هذه المخاطر عند تجاهل البنك المركزي ، أو المعايير الدولية فعادة ما تصدر الدولة سياسة مالية ونقدية وتطلب من لبنك المركزي بإعتباره بنك الحكومة متابعة تنفيذ هذه البيانات من قبل البنك

⁽¹⁾ مفتاح صالح : ادارة المخاطر في المصادر الإسلامية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحكومة العالمية ، جامعة سطيف ، 20-21 أكتوبر 2009 ، ص: 03 .

⁽²⁾ محمود عبد الفتاح الصيرفي : ادارة البنك ، دار المناهج ، الأردن ، 2006 ، ص:120 .



الفصل الثاني . الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

العاملة ويحدث في بعض الأحيان ونتيجة لنقرارات خاطئة حدوث تجاوزات من بعض البنوك وعدم الالتزام بتلك السياسات ، مما يدفع البنك المركزي إلى معاقبة تلك البنوك ، وبالتالي فإن تلك العقوبة أيا كان نوعها لها مخاطر حيث غدا تسربت معلومات إلى قطاع كبير من المودعين فسوف تؤثر سلبا على قدرة البنك في استقطاب موارد مالية جديدة باعتباره بنكا مخالف لأنظمة والقوانين ويخشى المودعين على ودائعهم ⁽¹⁾.

4 - مخاطر السمعة .

عند توافر راي عام سلبي إتجاه البنك نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته البنكية وفق معايير الأمان والسرعة والدقة مع الإستمرارية والغستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن ، حيث تنشأ مخاطر السمعة من الإتفاقات العملية أو الإخفاق في اتباع الأنظمة والقوانين ⁽²⁾.

5 - مخاطر البلد .

هي المخاطر التي قد تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء الظروف الاقتصادية وسوء الأوضاع السياسية والاجتماعية المعروفة بالسمعة السيئة للبلد ، وهذا ما ينتج عنه عدم الوفاء أو سداد الإلتزامات في تاريخ الإستحقاق ⁽³⁾.

⁽¹⁾ فضل عبد الكريم محمد : إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية ، دار الدرية للنشر ، عمان ،الأردن ، 2000 ، ص:12.

⁽²⁾ حسين بلعجوز : مرجع سبق ذكره ، ص:08.

⁽³⁾ عاشوري صورية : دور نظام التقييم المصرفى فى دعم الرقابة على البنوك التجارية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معتمدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2010 ، ص:47.



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

المطلب الثالث : أساليب إدارة المخاطر العمل المصرفي .

تتعرض البنوك التجارية إلى مخاطر متعددة مما أدى إلى تنوع وتنوع استراتيجيات وإجراءات إدارتها ، وكل خطر لديه إدارة خاصة به ، وهناك أدوات تقليدية وأدوات حديثة يتم اللجوء إليها لإدارة المخاطر .

الفرع الأول : السياسات التقليدية لإدارة المخاطر .

أولاً : إدارة خطر سعر السوق .

تفرض التشريعات المصرفية في دول العالم خاصة في تلك التي تتميز بتطور كبير في الأسواق المالية ضرورة ملائمة رأس مال البنك لمخاطر سعر السوق ، لذلك فكل بنك ملزم بوضع مقياس يسمح له بضبط المبلغ الأقصى للخسائر غير المتوقعة التي يمكن أن يتحملها نتيجة حدوث تقلبات في سعر السوق (سعر الفائدة أو سعر الصرف أو سعر الورقة المالية) ، ويتمكن من تحديد رأس المال الأمثل لتغطية هذا الخطر .

ويعتمد على الأنظمة الداخلية للبنك لقياس خطر سعر السوق ، وكذلك الالتزام بتطبيق معايير كمية ونوعية لإدارة مخاطر السوق ، ووجود رقابة داخلية فعالة خاصة في مجال الصرف الأجنبي ، وفي حالة عدم توفر المعايير اللازمة سوف يقوم المراقبون بوضع المعايير اللازمة وذلك بتحديد مدة معينة يجب أن يقوم البنك خلالها بالتصريف في هذه الأصول ⁽¹⁾ .

1- إدارة خطر سعر الفائدة :

توجب على البنك غداره معدل الفائدة الناتج عن قيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في تحويل الودائع إلى قروض ، لكن في الواقع لا توجد أي قواعد احترازية لإدارة هذا الخطر مفروضة عليها من طرف السلطات التنظيمية ، فكل بنك يحدد مستوى مخاطر الفائدة المقبول وكذا السياسات والإجراءات الإدارية ، والتي يمكن أن تشمل كل من الإستراتيجية التجارية الموضوعة من طرف البنك أو استخدام الأدوات المالية ⁽²⁾ .

⁽¹⁾ زيدان محمد ، جبار عبد الرزاق : تطور الدور الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية ، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات ، الفاق والتحديات ، جامعة الشلف ، 25-26 نوفمبر 2008 ، ص:25 .

⁽²⁾ زيدان محمد ، جبار عبد الرزاق ، المرجع نفسه ، ص:26 .



2- إدارة خطر سعر الصرف :

إن عملية التغطية وإدارة مخاطر الصرف تعتمد على تقنية التظهير ، حيث تتركز هذه الأخيرة على إجراء تعويضات بينية لمختلف الوضعيّات عن طريق القيام بعمليات مناظرة لها في الميزانية تكون بمبالغ متساوية ولها نفس الخصائص المرتبطة بالمعدل ، ويمكن لعمليات التظهير أن تتخذ أشكال مختلفة وتسعمل بصفة خاصة المنتجات المشتقة⁽¹⁾ .

ثانياً : إدارة خطر السيولة .

يفرض التشريع المصرفي في البنوك التجارية الحفاظ بحد أدنى من الأصول السائلة بتخصيص نسبة معينة من الودائع كاحتياطات إجبارية ، وضرورة إحترام معلم السيولة الذي يبين وجود توازن معين بين قيمة الخصوم المستحقة والأصول المستحقة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون شهراً .

كما يجب على البنك غحترام نسبة الأموال الخاصة والموارد الدائمة ، إذا كان البنك يتوقع الحصول على فائض في السيولة فgone يتم استثماره ، أما إذا كان البنك يتحمل عجزاً في السيولة فيجب عليه توفير أموال لتغطيته ، ولتغطية العجز في السيولة هناك جانبين يمكن أن يلجاً إليهما البنك⁽²⁾ .

الجانب الأول : يسمى بالسيولة المختزنة .

ويتمثل في تنازل البنك على الأموال التي يحوزها في محفظته من أوراق تجارية وسندات قصيرة الأجل قابلة للتداول (سندات الخزينة) للحصول على سيولة ، حيث لا يمكن تحويلها إلى سيولة فورية بصفة سريعة دون تحمل نقص القيمة ، كما تمكن عملية التوريق للأصول طويلة الأجل من إعادة تشكيل سيولة البنك .

الجانب الثاني : يسمى بالسيولة المفترضة .

حيث يمكن للبنك الحصول على الأموال سواء من البنك المركزي أو اللجوء إلى مختلف أسواق رؤوس الأموال .

ثالثاً : إدارة المخاطر التشغيلية .

قد تنشأ ماطر التشغيل نتيجة الأخطاء البشرية أو بسبب النظم المتّبعة أو التقنية لذا يجب على الإداره العليا أن تؤسس معايير لإدارة مخاطر التشغيل ، وبالتالي أن يؤخذ في الحسبان كل ماله صلة بهذه المخاطر مثل : العاملين ، التقنية المتّبعة ، طرق وظوابط العمل ... إلخ

⁽¹⁾ شرون رقية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 89 .

⁽²⁾ منصورى علي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 44 .



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

ويجب الإهتمام بمتابعة مخاطر التشغيل في الإدارات المختلفة من خلال :⁽¹⁾ تطوير دليل مخاطر التشغيل الذي يشتمل على توضيحات ، خطوات وطرق التشغيل في كل إدارة مثل طرق وكيفية التعامل مع الزبائن .

مراجعة التقارير والخطط مثل : تقارير المراجعة ، والتقارير الخاصة بالرقابة المصرفية ، تقارير الإدارة ، خطط العمل ، خطط التشغيل .

الفصل الواضح لمسؤوليات والتأكد من انسجام نظم التبليغ عن المخاطر وسلامتها واستقلالها .
يتعين على الجهات المشرفة تنظيم المعاملات والتأكد من سلامة البرمجيات وضرورة التزام البنك بسرية البيانات ومراجعتها دورياً بواسطة خبراء البنك والخبراء الخارجيين .

الفرع الثاني : السياسات الحديثة لإدارة المخاطر .

نلاحظ أن السياسات السابقة تتم على مستوى البنك داخلياً ، لكن البنك بدأت تفكر في سياسات حديثة لإدارة مخاطرها ونذكر منها :⁽²⁾

أولاً : التوريق .

ويقصد به تحويل القروض من كونها قروض مباشرة إلى أوراق مالية متعددة لا سيما السندات ، أي تحويل ديون الهيئات المقترضة من المقرض الأساسي (البنك) إلى مقرضين آخرين (مشتروا الأوراق المالية) ، ويظهر الهدف الأساسي من هذه العمليات هو جعل البنك يتخلص من ديونه بصفة نهائية وتحويل المخاطر المتعلقة بحيازة قرض مصرفي إلى المستثمر ، وقد بدأ إتحاد المصارف العربية بإدخال مفهوم التوريق إلى السوق المصرفية العربية منذ سنة 1995 لإعتباره وسيلة هامة لزيادة البنك وتقليل مخاطر محافظها المالية .

ثانياً : الإدارة الشاملة للمخاطر .

بفعل نفوذ النظم الاحترازية تطورت الإستراتيجيات المصرفية بشكل قوي بالتجهيز نحو إدارة شاملة للمخاطر التي تتخذ عدة أشكال :

1- نسبة كفاية رأس المال : والتي تعين مدى قدرة البنك على اوفاء بالتزاماته من خلال أمواله الخاصة .

⁽¹⁾ طارق الله خان ، حبيب أحمد : إدارة المخاطر ، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، نشر في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، السعودية ، 2003 ، ص: 44.

⁽²⁾ رضا صاحب أبو حمد آل علي : إدارة المصارف ، دار الفكر ، مصر ، 2002 ، ص-ص: 273-279 .



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

2- إدارة أصول - خصوم : وتمثل وظائف إدارة الأصول - خصوم في :

- قياس ومراقبة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

- إتبااع النسب التحوطية للسيولة والملاعة .

- التحويل والتحكم في قيود الميزانية : قيود السيولة ، سياسات القروض ، نسبة كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

3- الرقابة : لقد كانت المخاطر الإئتمانية تأخذ حصة الأسد زمن سابق وبعد تطور نشاط الوساطة المالية وتعاملها بأدوات جديدة من المشتقات تتعدد وتعددت المخاطر مما جعل البنوك تسارع لتقدير وتجنب هذه المخاطر ، كالمخاطر السوقية من خلال إعداد أنظمة داخلية متقدمة تعتمد على نماذج إحصائية .

ثالثاً : أساليب إدارة مخاطر الإئتمان .

(¹) هناك اسلوبان اساسيين هما :

1- أسلوب معدل الفائدة المعدل بالمخاطر :

فكرة هذا الأسلوب هي تعديل سعر الفائدة أو العائد إستناداً إلى دالة المقايضة بين الخطر والعائد حيث نجد أن البنك يجب أن تطلب عائد مرتفع كلما زدت حجم المخاطر المحيطة بالقرض ، وذلك لكون البنك هو الذي يتحمل مخاطرة ضياع أمواله فيما لو تعذر القرض ، لذا يجب أن بطلب عائد مساوي لمعدل العائد المطبق في السوق مضافاً إليه علوة الخطر والتي تقدر حسب طبيعة كل قرض .

2- أسلوب تصنيف المخاطر :

ويقصد به تصنيف المقترض والمخاطر المحيطة به ، وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي على ضوئها يحدد مصير طلب القرض بالموافقة أو الرفض ، وهناك العديد من أساليب تصنيف المخاطر ، حيث تصنف على أساس تقدير استراتيجية المؤسسة أو على أساس عوامل الجدارة الإئتمانية ، أو باستخدام النظم .

(¹) حروف شمام ، صحراوي إيمان : دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحكومة العالمية ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 201- 21 أكتوبر 2009 ، ص-7:13 .



المبحث الثالث : قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية.

تختلف البنوك عن غيرها من المؤسسات لإختلاف طبيعة المصادر المدخلات لديها ، وكذلك لإختلاف طبيعة النخرجات التي تقدمها .

وحيث أن قياس الكفاءة التشغيلية مرهون بتحديد مدخلات وخرجات المؤسسات البنكية ، فإننا نجد إختلافاً بين المفكرين في تحديد تلك العناصر وضبطها ، هذا الإختلاف الذي نتج عنه تعدد طرق قياس الكفاءة المصرفية ، ويمكننا التمييز بين مدخلين رئисيين :

- **مدخل أدوات التحليل الاقتصادي :** حيث تعددت أدوات التحليل الاقتصادي للتعبير عن مؤشرات الكفاءة أو وفورات الحجم أو غيرها من المقاييس ، فقد استخدمت دالة الإنتاج مثلاً كأداة لقياس وفورات الحجم في البنوك ، كما استخدمت دالة الربح كأداة لاشتقاق الكفاءة المصرفية .

- **مدخل أدوات القياس :** وهو يشمل على أدوات مالية وطرق احصائية ونمذج رياضية .
وهذا بالتحديد ما سنركز عليه في هذا المبحث ، حيث ننطربق في المطلب الأول إلى قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية ، وفي المطلب الثاني إلى قياسها باستخدام الطرق الكمية .

المطلب الأول : قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام النسب المالية .

تعد النسب المالية أهم أداة من أدوات التحليل المالي وأوسعها استخداماً في قياس وتقدير الأداء والكفاءة والفعالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية عموماً والبنكية خصوصاً ، ونظراً لأهمية الكفاءة التشغيلية وأثرها على أداء البنوك التجارية تم الإعتماد على نسب التحليل المالي في قياسها ، ويتمثل أهمها فيما يلي :

الفرع الأول : نسب المردودية

يمكن التمييز بين وعيين من المردودية هما المردودية الاقتصادية والتي تتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال إستغلال رأس المال المستثمر ، والمردودية المالية والتي تتمثل في المقارنة بين الأموال المستغلة والنتائج المحققة وبالتالي يمكن تقدير مردودية البنك من خلال المؤشرات التالية¹ :
أولاً : المردودية المالية (معدل العائد على حقوق الملكية):

يعتبر مؤشراً لقياس العلاقة المترابطة بين العائد والمخاطر ، حيث يمكن قياس النسبة المئوية للعائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية ، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك ، لأنه يمكنه من

¹ بورقة شوقي : مرجع سبق ذكره ، ص: 111-116 .



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين وكذلك زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الاحتياطات) ، ويعبّر عنها بالعلاقة التالية :

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية).

ثانياً : المردودية الإقتصادية (معدل العائد على الاستثمار).

وهو يقيس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفاً أمثل (أكثـر مردودية)، اي يقيس مدى كفاءة البنك في استخدام مجموع أصوله ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.

كما تحدد معدل العائد على مجموع الأصول بممؤشرين

١- هامش الربح : الذي يعكس مدى الكفاءة في ادارة ومرافقة التكاليف ، وبعزم عنه بالعلاقة التالية :

هامش الربح = النتاحة الصافية / احمال المبيعات

2- معدل دوران إجمالي الأصول (منفعة الأصول): حيث يدل هذا المؤشر على الإستغلال أو الإستعمال الأفضل للأصول ، حيث عدد عزمه كالالتالي :

٢٠١٣-٢٠١٤ مـنـفـعـةـ الـأـصـحـاءـ اـحـمـالـ الـإـرـادـاتـ / مـحـمـودـ عـلـيـ الـأـصـحـاءـ

٦٠ بالثالـ يمكن أن نستنتج أن

المردودية الاقتصادية = هامش الربح × مفعمة الأصول.

ثالثاً : مؤشر (Risque Adjusted Return On Capital) RAROC

حيث تتضمن هذه الطريقة إدارة ثلاثة أنواع للمخاطر تمثل في مخاطر السوق ومخاطر الغئiman ومخاطر التشغيلية ، حيث يقىس معدل (RAROC) المخاطر من خلال احتساب المفاضلة بين المخاطرة و العائد من عدة حسابات وأنشطة .

ويعرف العائد المعدل على أنه النسبة بين العائد المعدل على مخاطر أصل مالي في فترة زمنية معينة وقيمة الخسائر غير المتوقعة أو رأس المال الاقتصادي وفقاً للعلاقة التالية

$$\text{RAROC} = \frac{\text{العائد المعدل}}{\text{رأس المال الاقتصادي}} .$$

ابعاً : المرودة التجارية .

تهدف نسب الربحية التجارية إلى ايضاح مدى نجاح الإدارة في التعامل مع التكاليف وتخفيضها ومن ثم
مدى قدرتها على خلق الأرباح من الإيرادات ، وذلك من خلال النسب التالية :



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

١- هامش إجمالي فائض الإستغلال : يظهر لنا مدى كفاءة الإدارة في التحكم في جميع عناصر التكاليف المرتبطة بالنشاط ، ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$\text{هامش إجمالي فائض الإستغلال} = \text{إجمالي فائض الإستغلال} / \text{الإيرادات}$$

إجمالي فائض الإستغلال = القيمة المضافة - (مصاريف العاملين + مصاريف متعددة + ضرائب ورسوم) + إعانت الإستغلال .

٢- هامش صافي الربح : يظهر لنا مدى كفاءة الإدارة في التحكم في جميع عناصر التكاليف المرتبطة بالنشاط .

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الإيرادات}$$

الفرع الثاني : التقييم بنموذج CAMELS

لقد حظى نظام التقييم البنكي **CAMELS** بإهتمام كبير من قبل الباحثين والمنظرين للصناعة المالية والبنكية منذ ظهور البادئ الإحترازية للجنة بازل للرقابة المصرفية ، حيث اعتمد كأداة للرقابة على المؤسسات المالية من خلال تشخيص المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها والتي تؤدي إلى ضعف في كفاءة العمليات التشغيلية والإدارية .

ومعيار **CAMELS** عبارة عن مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مشرف ومعرفة درجة تصنيفه ، ومن ثم التمكن من تبني العتائقيات اللازمة لتحسين كفاءة البنك ورفع أدائه إلى المستوى المطلوب^(١) .

ويكون المعيار من ستة عناصر رئيسية يعبر كل حرف من الكلمة على معناها ، هي^(٢) :

أولاً : كفاية رأس المال (**CAPITAL ADEQUACY**) : لحماية أموال المودعين وتحطيم المخاطر .

ثانياً : جودة الأصول (**ASSETS QUALITY**) : بما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج اميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة المستحقات المشكوك في تحصيلها.

ثالثاً : الإدارة (**MANAGEMENT**) : ومستوى كفاءتها وتعقدها وإلتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ، ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي وجود ساسات وتحطيم مستقبلي .

رابعاً : الربحية(**EARNINGS**) : ومدى مساهمتها في نمو البنك وزيادة رأس المال .

^(١) بورقة شوقي : **CAMELS** في تقييم أداء البنوك الإسلامية ، ورقة مقدمة في ندوة حوار الأربعاء ، مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، السعودية ، ص:02 .

^(٢) مالك الرشيد أحمد : **كيف يستخدم معيار CAMELS لقياس أداء فروع المصرف**، مجلة المصرفى ، العدد 35 ، 2005 ، ص:03 .



خامسا : **السيولة (LIQUIDITY)** : اي قياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة البنك على الإيفاء بالالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة .

سادسا : **الحساسية إتجاه مخاطر السوق** : بالنسبة للمؤسسا البنكية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظة الاستثمارية ، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الاسهم ، مخاطر أسعار الصرف ، ومخاطر أسعار الفائدة ، وكل منها له مقاييس مختلفة ، إلا أن هناك مقاييسا إحصائيا موحدا يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقاييس القيمة المقدرة للخطر **VAR** والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة ، ويمكن تقييم درجة حساسية البنك من خلال حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق ، قدرة مديرى المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق ، مدى تعدد مخاطر العمليات غير المغطاة .

المطلب الثاني : قياس الكفاءة التشغيلية باستخدام الطرق الكميمية.

إن الدراسات التي ركزت على قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية انتقدت في جوانب عديدة لعل أبرزها : إهمال الأهمية النسبية للمدخلات والمخرجات المتعددة للعمليات البنكية ، وكذا إقصارها على المدى القصير في قياس كفاءة البنك ، لذلك فقد ظهرت أساليب حديثة ترتكز على القياس الكمي للكفاءة المصرفية ومفهوم النمذجة المعملية وغير المعملية لستنادا إلى طرق إحصائية متعددة .

الفرع الأول : طريقة حد التكلفة العشوائية (Stochastic Frontier Approach) SFA

وتسمى طريقة الحد التصادفي أو التحليل الحدوبي لعشوائي ، وهي إحدى الطرق المعملية التي تستخدم بشكل واسع في دراسات تقييم الكفاءة المصرفية ، ويرجع ذلك إلى المرونة التي تتيحها طريقة **SFA** في تخطية الأخطاء العشوائية الناجمة عن مشاكل القياس ، وعدم تجانس المفردات في العينة الواحدة ، الأمر الذي يسمح بإجراء مقارنة نسبية بين هذه المفردات / مثل : البنك الاستثمارية مقابل البنك الإيدخارية ، البنك التجارية مقابل البنك الإسلامية ...⁽¹⁾

أولا : مفهوم طريقة SFA

تعتمد طريقة **SFA** في قياس الكفاءة النسبية للوحدات محل الدراسة على نموذج الإنحدار الخطي مع حد إطراب لا يتبع التوزيع الطبيعي وغير متماثل ، حيث تفترض **SFA** نموذج خطأ مركب مكون من : حد خطأ عشوائي يتبع التوزيع الطبيعي المتماثل ، وحد الإنحرافات النظامية التي تعبّر عن عدم الكفاءة وتتبع توزيعا غير متماثل ، ويتوزع الحدان بصورة مستقلة ، وبهذا ينبغي تفسير أي إضطراب أو



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

خطأ لا يساوي صفرًا ، كنتيجة لعدم الكفاءة ، ووفق هذا المنطق تكون عدم الكفاءة أحادية الجانب ولا يمكن أن تكون سالبة وبهذا يتم فصل عدم الكفاءة (الإنحرافات النظامية) عن الخطأ العشوائي وفقاً لما يلي:

$$\ln Y_i = f(X_i) + \varepsilon_i$$

$$\varepsilon_i = u_i + v_i$$

حيث: $u_i \geq 0$ = حد عدم الكفاءة (توزيع نصف طبيعي).

v_i^2 = حد الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر.

X_i = أسعار المدخلات و Y_i = مقادير المخرجات

وبالرغم من الإستخدام الواسع للمقدرات شبه المعملية وغير المعملية ، فإن مقدار (ML) (الحد الأقصى للإحتمال) يبقى المفضل لتقديرات نقاط عدم الكفاءة في Maximum Likelihood الكثير من المجالات .

الفرع الثاني : طريقة التحليل المغلق للبيانات (Data Envelopment Analysis) DEA .

هذه الطريقة عبارة عن تقنية غير معلمية تستخدم مبادئ نظرية البرمجة الخطية لاختبار نشاط أو إستغلال بنك مقارنة بنشاط بنوك أخرى ضمن عينة من البنوك ⁽²⁾ ، بمعنى أن هذه التقنية تقدم لنا مؤشر "أفضل تطبيق" لمستوى تكنولوجي ، يعتمد أو يستند على خبرات عينة من البنوك ، وليس بالضرورة أن تقدم لنا مؤشر يقابل المستوى التكنولوجي الأكثر كفاءة المتاح .

تم تقديم هذه التقنية من طرف (Charnes) سنة 1978 معتمدين على عمل Farrell سنة 1957 وطورها (Banker) سنة 1984 ، تعتمد تقنية DEA على تشكيل حد (Frontier) يستند إلى البيانات الحالية لعينة كبيرة من البنوك ، تقسم هذه العينة إلى عينات جزئية (فرعية) لها نفس المستوى والمزيج من الإنتاج وتواجه أسعار مدخلات متشابهة .

(1) عزالدين مصطفى الكور : تقدير عدم الكفاءة على مستوى التكلفة والربح ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا ، 29-30 يونيو 2008 ، ص-ص: 183-184 .

(2) هواري مراج ، شيدا فيصل : قياس كفاءة البنوك الإسلامية والتقلدية في الجزائر ، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل ، المركز الجامعي ، غرداية ، الجزائر ، 23-24 فبراير 2011 ، ص: 06 .



الفصل الثاني. الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية

في كل عينة جزئية ، البنك الذي يحقق أدنى تكلفة كلية ، يمثل أفضل تطبيق لهذه العينة ، والبنوك التي تمثل أفضل تطبيق تشكل حدا للكفاءة Efficiency Frontier يغطي أو يغفل البنك الأخرى في العينة ، ويمكن استخدامه لتقسيم كفاءة البنوك.

البنوك التي تقع على الحد تتمتع بكافأة ، في حين البنك التي تقع داخل الحد (لا تقع على الحد) فهي غير لا تتمتع بكافأة .

تقاس الكفاءة في هذه الحالة عن طريق النسبة للمخرجات الموزونة مقابل المدخلات الموزونة ، هذه النسبة (تتراوح) تأخذ القيم بين الصفر والواحد ، إذا كانت نسبة البنك تساوي الواحد فالبنك كفء ، وإذا كانت النسبة لا تساوي الواحد فالبنك غير كفء .

البنك الكفء في هذه الحالة ، ليس بالضرورة أنه ينتج المستوى الأمثل من المخرجات من المدخلات المتاحة ، بل إنه ينتج أفضل تطبيق لمستوى الإنتاج لبنوك العينة⁽¹⁾ .

الفرع الثالث : طريقة الحد السميك TFA (Thick Frontier Approach)

تم تطوير هذه الطريقة من طرف (Berger & Humphrey) وذلك سنة 1991 ، وهي تفترض أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من البنوك ، مثلاً تطبقه طريقة (DEA) .

تفترض هذه الطريقة أنه في المتوسط ، البنك التي تتمتع نسبياً بمتوسط تكلفة منخفض (التكلفة الإجمالية/الأصول الإجمالية) تشكل معياراً للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للبنوك الأخرى . تتحدد أو تعرف البنك ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك البنك التي تقع في أدنى رباعي أو رباعي من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة .

ويتحدد أفضل تطبيق عن طريق تقدير دالة اتكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه البنك .

الفرع الرابع : طريقة التوزيع الحر DFA (Distribution Free Approach)

تطبق هذه الطريقة عندما تتوفر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة أي لفترة معينة .

تفترض هذه الطريقة أن اللاقفاعة مستقرة عبر الزمن ، في حين الأخطاء العشوائية تتوسط عبر نفس الفترة ، أي مقياس اللاقفاعة للبنوك لمجموعة من السنوات (خلال فترة معينة) يؤخذ على أنه متوسط مقاييس اللاقفاعة عبر كل سنوات الفترة .

⁽¹⁾ قريشي محمد الجموعي : مرجع سبق ذكره ، ص: 105 .



خلاصة الفصل الثاني

تتعدد اساليب المخاطر تبعاً لتنوع المخاطر نفسها ، حيث تستخدم البنوك التجارية للتحكم في مخاطرها طرق واستراتيجيات عديدة ، وكل خطر إدارة خاصة به.

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة البنكية عنه في المؤسسة الإقتصادية ، ولكن نتيجة اختلاف طبيعة نساطها عن المؤسسة الاقتصادية ، تواجه المؤسسة البنكية صعوبات في تحديد مدخلاتها وخرجاتها كمؤسسة إنتاجية .

تحدد الكفاءة في البنك التجارية بثلاث محددات رئيسية تتمثل في وفورات النطاق ووفورات الحجم وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية ، وكل واحد يؤثر على حدا ، فوفورات الحجم تحكم في الناتج بينما تحكم وفورات النطاق في المزيج أما الحوكمة فتمتد لتشمل الآليات الضرورية لتحسين الكفاءة التشغيلية للبنك التجاري ، بالإضافة إلى ذلك فالموارد البشرية كذلك تلعب دوراً في زيادة الكفاءة التشغيلية وذلك إذا ما لقيت الاهتمام بها .

الفصل الثالث : دراسة ميدانية بينك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 696 .

تسعى البنوك دائماً إلى تحسين أدائها للمحافظة على حصتها في السوق المصرفي المحلي ، وللتالي فهي تواجه جملة من التحديات المختلفة وهذا ما يدفعها إلى ضرورة المحافظة على بقائها واستمرارها .

وفي هذا الإطار ولكي يكون البنك قادراً على مواجهة التحديات والمستجدات فإن عليه الإهتمام أكثر بالموارد البشرية وتفعيлем ، كونهم المحرك الرئيسي للعمليات المصرفية التي ترتبط بشكل أساسى مع المهارات والكفاءات التي تتواجد لديهم .

فالبنوك التجارية التي تضم في هيكلها التنظيمي أفراد وكفاءات عالية هي البنوك التي يكتب لها التقدم والنجاح لأن أداءها أحسن وكفائتها أعلى .

ولتدعم الفصلين النظريين السابقين ، سوف ننطرق في هذا الفصل إلى حالة تطبيقية من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 696 ، كمؤسسة مالية تسعى إلى تحسين أدائها من خلال تأهيل مواردتها البشرية وهذا في مبحثين رئисيين .

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

من أجل إعطاء نظرة شاملة عن هذا البنك سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى نشأة وتطور هذا البنك والتعرف بوكالة برج بوعريريج 696 ، وهيكلها التنظيمي ومجالات نشاطها .

المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

من البنك بعدة مراحل في تطوره سنたولها بالتفصيل بعد التطرق إلى نشأة البنك :

الفرع الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تعمل كبنك تجارة ، تم إنشاءه بموجب المرسوم رقم: 105/88 المؤرخ في: 13 مارس 1982 والمتمم والذي حدد قانونه الأساسي تنفيذاً للقانون 88/01 المؤرخ في: 12 جانفي المتضمن قانون توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية ، وقد تم تحويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى شركة ذات اسهم براس مال جماعي يقدر ب 1000000000 دج مقسمة الى 100 سهم بقيمة اجمالية قدرها مليون دينار لكل سهم مرقمة من 1 الى 1000 مكتبة من طرف الدولة و المحتفظة من طرف الخزينة العمومية .

ونتيجة لهذا التحويل الثابت بموجب عقد رسمي محرر بتاريخ: 19/02/1989 بمكتب التوثيق أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي كان يعرف إلى غاية ذلك كمؤسسة اشتراكية ، مؤسسة عمومية إقتصادية منظمة على شكل تجارة ذات اسهم ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 696 .



الفرع الثاني : تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مر بالعديد من المراحل يمكن ذكرها كالتالي⁽¹⁾ :

المرحلة الأولى : 1982-1990 :

خلال الثمان سنوات الأولى من تأسيسه ، كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي ، وذلك بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الريفية ، وبمرور الزمن إكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تموين القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية .

المرحلة الثانية : 1991-1999 :

بموجب صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنك ، توسع البنك ليشمل مختلف القطاعات خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن أهم الإنجازات التي حققها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في هذه المرحلة :

سنة 1991 : تم تطبيق نظام SWIFT لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية .

سنة 1992 : تم إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية .

سنة 1993 : إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية .

سنة 1994 : بدء التشغيل لبطاقة السحب BADR .

سنة 1996 : إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية .

سنة 1998 : تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك .

المرحلة الثالثة : 2004-2000 :

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تدعيم مجالات الإستثمارات المنتجة ، ومن أهم النتائج التي حققها البنك في هذه المرحلة :

سنة 2000 : في هذه المرحلة رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية من مستوى الإعلانات في القطاع الفلاحي وفروعه المختلفة .

سنة 2001 : العمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتكنية المتعلقة بملفات القروض ، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية .

سنة 2003 : إدخال نظام SYART في إطار عملية العصرنة عن طريق إجراء التحصيل المالي .

سنة 2004 : تم إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تمثل في عملية الشيك عبر الصورة .

⁽¹⁾ مرجع سابق ذكره

المرحلة الرابعة: 2005-2008 :

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو :

سنة 2005 : تم إرجاع التخصص في القطاع البنكي وإعطاء الأولوية لتمويل النشاطات الخاصة بالقطاع الفلاحي والحرفي ، دخول الصندوق الوطني للتأمين على البطالة مجال التمويل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

سنة 2006 : إدخال نوع جديد من الشيكات للتداول في البنك ، وهو الشيك الذي يحتوي على RIB وهو ما يعرف ببطاقة التعريف البنكية .

- تم إدخال نظام المقاصلة الآلية وهي المقاصلة الخاصة بالشيكات الجديدة التي تحتوي على RIB .

- إدخال نظام معلوماتي جديد يمكن البنك من التحكم في تسيير الموارد البشرية وهذا النظام معد من طرف مؤسسة AXYS .

سنة 2007 : موافقة إدخال الشيكات الجديدة في الخدمة وإلغاء القديمة وذلك من أجل تطوير نظام المقاصلة الآلية .

سنة 2008 : التحضير للعمل ببطاقة السحب ما بين البنوك المبرمجة سنة 2004 .

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرجعية ونموذج للبنك الناجح في الجزائر وهذا نتيجة لإنساع تعاملاته الخارجية وكثافة إنتشاره داخلياً والعمل بالمعلوماتية كلية .

الفرع الثالث : تقديم وكالة برج بوعريريج رقم 696 .

تعتبر الوكالة رقم 696 الوكالة الرئيسية المتواجدة على مستوى ولاية برج بوعريريج حيث بدأت عملها في مارس 1982 ، حيث تقع هذه الوكالة محل الدراسة في: 26 شارع العربي بن مهدي برج بوعريريج ، وتتفرع المديرية الجهوية بالبرج إلى خمس وكالات وثلاثة منها قائمة : وكالة برج بوعريريج ، وكالة راس الوادي ، وكالة مجانية ، أما الإثنين الآخرين فهما في طريق الإنجاز : وكالة البشير ، ووكالة برج بوعريريج 2 .

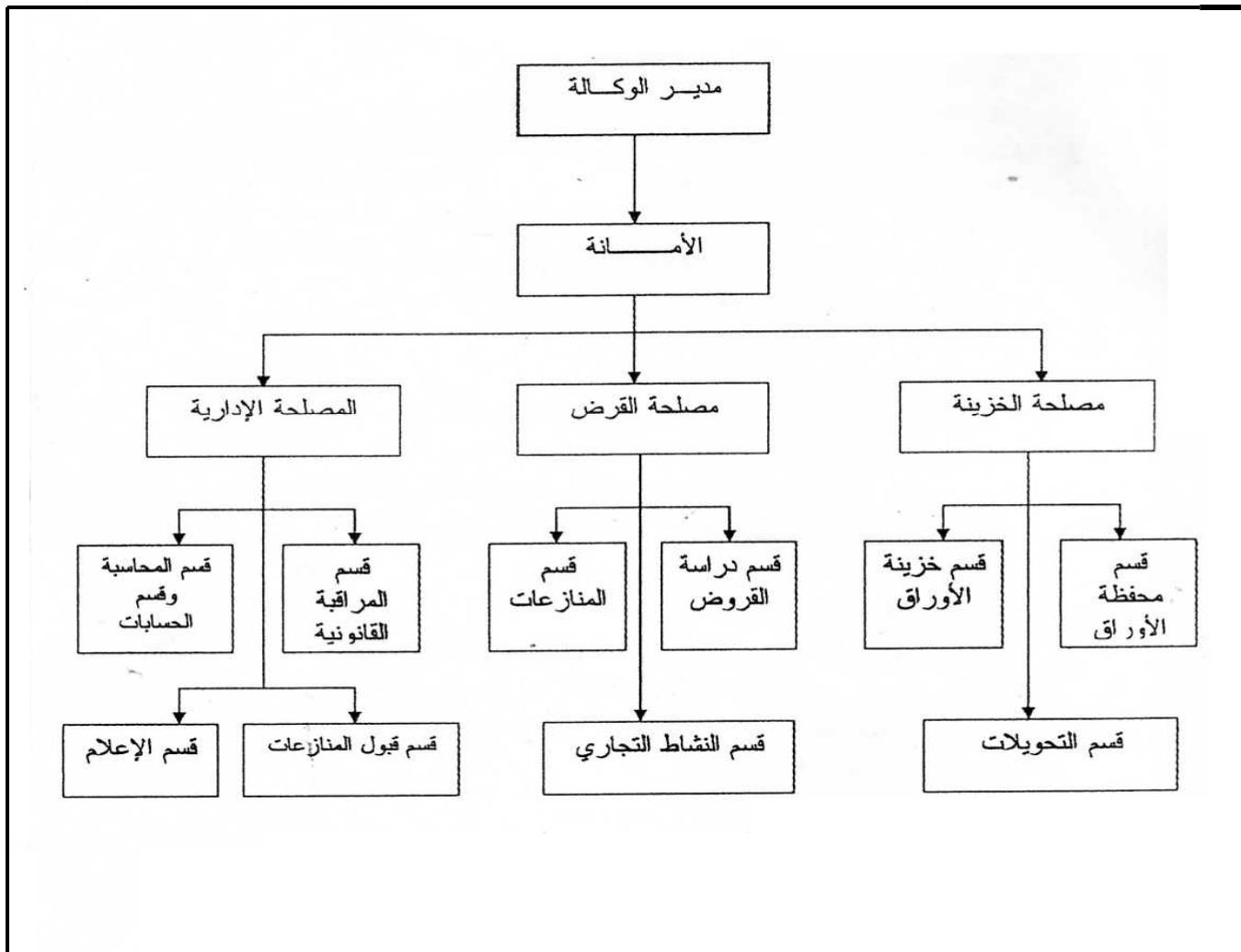
لقد حدث تغيير جذري في أنظمة التسيير داخل الوكالة بعد 1993 ، حيث أصبحت تستخدم أحدث الوسائل العصرية كالحواسيب والآلات الإلكترونية ن بعدما كانت تستخدم نظماً تقليدية .

إن هذه الوكالة أنشئت في إطار استراتيجية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تدعيم وتوسيع نشاطاته عبر الوطن من أجل تنمية وتلبية طلبات تمويل المشاريع الداخلية والخارجية⁽¹⁾ .

⁽¹⁾ وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 696

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لوكالة برج بو عريريج رقم 696 .

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي لوكالة برج بو عريريج 696 .



المصدر : الوثائق الداخلية لوكالة برج بو عريريج 696 .



من خلال الهيكل التنظيمي للوكلاء يمكن عرض المصالح التي تشكلها وأهم الوظائف التي تقوم بها في المصلحة .

1- مصلحة الخزينة: من أكثر المصالح أهمية على مستوى الوكالة بالنسبة للمتعاملين معها ، وذلك للخدمات التي تقدمها على مستوى جميع الأقسام التي تضمها وتمثل هذه الخدمات في :

- إستقبال الشيكات .
- التأكد من صحة المعلومات المدونة على الشيك .
- تسجيل العملية في الحاسوب .
- تسليم الأموال إلى الزبون وإستلامها منه وفقا لطبيعة العملية (السحب أو الإيداع).
- تقيد العمليات في يومية الخزينة .
- تسهيل عمليات التحويل بين الحسابات الجارية للزبائن .
- تحصيل الأوراق التجارية .
- خصم الأوراق التجارية .
- تسليم الأوراق التجارية للبنك المركزي لإعادة خصمها.

2- مصلحة القرض والإستغلال : تقوم هذه المصلحة بـ الوظائف التالية :

- الإكتتاب في الأوراق المالية .
- فتح الحسابات الجارية .
- الدراسات المالية لملفات القروض المقدمة من الزبائن .
- طلب الضمانات المتعلقة بمنح القروض .
- متابعة القروض بالإمضاء .
- تطبيق المخطط المالي المعمول به .
- مراقبة ملفات الاستثمار والمشاريع المستمرة للأموال .
- مراقبة وتحليل الميزانية .
- حل كل النزاعات القانونية التي قد تحدث بين البنك والمتعاملين معه .

3- مصلحة العلاقات الخارجية : وتقوم هذه المصلحة بما يلي :

- تسهيل ملفات التصدير والإستيراد .
- تسهيل التحويلات بالعملة الأجنبية .

4- المصلحة الإدارية: وتقوم هذا المصلحة بالتسهيل الإداري الذي يتمثل في المراقبة اليومية والمستمرة لنشاطات البنك المختلفة ، كما تقوم بمراقبة ميزانية التسيير .

- وفي إطار الإصلاحات الإدارية الجارية على مستوى البنوك سيتم استحداث هيكل تنظيمي جديد للوكالة .

المطلب الثالث : مجالات نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بو عريريج 696 .

يمارس بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من النشاطات كغيره من البنوك التجارية الأخرى وسنحاول التعرف على مختلف وظائفها⁽¹⁾ :

الفرع الأول : وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

ينجز بنك الفلاحة والتنمية الريفية كل العمليات البنكية والتي تقوم بها البنوك التجارية ، كمنح القروض والإعتمادات على كل اشكالها تطبيقاً لسياسة الحكومة بالإضافة إلى تدعيمه على القطاع الفلاحي ، وهو ما يميزه عن البنوك التجارية وهو يسعى في إطار ذلك إلى :

- التنمية لجميع القطاعات الفلاحية .
- ترقية النشاطات الفلاحية ، والحرفية والصناعية .

وهو مكلف خاصة بغضعمال إمكانياته الخاصة والتي تمنحها قصد تأمين التمويل تطبيقاً للقوانين والتنظيمات السارية المفعول :

- الهياكل والنشاطات للإنتاج الزراعي العادي والصناعي .
- الهياكل والنشاطات الحرفية التقليدية المتعلقة بالبيئة الريفية .

وهو مكلف طبقاً لترتيبات القانون والتنظيمات السارية المفعول وبصفته أداة تحفيظ للمساهمة فيما يلي :

- تنفيذ المخططات والبرامج المحددة لتحقيق الأهداف الموكلة للهيأكل ، خاصة المتعلقة برفع الكمية والنوعية للإنتاج الفلاحي في إطار تحقيق المخططات الوطنية والقطاعات التنموية .

- ينفرد بالتسهيل المالي للهيأكل والنشاطات في حسابات متميزة مطابقة لنوع العمليات والمخططات أو البرامج الخاصة .

الفرع الثاني : القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

أولاً : قروض قصيرة الأجل :

هي مجموع القروض المقدمة من طرف البنك وتتراوح مدتتها من يوم إلى 24 شهراً ، وتستخدم لتمويل دورة الإستغلال من شراء المواد الأولية ، تسديد مصاريف المستخدمين والمصاريف الإجتماعية.

⁽¹⁾ وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بو عريريج 696 .



ثانيا : قروض متوسطة الأجل

هي عبارة عن قروض مقدمة للمؤسسات الخاصة من أجل إقتناء معدات الإنتاج ، والتي تدخل مباشرة في النشاط ، تتراوح مدتها من 02 إلى 05 سنوات ، وذلك حسب قيمة القرض المقدم .

ثالثا : قروض طويلة الأجل .

تعلق بالنشاطات الفلاحية وتمثل في البناء ، حفر الآبار ، غرس الاشجار ، المناجم ومدتها أكبر من 07 سنوات .



المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

بعدما تم التعرف على البنك محل الدراسة والتعرف على مختلف الأنشطة التي يقوم بها، سنقوم بتحليل وعرض نتائج الإستماراة الموزعة على العاملين في البنك.

المطلب الأول: الإعداد لمعطيات الدراسة.

يمكن التعرف على مختلف معطيات الدراسة، ذكرها كالتالي:

الفرع الأول: أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في الإستماراة، باعتبارها الأداة أكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وهي وسيلة لجمع البيانات اللازمة للإجابة على فرضيات البحث، تحتوي على مجموعة من الأسئلة تتعلق بموضوع البحث، وقد تم تقديم هذه الإستماراة إلى مجموعة من الأشخاص العاملين في البنك (الوكالة) للإجابة على الأسئلة التي احتوتها روعي في إعداد وتصميم الإستماراة المبادئ الأساسية التالية :

- * التدرج في الأسئلة والتسلسل المنطقي من أجل إثارة اهتمام أفراد العينة.
- * أسئلة محددة ودقيقة، تتضمن بيانات متصلة اتصالاً وثيقاً بفرض البحث وأهدافه.
- * مصامين الأسئلة واضحة ولغتها بسيطة ليتسنى للمبحوثين فهمها والإجابة عليها بسهولة.

وقد تم تقسيم الإستماراة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: احتوى على الأسئلة التي تتعلق بالمعلومات العامة للمجيب، كالعمر و الجنس والمؤهل العلمي،إلخ.

المحور الثاني: تضمن الأسئلة المتعلقة بتأهيل الأفراد.

المحور الثالث: يختص بالموارد البشرية والكافاعة التشغيلية.

الفرع الثاني : المنهج المستخدم

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يتماشى وطبيعة الموضوع ، معتمدين على الوصفي عندما يتعلق الأمر بالمفاهيم ومضمون الدراسة ، والتحليلي في استخدام تحليل الجداول الإحصائية من أجل اختبار فرضيات الموضوع.

الفرع الثالث : مجتمع وعينة الدراسة

لقد تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج 696، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة والمقدر بـ 40 عامل من إطار وعنون، فمنا بعملية مسح شامل لمجتمع الدراسة .



الفرع الرابع: طريقة جمع المعلومات لقد استعنا بطريقة المقابلة الشخصية لتوزيع الإستماراة والحصول على الإجابة، وهذا من أجل التقليل من معدل عدم الإجابة ورفع أي غموض يعتري الأسئلة عن أي شرح يطلبه المجيب.

وقد تم إعداد 40 إستماراة، لكن تم توزيع والحصول على الإجابات ل 30 استماراة، وذلك نظرا لغياب بعض الموظفين وخروج البعض الآخر إلى دورات تكوينية خارج البنك.

الفرع الخامس : المعالجة الإحصائية .

تم الإعتماد على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وكذلك القيم المستخدمة في التحليل.



المطلب الثاني : وصف خصائص العينة.

الفرع الأول: البيانات الشخصية .

الجدول رقم 03: توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للجنس.

الإجابة	النكرارات	النسبة المئوية
ذكر	19	% 63,3
أنثى	11	% 36,7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن 63,3 % من الأفراد المستجوبين هم ذكور، و 36,7 % هم إناث، و عليه يمكن القول أن المستجوبين أغلبهم ذكور.

الجدول رقم: 04 توزيع أفراد العينة الدراسة وفقا للسن

الإجابة	النكرارات	النسب المئوية
29-20 سنة	11	%36,7
40-30 سنة	16	%53,3
أكثر من 40 سنة	3	%10
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالب.

يتضح من خلال الجدول أن الأفراد المستجوبين والذين تتراوح أعمارهم بين 20-29 سنة بلغت نسبتهم 36,7 %، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 30-40 سنة بلغت نسبتهم 53,3 %، في الذين كانت أعمارهم أكثر من 40 سنة بلغت نسبتهم 10 % ، و عليه يمكن القول بأن أغلبية المستجوبين كانت أعمارهم من 30-40 سنة.



الجدول رقم 05 : توزيع أفراد العينة وفقاً للحالة العائلية

الإجابة	المجموع	النكرارات	النسبة المئوية
أعزب/عزباء		14	%46,7
متزوج/ متزوجة		16	%53,3
المجموع	30		100

المصدر: من إعداد الطالب.

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الأفراد المستجوبين المتزوجين 53,3 %، في حين بلغت النسبة الأخرى 46,7 %، وهي النسبة الأقل.

الجدول رقم 06 : توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي

الإجابة	المجموع	النكرارات	النسبة المئوية
متوسط		00	%00
ثانوي		3	%10
جامعي		22	%73,3
دراسات عليا		5	%16,7
المجموع	30		%100

المصدر: من إعداد الطالب.

يتضح من الجدول أعلاه الأفراد المستجوبين الذين لديهم مستوى جامعي بلغت نسبتهم 73,3 %، حيث كانت أكبر نسبة مقارنة بباقي النسب وذلك لأهمية الوظائف المشغولة التي تتطلب مستوى معين لنشاطها، ونجد أن الأفراد الذين لديهم مستوى دراسات عليا كانت نسبتهم 16,7 %، أما الذين لديهم مستوى ثانوي بلغت نسبتهم 10 %، وهي نسبة جد ضئيلة مقارنة بالنسب الأخرى، في حين لم تسجل أي نسبة للمستوى المتوسط، وعليه يمكن القول بأن أغلبية المستجوبين لديهم مستوى جامعي.



الجدول رقم 07: توزيع أفراد العينة وفقاً للوظيفة

الإجابة	المجموع	النكرارات	النسبة المئوية
إطار		27	%90
عون متحكم		3	%10
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الطالب .

كما هو موضح في الجدول أعلاه نلاحظ بأن نسبة 90% من الأفراد هم من الإطارات، و 10% من الأفراد يشغلون وظيفة عون متحكم على مستوى البنك، وعليه يمكن القول بأن أغلبية المستجيبين هم من الإطارات وهم إطارات على مستوى مصلحة الموارد البشرية وغيرها من المصالح المختلفة.

الجدول رقم 08 : توزيع أفراد العينة وفقاً للأقدمية في البنك.

الإجابة	المجموع	النكرارات	النسبة المئوية
أقل من سنة		1	%3,3
5-1 سنوات		23	%76,7
10-5 سنوات		3	%10
أكثر من 10 سنوات		3	%10
المجموع		30	%100

المصدر: من إعداد الطالب .

بالرجوع إلى الجدول أعلاه فإننا نلاحظ أن تمركز أفراد عينة البحث في الفئة التي تتراوح فيها سنوات الأقدمية 1-5 سنوات كانت بنسبة 76,7%， ثم 5-10 سنوات و أكثر من 10 سنوات كانت بنسبة 10%， في حين أن ذوي الأقدمية الأقل من سنة فقد كانت نسبتهم 3,3%， وعليه يمكن القول أن أغلبية المستجيبين يتتركزون في الفئة التي تتراوح فيها سنوات الأقدمية من 1-5 سنوات.



الفرع الثاني: تأهيل الأفراد

الجدول رقم 09 : آراء العينة عن كفاءة توظيفهم في البنك.

القرار	مستوى الدلالة Significatio n asymptotia ue	مستوى الخطأ الحرية ddl	درجات الحرية df	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارات	الإجابة
dal	00	0,05	3	18,53	%56,7	17	مسابقة
					%3,3	1	على أساس الشهادة
					%16,7	5	التوظيف المباشر
					%23,3	7	في إطار عقود الإدماج
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن 56,7% تم توظيفهم عن طريق مسابقة، و3,3% منهم على أساس الشهادة، و16,7% منهم عن طريق التوظيف المباشر، 23,3% منهم في إطار عقود الإدماج، كما يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة Khi-deux هي 18,53 ودرجة الحرية هي 3 في حين جاء مستوى الدلالة مساوياً لـ 0,05 أقل من مستوى الخطأ 0,05 فإنه يمكن القول بأن القرار dal، أي النتائج جاءت دالة تأكيداً على أن 56,7% تم توظيفهم عن طريق مسابقة، مما يدل أن البنك يعتمد بشكل كبير على أساس المسابقة، مما يدل أن البنك يعتمد بشكل كبير على التوظيف بالمسابقات دون غيره من الطرق الأخرى.



الجدول رقم 10: أراء العينة عن قيامهم بتكوين يؤهلهم للعمل خصيصا في البنوك.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية Khi-deux	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	التكرارات	الإجابة
غير دال	0,715	0,05	1	0,13	%53,3	16	نعم
					%46,7	14	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن 53,3 % من المستجيبين قاموا بتكوين يؤهلهم للعمل خصيصا في البنوك، 46,7 % منهم لم يقوموا بهذا التكوين، كما يظهر من خلال النتائج أيضاً أن قيمة Khi-deux هي 0,13، ودرجة الحرية 1، ومستوى الدلالة 0,715 عند مستوى الخطأ 0,05، وما يلاحظ أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى الخطأ وعليه يمكن القول أن القرار غير دال ، لذا يمكننا اعتبار أن أراء المستجيبين جاءت مناصفة بين قيامهم بتكوين يؤهلهم للعمل خصيصا في البنوك وعدم قيامهم بذلك، لكن بنسب مقاربة.



الجدول رقم 11: أراء العينة عن عدد مرات تقييم كفاءتهم

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ الخطأ	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارات	الإجابة
دال	00	0,05	4	31,66	%60	18	أبداً
					%13,3	4	كل شهر
					%6,7	2	كل 3 أشهر
					%3,3	1	كل 6 أشهر
					%16,7	5	مرة في السنة
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أن 60% لم يتم تقييمهم أبداً، وأن 13,3% منهم يتم تقييم كفاءتهم كل شهر، و6,7% يتم تقييمهم كل 3 أشهر، 3,3% يتم تقييمهم كل 6 أشهر، 16,7% يتم تقييمهم كل سنة، كما يلاحظ أن قيمة Khi-deux هي 31,66 هي 31,66 ، ودرجة الحرية 4 ، ومستوى الدلالة 00 عند مستوى الخطأ 0,05 وبما أن مستوى الدلالة 00 أقل من مستوى الخطأ 0,05 فإنه يمكننا القول أن القرار دال، بمعنى أن النتائج جاءت دالة تأكيداً على أن 60% من المستجيبين لا يتم تقييم كفاءتهم أبداً.



الجدول رقم 12: أراء العينة حول من يقوم بهذا التقييم

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ alpha	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	التكرارات	الإجابة
دال	0,007	0,05	2	9,8	%33,3	10	المشرف المباشر
					%10	3	رئيس
					%56,7	17	رئيس القسم الذي ينتمي إليه الفرد
					%100	30	المجموع
							المصدر: من إعداد الطالب .

يتضح من خلال الجدول السابق بأن 56,7% من المستجيبين يرون أن رئيس القسم الذي ينتمون إليه هو من يقوم بتقييم كفاءتهم، ويرى 33,3% منهم أن الرئيس المباشر هو من يقوم بذلك، في حين 10% منهم أن الرئيس المشرف هو من يقوم بذلك، كما يلاحظ أن قيمة Khi-deux هي 9,8 ودرجة الحرية 2 ، ومستوى الدلالة 0,007 عند مستوى الخطأ 0,05 وبما أن مستوى الدلالة 0,007 أقل من مستوى الخطأ 0,05 فإنه يمكننا القول أن القرار دال، بمعنى أن النتائج جاءت دالة تأكيدا على أن 56,7% من المستجيبين يتقدرون على أن رئيس القسم الذي ينتمي إليه الفرد هو من يقوم بتقييم كفاءتهم، معبرا أن البنك يولي مهمة تقييم كفاءة موظفيه إلى رئيس القسم الذي ينتمي إليه الفرد.



الجدول رقم 13: آراء العينة حول قيامهم بدورات تكوينهم لتأهيلهم

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ الخطأ	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية المئوية	النكرارات	الإجابة
غير دال	0,068	0,05	1	3,33	%66,7	20	نعم
					%33,3	10	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

يوضح الجدول أعلاه أن 66,7 % من المستحوبين يتفقون على قيامهم بدورات تكوينية لتأهيلهم، في حين يرى 33,3 % منهم بعدم قيامهم، كما يلاحظ أن قيمة Khi-deux هي 3,33 ، ودرجة الحرية 1 ، ومستوى الدلالة 0,068 ، عند مستوى الخطأ 0,05 وبما أن مستوى الدلالة 0,068 أكبر من مستوى الخطأ 0,05 فإنه يمكننا القول أن القرار غير دال، لذا يمكننا اعتبار أن آراء المستحوبين جاءت مناصفة بين قيامهم بدورات تكوينية لتأهيلهم وعدم قيامهم بذلك لكن بنسب منقاربة.



الجدول رقم 14: أراء العينة حول مكان قيامهم بالدورات التكوينية لتأهيلهم

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ Khi-deux	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارات	الإجابة
دال	0,006	0,05	2	10,4	%6,7	2	داخل البنك
					%53,3	16	خارج البنك
					%40	12	داخل وخارج البنك
					%0	0	خارج الوطن
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 6,7% من المستجيبين يرون أن قيامهم بالدورات التكوينية يكون داخل البنك، ويرى 53,3% منهم قيامهم بها خارج البنك، ويرى 40% منهم قيامهم بها داخل وخارج البنك، في حين لا واحد يرى قيامهم بها خارج الوطن، كما يتضح لنا Khi-deux هي 10,4 ، ودرجة الحرية 2 ، ومستوى الدلالة 0,006 عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإننا نستطيع القول أن القرار دال ، تأكيدا على أن 53,3% من المستجيبين يقومون بدوراتهم تكوينية خارج البنك وعليه يمكننا القول أن البنك يخصص دورات تكوينية لموظفيه خارج البنك، وذلك لضمان أحسن تكوين لموظفيه يتضمن مختلف البرامج التكوينية المتنوعة، والوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة.

الجدول رقم 15: آراء العينة عن أي أساس يتم اختيار الأفراد الذين يقومون بدورات تكوينية

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ الحرية ddl	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	التكرارت	الإجابة
dal	00	0,05	3	24,93	%3,3	01	السن والأقدمة
					%3,3	01	الأخطاء المتكررة
					%56,7	17	مجال التخصص
					%36,7	11	أخرى، أنكر
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

يتضح لنا من الجدول أن 56,7% من المستجيبين يرون أنه يتم اختيارهم للقيام بالدورات التكوينية على أساس مجال التخصص، ويرى 36,7% منهم أنه يتم اختيارهم بطرق أخرى، في حين يرون أن تم اختيارهم للقيام بدورات تكوينية على أساس السن والأقدمة، والأخطاء المتكررة، كما يتضح من الجدول أن قيمة Khi-deux هي 24,93 ودرجة الحرية 3 ، ومستوى الدلالة 00 عند مستوى الخطأ 0,05، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإن القرار dal، أي أن النتائج جاءت دالة تأكيدا على أن 56,7% من المستجيبين يتم اختيارهم للقيام بدورات تكوينية على أساس مجال التخصص، وعليه يمكننا القول بأن البنك يختار الموظفين للقيام بالدورات التكوينية على أساس مجال التخصص رغبة منه في ذلك جعلهم أكثر فعالية في مجال تخصصهم.



الجدول رقم 16: أراء العينة عن السبب في تخصيص هذه التكوينات

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية Khi-deux	قيمة كاي ² Chi-squared	النسبة المئوية النسبة المئوية	النكرارات	الإجابة
دال	0,027	0,05	3	9,2	%43,3	13	لإكتساب معرف ومهارات جديدة
					%33,3	10	من أجل تحسين الأداء
					%10	3	تقليل الأخطاء
					%13,3	4	من أجل الترقية
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

يوضح لنا الجدول أن 43,3% منهم أن السبب في تخصيص هذه الدورات التكوينية هو إكتساب معارف ومهارات جديدة، 33,3% منهم أن السبب هو تحسين الأداء، 13,3% منهم أن الدورات من أجل الترقية، 10% منهم أن السبب هو من أجل تقليل الأخطاء، كما نلاحظ من الجدول أن قيمة Khi-deux هي 9,2 ، ودرجة الحرية 3 ، ومستوى الدلالة 0,027 ، عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ يمكننا القول أن القرار دال، أي أن النتائج جاءت تأكيداً على أن 43,3% من المستجيبين يرون أن السبب في تخصيص هذه الدورات هو إكتساب معارف ومهارات جديدة، وذلك رغبة منه في جعلهم قادرين على التأقلم مع مختلف التطورات التكنولوجية الحديثة بغية تحسين الأداء البنكي.



الجدول رقم 17: أراء العينة حول المسؤول عن تحديد الاحتياجات التأهيلية للأفراد

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ alpha	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارات	الإجابة
دال	0,002	0,05	4	17	%3,3	1	الفرد العامل
					%20	6	رئيس القسم الذي ينتمي إليه الفرد
					%3,3	1	مستشار خارجي
					%33,3	1	رئيس المصلحة
					%40	12	رئيس مباشر
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

يتضح من الجدول أن 3,3% من المستجيبين يرون أن الفرد العامل، مستشار خارجي هم من يقوموا بتحديد الاحتياجات التأهيلية للأفراد، ويرى 20% منهم أن رئيس القسم الذي ينتمي إليه الفرد هو من يقوم بذلك، يرى 33,3% ان رئيس المصلحة هو من يقوم بذلك، يرى 40% أن رئيس مباشر هو من يقوم بذلك، كما نلاحظ من الجدول أن قيمة Khi-deux هي 17، ودرجة الحرية 4 ، ومستوى الدلالة 0,002، عند مستوى الخطأ 0,05، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإن القرار دال، أي أن النتائج جاءت تأكيدا على أن 40% من المستجيبين يرون أن تحديد الاحتياجات التأهيلية في البنك قد يقوم بها رئيس مباشر، وعليه يمكن القول ن تحديد الاحتياجات التأهيلية في البنك قد يقوم بها رئيس مباشر.



الفرع الثالث : أثر برامج التأهيل

الجدول رقم 18: أراء العينة عن متابعة نتائج التأهيل ومرافقتها

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارات	الإجابة
غير دال	0,144	0,05	1	2,13	%63,3	19	نعم
					%36,7	11	لا
					%100	30	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 63,3% من المستجيبين يتفقون على متابعة نتائج برامج التأهيل ومرافقتها، و 36,7% منهم لا يتفقون على ذلك، كما نلاحظ من الجدول أن قيمة Khi-deux هي 2,13 ، ودرجة الحرية 1 ، ومستوى الدلالة 0,14 ، عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى الخطأ فإن القرار غير دال، أي النتائج جاءت غير دالة معبرة بذلك على وجود فروق بين أراء المستجيبين، لذا يمكننا اعتبار أن آراء المستجيبين جاءت مناصفة بين قيام البنك بمتابعة نتائج التأهيل ومرافقتها وعدم قيامه بذلك، لكن بنسب مقاربة.



الجدول رقم 19: آراء العينة عن حول حصولهم على مردود تعليمي في ميدان تخصصهم من خلال أساليب التأهيل المطبقة.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية degrees of freedom	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية percentage	التكرارت number of occurrence	الإجابة answer
DAL	0,003	0,05	1	8,53	%76,7	23	نعم
					%23,3	7	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 76,7% من المستجيبين يتفقون على حصولهم على مردود تعليمي في ميدانهم من خلال أساليب التأهيل المطبقة، 23,3% منهم لا يتفقون على ذلك، كما نلاحظ من الجدول أن قيمة Khi-deux هي 8,53 ، ودرجة الحرية 1 ، ومستوى الدلالة 0,003 ، عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ يمكننا القول أن القرار DAL، أي أن النتائج جاءت تأكيداً على أن 76,7% من المستجيبين وفرت لهم أساليب التأهيل مردود تعليمي كامل في ميدانهم، وعليه يمكننا القول أن أساليب التأهيل توفر مردود تعليمي كامل للموظفين في ميدانهم.



الجدول رقم 20: آراء العينة عن تطبيقهم لما تعلموه في مناصب عملهم.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ الحرية ddl	درجات الحرية degrees of freedom df	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية percentage %	التكرارت Frequency	الإجابة Response
دال	0,028	0,05	1	4,8	%70	21	نعم
					%30	9	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجدول نلاحظ أن 70% من المستجيبين يتفقون على تطبيق كل ما تلقوه في مناصب عملهم، 30% منهم لا يتفقون على ذلك، كما نلاحظ من الجدول أن قيمة Khi-deux هي 4,8 ودرجة الحرية 1، ومستوى الدلالة 0,028 ، عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ يمكننا القول أن القرار دال، أي أن النتائج جاءت تأكيداً على أن 70% من المستجيبين يقومون بتطبيق كل ما تلقوه من الدورات التكوينية في مناصب عملهم، وعليه يمكن القول أن كل ما يقدم في الدورات التكوينية يتم تطبيقه وهذا حرصاً منهم على زيادة كفاءة البنك.



الجدول رقم 21: آراء العينة عن تحمل البنك لتكاليف برامج التأهيل

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ الحرية ddl	درجات الحرية degrees of freedom df	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية percentage %	التكرارت Frequency	الإجابة Response
دال	00	0,05	1	26,83	%96,7	29	نعم
					%3,3	01	لا
					%100	30	المجموع

المصدر : من إعداد الطالب.

من خلال الجدول نلاحظ أن 96,7% من المستجيبين يتفقون على أن البنك يتحمل تكاليف برامج التأهيل، و 3,3% منهم لا يتفقون على ذلك، ويتبين من خلال الجدول أن قيمة Khi-deux هي 26,83 ، ودرجة الحرية 1 ، ومستوى الدلالة 00 ، عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ يمكننا القول أن القرار دال، أي أن النتائج جاءت تأكيداً على أن 96,7% من المستجيبين يرون أن البنك يتحمل تكاليف التأهيل، وعليه يمكن القول أن من يقوم بتحمل تكاليف التأهيل هو البنك وذلك رغبة منه في توفير أحسن الظروف للموظفين للقيام بالدورات التكوينية من أجل تحقيق نتائج أفضل.



الجدول رقم 22: آراء العينة عن الأساليب التي يعتمد عليها البنك لتأهيل الفرد.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية Khi-deux	قيمة كاي ² ddl	النسبة المئوية	التكرارت	الإجابة
غير دال	0,068	0,05	1	3,33	%66,7	20	أسلوب التكوين
					%33,3	10	أسلوب التدريب
					%00	0	أخرى، أنكر
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 66,7% من المستجيبين يرون أن الأسلوب المعتمد من قبل البنك لتأهيلهم هو أسلوب التكوين، و 33,3% منهم أنه أسلوب التدريب، في حين لا يوجد أي رأي يبين وجود أساليب أخرى، ويتبين لنا من خلال الجدول أن قيمة من الجدول أن قيمة Khi-deux هي 3,33 ، ودرجة الحرية 1 ، ومستوى الدلالة 0,068 ، عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى الخطأ فإن القرار غير دال، أي أن النتائج جاءت غير دالة معبرة بذلك على وجود فروق بين آراء المستجيبين، وعليه ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول أن البنك يعتمد في تأهيله لأفراده على كل من إستراتيجيات التكوين والتدريب ولكن بنسبة مقاوته، وذلك كون أنه يعتمد على برامج تأهيلية تدرج ضمن هاذين الأسلوبين.



الفرع الرابع: الأفراد والكفاءة التشغيلية

الجدول رقم 23: آراء العينة عن شمول الدورات التكوينية تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية Khi-deux	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارت	الإجابة
دال	00	0,05	1	13,33	%83,3	25	نعم
					%16,7	05	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ 83,3% من المستجيبين يتفقون على أن الدورات التكوينية تشمل تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك، وأن 16,7% منهم يرون عكس ذلك و يتضح من خلال الجدول أيضاً أن قيمة Khi-deux 13,33 و درجة الحرية 1 وأن مستوى الدلالة 00 عند مستوى الخطأ 05، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإن القرار دال، أي أن النتائج جاءت دالة تأكيداً على أن معظم المستجيبين 83,3% يتفقون على شمول الدورات التكوينية لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك، وعليه ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول أن الدورات التكوينية تتضمن تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك، وذلك بهدف ضبطها ومحاولة التقليل منها.



الجدول رقم 24: آراء العينة عن أهم خطر تشغيلي يواجهه البنك.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ الحرية ddl	درجات الحرية Khi-deux	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارت	الإجابة
غير دال	0,9	0,05	2	0,2	%33,3	10	مخاطر أخطاء في إدخال البيانات
					%36,7	11	عمليات الإحتيال من قبل الموظفين
					%30	9	انهيار أنظمة الكمبيوتر والإتصالات

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 33,3% من المستجيبين يرون أن أهم خطر تشغيلي يواجه البنك يتمثل مخاطر أخطاء في إدخال البيانات ، ويرى 36,7% منهم أنه يتمثل في عمليات الإحتيال من قبل الموظفين، ويرى 30% منهم أنه يتمثل في انهيار أنظمة الكمبيوتر والإتصالات، في حين ولا شيء لكل من الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر و الإحتيال عبر بطاقات الإئتمان، ويتبين لنا من خلال الجدول أن قيمة Khi-deux 0,2 ودرجة الحرية 2 ومستوى الدلالة 0,9 عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى الخطأ فإن القرار غير دال، أي أن النتائج جاءت غير معبرة بذلك على وجود فروق في آراء المستجيبين وعليه يمكن القول الخطر الذي يواجه البنك هو مخاطر أخطاء في إدخال البيانات ، عمليات الإحتيال من قبل الموظفين ، انهيار أنظمة الكمبيوتر والإتصالات ولكن بنسب متفاوتة.



الجدول رقم 25: آراء العينة عن أهم مصدر لمخاطر التشغيل في البنك.

القرار القرار القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ الخطأ	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارت	الإجابة
غير دال	0,09	0,05	2	0,2	%30	9	العمليات الداخلية
					%33,3	10	العنصر البشري
					%36,7	11	جميع ما ذكر

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 36,7% من المستجيبين يرون أن أهم مصدر لمخاطر التشغيل في البنك يتمثل في جميع ما ذكر، ويرى 33,3% منهم أنها تتمثل في العنصر البشري، و 30% منهم أنها العمليات الداخلية ، ويتبين من خلال الجدول أن قيمة Khi-deux بلغت 0,2، ودرجة الحرية كانت 2، وجاء مستوى الدلالة 0,9 عند مستوى الخطأ 0,05، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى الخطأ فإنه يمكن القول أن القرار غير دال، أي أن النتائج غير معبرة عن أهم مصدر لمخاطر التشغيل في البنك، ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول أن البنك أكبر خطر يواجهه البنك هو العمليات الداخلية والعنصر البشري وبنسب مقاربة.



الجدول رقم 26: آراء العينة عن شمول الدورات التكوينية لتحديد مصادر المخاطر التشغيلية وسياسات البنك في تقييمها ومراقبتها والتحكم فيها وتخفيضها

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية Khi-deux	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارت	الإجابة
DAL	0,001	0,05	1	10,8	%80	24	نعم
					%20	06	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 80% من المستجيبين يتفقون على أن الدورات التكوينية تشمل تحديد مصادر مخاطر التشغيل وسياسات البنك في تقييمها ومراقبتها والتحكم فيها وتخفيضها، في حين نلاحظ أن 20% منهم لا يتفقون على ذلك، ويتبين أيضاً من خلال الجدول أن قيمة Khi-deux هي 10,8، ودرجة الحرية 1، وجاء مستوى الدلالة 0,001 عند مستوى الخطأ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإن القرار DAL، أي أن النتائج جاءت دالة، تأكيداً على أن 80% من المسئولين يتفقون على أن الدورات التكوينية تشمل تحديد مصادر مخاطر التشغيل وسياسات البنك في تقييمها ومراقبتها والتحكم فيها وتخفيضها، وعليه ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن الدورات التكوينية تشمل تحديد مصادر المخاطر التشغيلية وسياسات البنك في تقييمها ومراقبتها والتحكم فيها وتخفيضها.



الجدول رقم 27: آراء العينة عن مسؤولية مراقبة وضبط مخاطر التشغيل في البنك.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	التكرارت	الإجابة
dal	0,021	0,05	3	9,73	%16,7	5	طاقم إدارة مخاطر التشغيل
					%43,3	13	دائرة التدقيق الداخلي
					%6,7	2	الإدارة التنفيذية

المصدر: من إعداد الطالب .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 16,7% من المستجوبين يرون أنه يتم مراقبة وضبط مخاطر التشغيل من طرف طاقم إدارة مخاطر التشغيل، ويرون أن 43,3% منهم أنه يتم من طرف دائرة التدقيق الداخلي، كما يرى 6,7% منهم أنه يتم من طرف الموظفين أنفسهم، كما يتضح لنا من الجدول أيضاً أن قيمة Khi-deux تقدر ب 9,73 ودرجة الحرية 3 ، وجاء مستوى الدلالة 0,021 عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ، فإن القرار dal، أي أن النتائج جاءت دالة تأكيداً على أن 43,3% من المستجوبين يرون أنه يتم مراقبة وضبط مخاطر التشغيل من طرف طاقم إدارة مخاطر التشغيل، ومنه يمكننا القول أن البنك يعتمد على طاقم إدارة مخاطر التشغيل في تحديد وتقييم مخاطر التشغيل.



الجدول رقم 28 : آراء العينة عن مساعدة مختلف الدورات التكوينية في التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتکبة.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ الحرية ddl	درجات الحرية Khi-deux	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارت	الإجابة
dal	00	0,05	1	22,53	%93,3	28	نعم
					%6,7	02	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 93,3% من المستجوبين يتفقون على أن مختلف الدورات التكوينية قد ساعدت في التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتکبة، في حين 6,7% منهم لا يتفقون على ذلك، كما تظهر نتائج الجدول أن قيمة Khi-deux هي 22,53 ودرجة الحرية 1، في حين سجل مستوى الدلالة 00 عند مستوى الخطأ 0,05، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإن القرار dal، أي أن النتائج جاءت دالة تأكيداً على أغلبية المستجوبين 93,3% يتفقون على أن الدورات التكوينية تساعدهم في التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتکبة، وعليه ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول أن مختلف الدورات التكوينية تساعدهم في التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتکبة.

الجدول رقم 29: آراء العينة عن مساهمة الدورات التكوينية في الرفع من كفاءة أداء الأفراد.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية degrees of freedom	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية percentage	التكرارت number of repetition	الإجابة Response
دال	00	0,05	1	22,53	%93,3	28	نعم
					%6,7	02	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من الجدول نلاحظ أن 93,3 % من المستجوبين يتفقون على أن الدورات التكوينية تساهم في الرفع من كفاءة أداء الفرد، في حين 6,7 % منهم لا يتفقون على ذلك، ويتبين من الجدول أيضاً أن قيمة Khi-deux هي 22,53 ودرجة الحرية 1، وسجل مستوى الدلالة 00 عند مستوى الخطأ 0,05، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإن القرار دال، أي أن النتائج جاءت دالة تأكيداً على أن أغلبية المستجوبين يتفقون على أن الدورات التكوينية تساهم في الرفع من كفاءة أداء الفرد 93,3 %، وعليه يمكن القول أن الدورات التكوينية ضرورية كونها تساهم في الرفع من كفاءة أداء الفرد.



الجدول رقم 30 : آراء العينة عن تعرض البنك لخطر تشغيلي معين.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ alpha	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	التكرارت	الإجابة
غير دال	0,46	0,05	1	0,53	%43,3	13	نعم
					%56,7	17	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 43,3% يتقون على تعرض البنك لخطر تشغيلي معين، في حين لا يتفق 56,7% منهم على ذلك، كما أظهرت نتائج الجدول أن قيمة Khi-deux هي 0,53، ودرجة الحرية 1، وقد جاء مستوى الدلالة 0,46، وهذا عند مستوى الخطأ 0,05، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى الخطأ فإن القرار غير دال، أي النتائج جاءت غير معتبرة على تعرض البنك للمخاطر التشغيلية، وهذا ما أكدته آراء المستجوبين بنسبة 56,7%.

الجدول رقم 31: آراء العينة عن تسبب العنصر البشري في حدوث الخطر التشغيلي.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ الخطأ	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارت	الإجابة
غير دال	0,144	0,05	1	2,13	%63,3	19	نعم
					%36,7	11	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

نلاحظ من خلال الجدول أن 63,3% من المستجوبين يتفقون على أن العنصر البشري تسبب في حدوث الخطر التشغيلي، في حين نجد 36,7% منهم لا يتفقون على ذلك، كما نلاحظ أيضاً أن قيمة Khi-deux هي 2,13 ودرجة الحرية 1 ، وجاء مستوى الدلالة 0,144 عند مستوى الخطأ 0,05، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى الخطأ فإن القرار غير دال، أي أن النتائج جاءت غير معبرة على أن العنصر البشري العنصر البشري يتسبب في حدوث المخاطر التشغيلية في البنك.



الجدول رقم 32: آراء العينة عن توفر البنك لإجراءات عمل معتمدة وتعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ alpha	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	النكرارت	الإجابة
غير دال	0,068	0,05	1	3,33	%66,7	20	نعم
					%33,3	10	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 66,7% من المستجيبين يتفقون على أن البنك يتتوفر على إجراءات عمل معتمدة وتعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل، و 33,3% منهم لا يتفقون على ذلك، كما نلاحظ أن قيمة Khi-deux هي 3,33، ودرجة الحرية 1، وقد جاء مستوى الدلالة 0,068 عند مستوى الخطأ 0,05، وبما أن مستوى الدلالة أكبر من مستوى الخطأ فإن القرار غير دال، أي أن النتائج جاءت غير دالة معبرة بذلك على وجود فروق بين آراء المستجيبين، وعليه يمكننا اعتبار أن آراء المستجيبين جاءت مناصفة بين توفر البنك على إجراءات عمل معتمدة وتعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل وعدم توفره على ذلك، لكن بنسب متفاوتة.



الجدول رقم 33: آراء العينة عن مساهمة الدورات التكوينية في تخفيف المخاطر التشغيلية ومن ثم زيادة الكفاءة التشغيلية للبنك.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ alpha	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية moyenne	النكرارت	الإجابة
دال	00	0,05	1	13,26	%96,7	29	نعم
					%3,3	01	لا
					%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول نلاحظ أن 96,7% من المستجيبين يتفقون على أن الدورات التكوينية تساهم في تخفيف المخاطر التشغيلية ومن ثم زيادة الكفاءة التشغيلية للبنك، و 3,3% منهم لا يتفقون على ذلك، ويتبين من خلال الجدول أيضاً أن قيمة Khi-deux هي 13,26 ، ودرجة الحرية 1، وجاء مستوى الدلالة

00 ، عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإن القرار دال، أي أن النتائج جاء على أن 96,7% من المستجيبين ينصحون بضرورة القيام بمثل هذه الدورات التكوينية، وعليه يمكننا القول أن الدورات التكوينية ضرورية لتفعيل العنصر البشري وتحسين أدائه.

الجدول رقم 34: آراء العينة حول تقديمهم النصح بضرورة القيام بمثل هذه الدورات التكوينية.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	التكرارت	الإجابة
dal	00	0,05	1	13,26	%96,7	29	نعم
					%3,3	01	لا
					%100	100	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول الموضح أمامنا نلاحظ أن 96,7 % المستجوبين ينصحون بضرورة القيام بمثل هذه الدورات التكوينية ، و 3,3 % منهم لا ينصحون على ذلك، ويتبين لنا أيضاً من خلال الجدول أن قيمة Khi-deux هي 13,26، ودرجة الحرية 01 ، وجاء مستوى الدلالة 00 عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإن القرار دال، أي أن النتائج جاءت دالة، تأكيناً على أن 96,7 % المستجوبين ينصحون بضرورة القيام بمثل هذه الدورات التكوينية ، وعليه يمكننا القول أن الدورات التكوينية ضرورة لتفعيل العنصر البشري وتحسين أدائه.

الجدول رقم 35: آراء العينة عن مساهمة الدورات التكوينية في التسهيل من تحقيق أهداف البنك.

القرار	مستوى الدلالة Signification asymptotiaue	مستوى الخطأ ddl	درجات الحرية ddl	قيمة كاي ² Khi-deux	النسبة المئوية	التكرارت	الإجابة
dal	00	0,05	1	13,26	%96,7	29	نعم
					%3,3	01	لا
					%100	100	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب .

من خلال الجدول الموضح أمامنا نلاحظ أن 96,7 % المستجوبين يتفقون على أن الدورات التكوينية تسهم في تحقيق أهداف البنك، و 3,3 % منهم لا يتفقون على ذلك، ويتبين لنا أيضاً من خلال الجدول أن قيمة Khi-deux هي 13,26، ودرجة الحرية 01، وجاء مستوى الدلالة 00 عند مستوى الخطأ 0,05 ، وبما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى الخطأ فإن القرار دال، أي أن النتائج جاءت دالة، تأكيداً على أن 96,7 % المستجوبين يتفقون على أن الدورات التكوينية تسهم في تحقيق أهداف البنك، وعليه يمكننا القول أن الدورات التكوينية تسهم في تحقيق أهداف البنك.



المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء العمليات

بعد عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية سيتم مناقشتها في ضوء الفرضيات :

الفرع الأول: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى

- نقوم بمناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الأولى والتي مفادها : " يتم تأهيل الموارد البشرية في بنك التنمية الفلاحية والريفية ببرج بوعريريج عن طريق التدريب والتقويم المستمرين " .
- تشير نتائج الدراسة الميدانية (من الجدول رقم 09 إلى الجدول رقم 17) بأن :
- معظم المستجوبين تم توظيفهم على أساس مسابقة.
 - نصف المستجوبين قاموا بتقويم يؤهلهم للعمل خصيصا في البنك .
 - معظم المستجوبين لم يتم تقييم كفاءتهم أبدا.
 - بالتقريبي كل المستجوبين يخضعون إلى عملية تقييم كفاءتهم من طرف رئيس القسم الذي ينتهي إليه
 - معظم المستجوبين قاموا بدورات تكوينية لتأهيلهم مخصصة من طرف البنك.
 - نصف المستجوبين خصصت لهم دورات تكوينية خارج البنك.
 - نصف المستجوبين تم اختيارهم للقيام بدورات تكوينية على أساس مجال التخصص.
 - بالتقريبي ثلثي المستجوبين قاموا بالدورات التكوينية بغرض اكتساب مهارات ومهارات جديدة.
 - بالتقريبي ثلثي المستجوبين تحدد احتياجاتهم التأهيلية من طرف رئيس المباشر.

ومما سبق يمكن القول أن البنك يولي اهتماما كبيرا بالمورد البشري وبضرورة تأهيله ورفع من كفاءة أدائه، فيقوم بتقييم كفاءته لمعرفة مستوى أدائه، ويهتم بتحديد الاحتياجات التأهيلية له من أجل، كما يقوم بتخصيص مختلف الدورات التكوينية محاولا بذلك توفير أفضل الوسائل التكنولوجية المتقدمة لتدريبه وجعله أكثر فعالية في مجال تخصصه، وإكسابه معارف ومهارات جديدة للتكيف مع التحولات المتسارعة، ومواكبة تغير المتطلبات المهنية لأداء الوظائف، محاولا بذلك أن يجعل منه عامل محقق للأداء البنكي الأحسن.

إذن لتحسين الأداء البنكي أصبح من الضروري على البنك تأهيل وتدريب عناصرها البشرية باعتبارها موردا مهما من موارد البنك.

وعليه فإن الفرضية الأولى محققة وتم اثباتها



الفرع الثاني: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية

- نقوم بمناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثانية والتي مفادها : " السبب الرئيسي وراء تاهيل الموارد البشرية هو مخاطر التشغيل التي يواجهها البنك ".
تشير نتائج الدراسة الميدانية (من الجدول رقم 18 إلى 22) بأن :
- نصف نتائج برامج التأهيل يتم متابعتها ومراقبتها.
 - معظم المستجيبين وفرت لهم أساليب التأهيل مردود تعليمي كامل في ميدانهم.
 - بالتقريب كل ما يقدم في الدورات التكوينية يتم تطبيقه في مناصب العمل.
 - بالتقريب كل تكاليف برامج التأهيل يتحملها البنك.
 - معظم البرامج التأهيلية تتدرج ضمن أسلوب التكوين.

ومما سبق يمكن القول أن البنك يدرك أهمية تاهيل العنصر البشري، لذا فهو يقوم بمراقبة نتائج برامج التأهيل ومتابعتها، وذلك لمعرفة أثر هذه البرامج على أداء العنصر البشري وعلى تطوير المهارات لديه، ومدى مساهمتها في توفير المورد التعليمي اللازم لاحتياجاته التأهيلية، حيث كلما كان هناك مردود تعليمي أفضل يكون الأداء أحسن.

بالإضافة إلى ذلك فالبنك يتحمل كل تكاليف برامج التأهيل، رغبة منه في توفير أحسن الظروف لموارده البشرية عند قيامهم بالدورات التكوينية والتربوية، وذلك من أجل ضمان أحسن تكوين وأعلى كفاءة ممكنة، متبعا في ذلك كل من أسلوبي التدريب والتقويم ، كما يحرص كل الحرص على تطبيق كل ما يتلقونه في الدورات التكوينية على مستوى وظائفهم، لنقل مختلف المهارات وتجسيدها في البنك من أجل تطوير مستوى أداءه وبالتالي زيادة كفاءته التشغيلية .

إذن كلما كان المورد البشري أكثر تأهيلا يكون هناك أحسن أداء ، وبالتالي سوف يؤدي إلى رفع الكفاءة التشغيلية للبنك.

وعليه فالفرضية الثانية محققة تم اثباتها .



الفرع الثالث: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة

نقوم بمناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الثالثة والذي مفادها : " يساهم تاهيل الموارد البشرية بشكل كبير في تقليل الأخطاء التشغيلية وزيادة الكفاءة التشغيلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج يساهم تاهيل الموارد البشرية بشكل كبير في زيادة الكفاءة التشغيلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج ".

تشير نتائج الدراسة (من الجدول رقم 23 إلى 35) :

- بالتقريب كل الدورات التكوينية تشمل تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية للبنك.
 - بالتقريب معظم آراء المستجيبين توضح أن أهم خطر تشغيلي يواجهه البنك يتمثل الإحتيال من قبل الموظفين.
 - معظم آراء المستجيبين توضح أن أهم مصدر لمخاطر التشغيل في البنك يتمثل في العنصر البشري والعمليات الداخلية.
 - بالتقريب كل الدورات التكوينية تشمل تحديد مصادر المخاطر التشغيلية وسياسات البنك في تقييمها ومراقبتها والتحكم فيها وتخفيضها.
 - معظم آراء المستجيبين توضح أن مسؤولية مراقبة وضبط مخاطر التشغيل في البنك تكون من طرف دائرة التدقيق الداخلي.
 - بالتقريب كل الدورات التكوينية تساعد في التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتكبة.
 - بالتقريب كل الدورات التكوينية تسهم في الرفع من كفاءة الفرد.
 - بالتقريب ثلث آراء المستجيبين تؤكد على تعرض البنك للمخاطر التشغيلية ، وتعتبر أن العنصر البشري أكثر مسبب في حدوثها.
 - بالتقريب كل الدورات التكوينية لديها دور في تخفيض المخاطر التشغيلية ومن ثم زيادة الكفاءة التشغيلية للبنك.
 - بالتقريب كل آراء المستجيبين تبين ضرورة القيام بمثل هذه الدورات التكوينية لمساهمتها في تعديل العنصر البشري وتحسين أدائه.
 - بالتقريب كل الدورات التكوينية تسهم في تحقيق أهداف البنك.
- ومما سبق يمكن القول أن العنصر البشري يعتبر من بين أحد مسببات حدوث المخاطر التشغيلية في البنك، وأن الدورات التكوينية لديها دور كبير في تعريف هذه المخاطر التشغيلية



وسياسات البنك في تحديدها وتقييمها، كما أنها تساعد البنك في التخفيف منها من خلال مساحتها في تحسين أداء عناصرها البشرية وزيادة كفاءة أدائهم، وجعلهم أكثر فعالية وبالتالي التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتكبة والتي تؤدي إلى حدوث هذه المخاطر.

إذن: تخفيف المخاطر التشغيلية في البنك يتطلب ضرورة تفعيل العنصر البشري .

وعليه الفرضية الثالثة محققة وتم اثباتها .

الفرع الرابع : مناقشة الفرضيات .

« صحيح أن تأهيل الموارد البشرية يتم عن طريق التدريب والتكتون في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج .

« صحيح أن السبب الرئيسي وراء تأهيل الموارد البشرية هو مخاطر التشغيل التي يواجهها البنك.

« صحيح أن تأهيل الموارد البشرية يساهم وبشكل كبير في تقليل الأخطار التشغيلية وزيادة الكفاءة التشغيلية للبنك.

الفرع الخامس : نتائج الدراسة.

من خلال بحثنا في هذا الموضوع خلصنا إلى النتائج التالية :

+ يختلف الكثير من الكتاب والباحثين عند تعريفهم للمورد البشري ، إلا أن تعريفاتهم تتفق جميعا في أن الموارد البشرية هي المصدر الوحيد الذي يمكن من تحقيق ثروة وابرادات باستخدام كل من المهارات والمعرفة المكتسبة لديهم.

+ تعتبر الموارد البشرية المصدر الرئيسي لخلق القيمة والتميز المستمر للمؤسسات المصرفية ، وهذا بتبنيها للأساليب الازمة لتطويرها .

+ لم يعد تأهيل العنصر البشري أمرا اختياريا بل أصبح شرطا لازما لاستمرار البنك .

+ إن النجاح في تحقيق أهداف التدريب يعود على المؤسسة بالفائدة ، والقيام بالعملية التدريبية يتطلب المرور بخمس مراحل ، أولها جمع وتحليل المعلومات ، يليها تحديد الاحتياجات التدريبية ، ثم تصميم البرامج التدريبية ، بعدها تنفيذ هذه البرامج ، وأخيرا تقييمها .

+ هناك علاقة بين المورد البشري والأداء تترجمها نشاطاته المختلفة .

+ تواجه البنوك التجارية العديد من المخاطر البنكية المتنوعة .

+ تتحدد الكفاءة في المصارف التجارية بثلاث محددات رئيسية تتمثل في وفورات النطاق ووفرات الحجم وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وكل واحد يؤثر على حدا .

+ تتعدد طرق قياس الكفاءة التشغيلية بين النسب والطرق الكمية .



- توجد عدة أساليب تأهيلية تؤثر في المورد البشري وتجعل منه عامل محقق للأداء الأحسن.
- يعتبر العنصر البشري أحد أهم مصادر مخاطر التشغيل في البنك.
- يؤدي تأهيل العنصر البشري إلى تحسين أدائه وبالتالي تخفيض المخاطر التشغيلية ومن ثم رفع كفاءة البنك التشغيلية .
- يدرك البنك أهمية المورد البشري لذا يقوم بتكوينه بصفة دورية ومستمرة ضمن أساليب تأهيلية مخططة .
- تمثل أساليب تأهيل الموارد البشرية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في اسلوبي التدريب والتكونين .
- يعتمد البنك على قياس وتيرة وشد الخسائر كأداة لتحديد وتقدير المخاطر التشغيلية .
- يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمراقبة وضبط مخاطر التشغيل من خلال إدارة مخاطر التشغيل .
- تساعد الدورات التكوينية على التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتكبة .
- تساهم الدورات التكوينية في الرفع من كفاءة أداء الفرد .
- تخفيض المخاطر التشغيلية في البنك يتطلب ضرورة تعديل العنصر البشري .
- من أجل تحسين الأداء البنكي لابد من تأهيل العنصر البشري .



خلاصة الفصل الثالث

إن هدف البنك الرئيسي هو تحقيق الربحية وضمان إستمراره في ممارسة نشاطه ، إضافة إلى تحسين أدائه البنكي ورفع كفاءته التشغيلية ، ولتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه والذي يضمن موارد بشرية ذات كفاءة عالية ، والذي تترجمه الأساليب التأهيلية للموارد البشرية .

بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل جاهدا لتحسين أدائه ، وهو يدرك مساهمة المورد البشري في ذلك ، لذا فهو يقوم بتأهيله من أجل رفع كفاءة آدائه مستعملا في ذلك كل من أسلوبي التدريب والتقوين ، بغية تطويره للتوصل إلى مورد بشري فعال وقدر على إحداث الأداء الأعلى للبنك ، والذي يؤدي إلى رفع الكفاءة التشغيلية له .

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا البحث ، توصلنا إلى أن البنوك تمتلك العديد من الموارد التي تستخدمها لتحسين مستويات الأداء ، ومن ثم تحقيق أهدافها ، لكن الموارد الأكثر أهمية والأكثر تأثيرا هي الموارد البشرية ، التي تمثل الثروة الأولى والجوهرية للبنك وتعتبر الموارد البشرية أهم مصدر للنجاح والتقوّق وحلاً للعديد من المشاكل التي تواجه البنوك كانخفاض مستوى أدائها ، وهي عنصر ديناميكي يؤدي عند تغييره وتطويره وتنقيمه إلى أحسن النتائج ، وهي طاقة مبدعة وخلقة ، تحسن أداء البنوك وترفع من كفاءتها عند الإهتمام بها .

وحتى تضمن البنوك التجارية نجاحها المستدام ، ورفع كفاءتها التشغيلية ، يجب أن تهتم بمواردها البشرية وذلك بتطبيق أساليب تأهيلية مختلفة تساهم في تفعيل الفرد والتخفيض من المخاطر التشغيلية وتحسين الأداء البنكي ومن ثم زيادة الكفاءة التشغيلية للبنك .



قائمة المراجع :

أولاً: الكتب

أ/ الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم الغمرى، **الأفراد والسلوك التنظيمى**، الدار الجامعية المصرية، القاهرة، مصر، 1989 .
2. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** ، تقرير صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الإقتصادية ، ابو ظبي ، مارس ، 2006 .
3. أحمد ماهر ، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الخامسة ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2001 .
4. أمين ساعاتي، **إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998 .
5. باسم الحميري، **التدريب الفعال** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 .
6. بن عنتر عبد الرحمن ، إدارة الموارد البشرية_ ، دار البيزوري ، عمان ، الاردن ، 2010 .
7. بن عنترة عبد الرحمن، **إدارة الموارد البشرية" المفاهيم،الأسس، الأبعاد، الإستراتيجية"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2010 .
8. جاري ديلسر، ترجمة محمد سيد أحمد عبد المتعال، إدارة الموارد البشرية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الإنجلزية، الرياض، المملكة العربية السعودية .
9. حسن ابراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية " منظور استراتيجي" ، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002 .
10. حسن ابراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية " منظور استراتيجي" ، منشورات دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002 .
11. حسن أحمد الطعاني ، **التدريب الإداري المعاصر**_، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، جامعة مؤتة ، عمان ، الاردن ، 2007 .
12. خالد أمين عبد الله، إسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
13. خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 .
14. خالد عبد الرحيم الهبتي، إدارة الموارد البشرية - مدخل استراتيجي - ، دار وائل، عمان، الأردن، 2005.
15. راوية حسن، إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.



16. رشاد العصار، رياض الحلبي، **النقد والبنوك**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010 .
17. زياد رمضان، محفوظ جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006 .
18. سعد عامر أبو شندي ، **إدارة الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية**، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 .
19. سيد محمد جاد الرب ، : **إدارة الموارد البشرية - مدخل استراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف** ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، 2009 .
20. سيد محمد جاد الرب ، **إدارة الموارد البشرية - مدخل استراتيجي لتعظيم القدرات التنافسية ، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف** ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، 2009 .
21. صلاح الدين عبد الباقي ، علي عبد الهادي مسلم ،راوية حسن: **إدارة الموارد البشرية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية 2007 ،
22. طارق الله خان ، حبيب أحمد ،**إدارة المخاطر** ، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، نشر في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، السعودية ، 2003 .
23. طارق عبد العال حماد ، **إدارة لمخاطر** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007 .
24. عادل زايد، **الاداء التنظيمي المتميز: نظرية إلى المنظمة المستقبل** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسة ، القاهرة ، 2003 .
25. عبد الحق بوعتوس، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000 .
26. عبد الرحمن عنتر، **واقع مؤسستنا الصغيرة والمتوسطة، وآفاقها المستقبلية** ، دار الهدى، الجزائر، 2002 .
27. عدنان عبد الله محمد عويضة، **نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الاولى ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي للنشر ، بيروت ، لبنان ، 2010 .
28. فضل عبد الكريم محمد ، **إدارة المخاطر المصرفية الإسلامية** ، دار ال دراية للنشر ، عمان ،الأردن ، 2000 .
29. فلاح حسن الحسيني، **إدارة البنوك مدخل آمي واستراتيجي**، دار وائل للنشر، ط2، 2003 .
30. فيصل حسونة، **إدارة الموارد البشرية**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008 .
31. محمد صلاح الحماوي ، السيدة عبد الفتاح عبد السلام ، **المؤسسات المالية - البورصة والبنوك التجارية** ، جامعة الإسكندرية ، 1997 .



32. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، التدريب الإداري والمدربون والمتدربون وأساليب التدريب ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 .
33. محمود حسين الوادي، آخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع،طبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2010 .
34. محمود عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنك ، دار المناهج ، الأردن ، 2006 .
35. مدحت أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية الإتجاهات المعاصرة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2007 .
36. مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية "الإتجاهات المعاصرة" ، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
37. مدحت محمد صالح ، محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين ، دار الأمل للنشر ، الاردن ، 1989 .
38. مصطفى محمود ابوبكر، الموارد البشرية - مدخل تحقيق تميزية التنافسية- الدار الجامعية، الإسكندرية 2008 .
39. مصطفى نجيب شاوش، إدارة الموارد البشرية، دار الشروق، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2000 .
40. منصور بن عبد العزيز المعشوق، المدخل المهني لإدارة الموارد البشرية النموذجية" المفهوم والرسالة وعلاقات الاستخدام" ، معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2011 .
41. مهدي حسن زوييف ، إدارة الأفراد في منظور كمي و العلاقات الإنسانية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دالا مجدلاوي ، 1994 .
42. مهند هنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية ، دار الدراسة ، الأردن ، 2010 .
43. نادر أحمد أبو شيخة، إدارة الموارد البشرية "إطار نظري وحالات علمية" ، صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن،2010 .
44. نجاح عبد العليم أبو الفتوح، أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الكفاعة_، مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، 2007 .
45. نظمي شحادة و آخرون، إدارة الموارد البشرية، دار صفاء للنشر،عمان،الأردن، 2000 .



بـ- الكتب باللغة الأجنبية:

- 01-Bernard (Barthélemy), Philippe (Courrèges) , **gestion des risques** , édition d'organisation , deuxième edition , paris , 2004 .
- 02-Mohamed daoud (othman) , **the effect of credit risk mitigation on bank's value** , ph.D. dissertation, banking specialization , the Arab academy for banking and financial sciences , 2008.
- 03-Bellah (mondher), **derivatives , risk management value**, world scientific publishing , France, 2010.
- 04-MDarop (othman) **risk management in islamic bank** , risk management divition , bank islam Malaysia berhad , 15 novembre 2007 .
- 05-Mohamed boudjellal ,**la finance islamique , une alternative a la gestion la gestion catastrophique des risques bancairclasiques**.papier preente au 3^e colloque international sur « la stratégie de gestion des risks de l'entreprise économique > , faculté de sciences économiques et sciences de gestion , université chlef-algerie ,25–26 novembre ,2008 ,p03

ثانياً: المجالات والدوريات

أ/المجالات باللغة العربية

- 01/ بلعزو ز بن علي : **استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية** ، مجلة الباحث ، جامعة الشلف ، العدد 07 ، 2009-2010 .
- 02/ عادل حروش ، صالح المفرجي : **الاستراتيجيات النقطية لتأهيل المنظمات الاقتصادية العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،شركة دار الهدى، العدد 01، الجزائر، 2002.
- 03/ عبد الحق بو عتروس : **أهمية إدارة مخاطر الصرف ، مجلة العلوم الإنسانية** ، جامعة منتوري ، قسنطينة ن الجزائر ، العدد 12 ، 1999 .
- 04/ عبد الرحيم الشحات البخطيبي : **المخاطر المالية في نظم المدفوعات في التجارة الإلكترونية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة ، المملكة العربية السعودية ، جدة ، العدد 02 ، 2007 .



05/ عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي ، محمود حمدان العصيمي : تقدير دلة تكاليف الإسلامية والبنوك التجارية ، دراسة مقارنة ، مجلة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامي ، المجلد 07 ، .. 1995

06/ عيد عبد الله الجهني وآخرون : أثر سعودة النظام المصرفى السعودى على الكفاءة المصرفية ، مجلة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامي ، المجلد 12 ، العدد 01 ، 1998 ، ص 28 . مالك الرشيد أحمد : كيف يستخدم معير CAMELS لقياس أداء فروع المصرف، مجلة المصرفى ، العدد 35 ، 2005 .

07/ منذر واصف المصرفي : الموارد البشرية ، تجارب دولية رائدة في مجال التعليم والتدريب المهني " التجارب والخبرات العربية الدولية " ، دورية لنشر البحوث والمقالات المتخصصة في مجال تنمية الموارد البشرية العربية ، منظمة العمل العربي ، العدد الأول ، 2005 .
ب/ باللغة الأجنبية

01-Salman (ahmed shaikh) , amanat (ali jalbani) risk management in islamic and conventional banks : differetial analysis , journal of independent studies and research , szabist , Karachi , number02 , volume 07 , july 2009.

02-Shamsher (mohamed),Efficiency of Conventional versus Islamic Banks , international ividence using the stochastic approach , journal of Islamic economics , banking and finance , vol2,2009.

- 03- (sha)janakiraman , Opéational risk management in indian banks in the conteset of basel2,asia pacific journal of finance nd banking research , volN02 ,2008 .



1. بن عمار حسيبة، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية - دراسة حالة تكوين المكونين في ولاية قسنطينة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسبيير، فرع إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.
2. بن عمار حسيبة، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية - دراسة حالة تكوين المكونين في ولاية قسنطينة- مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسبيير، فرع إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009 .
3. بوعلام عامر ، دور نماذج التحليل الإستراتيجي في صياغة استراتيجيات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل برامج التأهيل ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسبيير ، تخصص إداره الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير ، جامعة فرhat عباس ، سطيف ، 2006 .
4. جغري بلال ، فعالية التكوين في تطوير الكفاءات - دراسة حالة مركب المركبات و الجرارات- قسنطينة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009 .
5. حسين يرقى، أسس نظام التدريب وتقييم فعاليته في المؤسسات الصناعية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير، جامعة الجزائر، 2001 .
6. ذهبية لطرش، اتفاقيات التجارة في السلع وآثارها المتوقعة على المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسبيير، جامعة فرhat عباس سطيف، 2004-2005 .
7. سكاف مراد، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسة: دراسة ميدانية لبعض مؤسسات ولاية سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرhat عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010 .
8. شرون رقية : **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطر** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ملية وبنوك ، جامعة سطيف ، 2006 .
9. شلغوم سهيلة ، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل والإستشراف الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008-2009 .



10. عاشوري صورية ، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية_ رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم العلوم التجارية ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2010 .
11. عبده عز الدين، عملية تدريب الموظف العام بالجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع الإدارة والمالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2001 .
12. عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري ، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، قسم الدراسات العليا الشرعية ، تخصص الاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مصر ، 2005.
13. فالي نبيلة، تأهيل المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة CPA و BADR ، مذكرة مقدمة كجزء من نيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2006 .
14. كركار مليكة ، تحديث الجهاز المصرفي على ضوء معايير بازل_، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة البليدة، 2004 .
15. مرزوقي رفيق ، أهمية التدريب وأثره في تطبيق إدارة الجودة الشاملة - دراسة حالة بعض المؤسسات الصناعية والعلمية بولاية سطيف (BCR.AM. BALISIM . SCAEK) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة الأعمال ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2005-2006 .
16. مرسى عمر مبارك أبو محيميد : مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2 ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، قسم المصارف الإسلامية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2008 .
17. مريم قطوش ، برنامج التأهيل الوظائي المستدام لترقية وظيفة الإستدامة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة SANIAC عين الكبيرة ، رسالة ماجستير، غير منشورة، سطيف ، 2010 .
18. مليكة علقة : التوريق كأداة لتسهيل القروض البنكية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص نقود ومالية وبنوك ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2006 .
19. منصوري علي ، دور نظام الرقابة الداخلية في التحكم في مخاطر القروض المصرفية_، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم لتسهيل ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاديات المالية النقود والبنوك ، جامعة سطيف ، 2007 .



20. مهني دنيا زاد ، البنوك في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرhat عباس، سطيف، 2003-2004.
21. موقف محمد الضمور ، واقع التخطيط الإستراتيجي للموارد البشرية في القطاع العام الأردني ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، قسم إدارة الأعمال ، كلية العلوم المالية المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، 2008 .
22. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الإنتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل2 ، رسالة ماجستير (غير منسورة)، كلية التجارة ، قسم خدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية – غزة- ، 2007.
23. نابتي سامي ، دور برامج تدريب الموارد البشرية في تحسين نوعية الخدمة بالمؤسسة - محاولة دراسة حالة بالمركز الاستشفائي الجامعي (الحكيم بن باديس بقسنطينة)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009 .

ثالثاً: الملتقيات و التقارير

أ/ باللغة العربية

1. جبوري محمد، تسيير خطر منح القروض البنكية بإستخدام القرض التقليدي ، مقال (غير منشور) المركز الجامعي مولاي الطاهر ، سعيدة.

2. حرية الشريف، تقرير حول عائد ومخاطر الاستثمار وكيفية قياسها ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين ، 2005.

ب/ باللغة الأجنبية

01-Mohamed boudjellal ,la finance islamique , une alternative a la gestion la gestion catastrophique des risques bancairclasiques.papier présenté au 3^e colloque international sur « la stratégie de gestion des risks de l'entreprise économique > , faculté de sciences économiques et sciences de gestion , université chlef-algerie ,25-26 novembre ,2008 .

المـركـز الجـامـعـي - مـيـاهـة
مـعـهـد العـلـوم الـاـقـتـصـادـيـة وـعـلـوم التـسـبـير

الاستمارـة

دور تأهيل الموارد البشرية في رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية

استمارـة بـحـث لـإـعـدـاد مـذـكـرـة مـاسـتـر فـي الـمـالـيـة وـالـبـنـوـك

إشراف الأستاذة :

- علي موسى أمال

إعداد الطالب :

- بشار عبد السلام

في إطار تحضيرنا لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك بعنوان دور تأهيل الموارد البشرية في رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية ، نرجو من سعادتكم الإجابة عن أسئلة الاستمارـة حتى يتسعـى لنا إتمام الجانب الميداني لهذه الدراسة ونحيطكم عـلـما بـأن جـمـيع الـمـعـلـومـات لـن تـسـتـخـدـم إـلـا لـأـغـرـاض الـبـحـث الـعـلـمـي ، وـأـن الـمـعـلـومـات الـتـي سـتـحـتـويـها سـتـقـى سـرـيـة ، تـقـبـلـوا مـنـا فـائـقـ الـقـدـير وـالـاحـترـام لـتـعاـونـكـم .

السنة الجامـعـية 2012-2013

طريقة الإجابة : ضع العلامة (x) على الإجابة المختارة :

أولاً : البيانات العامة .

1- الجنس :

- أنثى

- ذكر

2- السن :

(40-30 سنة)

(29-20 سنة)

(أكثر من 40 سنة)

3- الحالة العائلية :

- متزوج / متزوجة

- أعزب / عزباء

4- المستوى التعليمي :

- ثانوي

- متوسط

- دراسات عليا

- جامعي

5- الوظيفة :

- عون متحكم

- إطار

6- الأقدمية في البنك :

(1-5 سنوات)

- أقل من سنة

(أكثر من 10 سنوات)

- (6-10 سنوات)

ثانياً : تأهيل الموارد البشرية

1- كيف تم توظيفكم في البنك ؟

- على أساس الشهادة

- مسابقة

- في إطار عقود الإدماج

- التوظيف المباشر

..... - طرق أخرى أذكر :

2- هل قمت بتكوين يؤهلكم للعمل خصيصا في البنوك ؟

- لا -

- نعم -

3- كم من مرة تم تقييم كفاءتكم ؟

- كل 3 أشهر

- كل شهر

- أبدا

- مرة في السنة

- كل 6 أشهر

4- من يقوم بهذا التقييم ؟

- رئيس القسم الذي تنتهي إليه

- المشرف المباشر

- رئيس المصلحة

..... - أخرى ذكرها :

5- هل تقومون من حين لآخر بدورات تكوينية لتأهيلكم ؟

- لا -

- نعم -

..... - في حالة الإجابة بـ : لا ، ذكر الأسباب :

6- أين يتم القيام بالدورات التكوينية ؟

- خارج البنك

- داخل البنك

- خارج الوطن

- داخل وخارج البنك

7- على أي أساس يتم اختيار الأفراد الذين يقومون بدورات تكوينية ؟

- الأخطاء المتكررة

- السن والأقدمية

- الحاجة إلى دورات تكوينية

- مجال التخصص

..... - أخرى ، ذكرها :

8- حسب رأيك ما هو السبب في تخصيص مثل هذه الدورات التكوينية ؟

أجل الترقية

- لاكتساب معارف ومهارات جديدة

- من أجل تحسين الأداء لرفع الكفاءة التشغيلية

- للتقليل من الأخطاء التشغيلية

..... - أخرى ، ذكرها :

9- من يحدد الاحتياجات التأهيلية للأفراد ؟

- رئيس القسم الذي ينتمي إليه الفرد

- الفرد العامل

- الرئيس المباشر

- مستشار خارجي

- رئيس المصلحة

ثالثا : أثر برامج التأهيل

1- هل يتم دوما متابعة برامج التأهيل ومراقبتها ؟

- لا

- نعم

2- هل توفر أساليب التأهيل المطبقة مردود تعليمي كامل في ميدان التخصص ؟

- لا

- نعم

3- هل كل ما يتلقى في الدورات التكوينية يطبق في مناصب العمل ؟

- لا

- نعم

4- هل يتحمل البنك تكاليف برامج التأهيل ؟

- لا

- نعم

5- ما هي الأساليب التي يعتمد عليها البنك لتأهيل الفرد ؟

- أسلوب التكوين

- أسلوب التدريب

..... - أساليب أخرى ، ذكرها :

رابعا : السبب وراء تأهيل الموارد البشرية .

1- هل تشمل الدورات التكوينية تحديد وتعريف المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك ؟

- لا

- نعم

2- ما هو أهم خطر تشغيلي يواجهه البنك ؟

- مخاطر أخطاء في إدخال البيانات

- عمليات الاحتيال من قبل الموظفين

- إنهاي أنظمة الكمبيوتر والاتصالات

- الاحتيال عبر شركات الكمبيوتر

- الاحتيال عبر بطاقات الإنتمان

3- ما هو أهم مصدر لمخاطر التشغيل في البنك ؟

- العمليات الداخلية

- العنصر البشري (الموظفين)

- الأنظمة وتكنولوجيا المعلومات

- جميع ما ذكر

..... أخرى أذكرها :

4- هل تشمل الدورات التكوينية تحديد مصادر المخاطر التشغيلية وسياسات البنك في تقييمها ومراقبتها والتحكم فيها وتخفيضها ؟

- لا

- نعم

5- يتم مراقبة وضبط مخاطر التشغيل من خلال :

- دائرة التدقيق

- طاقم إدارة مخاطر التشغيل

- الموظفين أنفسهم

- الإدارة التنفيذية

6- هل ساعدت مختلف الدورات التكوينية في التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتكبة ؟

- لا

- نعم

7- هل ساهمت هذه الدورات التكوينية في الرفع من كفاءة أداء الأفراد داخل البنك ؟

- لا

- نعم

8- هل تعرض البنك إلى خطر تشغيلي معين ؟

- لا

- نعم

9- هل كان العنصر البشري متسبب حدوث هذا الخطر ؟

- لا

- نعم

10- هل يتوفّر في البنك إجراءات عمل معتمدة و تعالج بوضوح إدارة مخاطر التشغيل ؟

- لا

- نعم

11- هل ترى أن مثل هذه الدورات التكوينية تساهم في تخفيض المخاطر التشغيلية ومن ثم زيادة الكفاءة التشغيلية للبنك ؟

- لا

- نعم

12- هل تناصر بضرورة القيام بمثل هذه الدورات التكوينية بشكل دائم ؟

- لا

- نعم

13- هل ترى أن مثل هذه الدورات والتقويمات تسهل من تحقيق أهداف البنك ؟

- لا

- نعم

شكرا على إجاباتكم وتعاونكم معنا .

المركز الجامعي لميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

عنوان المذكرة : دور تأهيل الموارد البشرية في رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية .

إعداد الطالب : بشار عبد السلام .

إشراف الأستاذة : علي موسى أمال

ملخص الدراسة

من خلال هذا البحث تم التطرق إلى محاولة تبيان الدور الذي تلعبه الموارد البشرية في رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية وكذا معرفة مختلف أساليب تأهيلها التي تساهم في تحسين أدائها وجعلها أكثر فعالية مع دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بو عريريج 696 . وقد تم التوصل إلى أن تأهيل الموارد البشرية لم يعد أمرا اختياري بل أصبح شرطا ضروريا لاستمرار البنوك التجارية كونه يساهم في تحسين الأداء البنكي ومن ثم زيادة الكفاءة التشغيلية لها .

- **الكلمات المفتاحية :** الموارد البشرية ، البنوك التجارية ، الكفاءة التشغيلية .

تناولت الدراسة موضوع دور تأهيل الموارد البشرية في رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية ويمكن تلخيص هذه الأخيرة في النقاط التالية :

إشكالية البحث:

إشكالية بحثنا في التساؤلات الكبرى التالية :

من خلال التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

01/كيف يتم تأهيل الموارد البشرية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكلة برج بو عريريج ؟

02/ ما هي الاسباب وراء عملية تأهيل الموارد البشرية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكلة برج بو عريريج ؟

03/هل يساهم تأهيل الموارد البشرية في تقليل الاخطاء التشغيلية وزيادة الكفاءة التشغيلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكلة برج بو عريريج ؟

فرض البحث

1- يتم تأهيل الموارد البشرية في بنك التنمية الفلاحية والريفية ببرج بو عريريج عن طريق التدريب والتقويم المستمر .

2- السبب الرئيسي وراء تأهيل الموارد البشرية هو مخاطر التشغيل التي يواجهها البنك .

3- يساهم تأهيل الموارد البشرية بشكل كبير في تقليل الاخطاء التشغيلية وزيادة الكفاءة التشغيلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكلة برج بو عريريج .

- أهداف البحث:

- محاولة التعرف على مختلف اساليب تأهيل الموارد البشرية .
- معرفة مدى تطبيق هذه الاساليب في واقع البنوك التجارية .
- محاولة معرفة دور هذه الاساليب في تخفيض المخاطر التشغيلية ومن رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك .

- المنهج المستخدم

تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره ينماشى وطبيعة الموضوع ، معتمدين على الوصفي عندما يتعلق الأمر بالمفاهيم ومضمون الدراسة ، والتحليلي في استخدام تحليل الجداول الإحصائية من أجل اختبار فرضيات الموضوع.

أهم النتائج المتوصّل إليها

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- + يختلف الكثير من الكتاب والباحثين عند تعريفهم للمورد البشري ، إلا أن تعريفاتهم تتفق جميعاً في أن الموارد البشرية هي المصدر الوحيد الذي يمكن من تحقيق ثروة وابرادات باستخدام كل من المهارات والمعرفة المكتسبة لديهم.
- + تعتبر الموارد البشرية المصدر الرئيسي لخلق القيمة والتميز المستمر للمؤسسات المصرفية ، وهذا بتبنيها للأساليب اللازمة لتطويرها .
- + لم يعد تأهيل العنصر البشري أمراً اختيارياً بل أصبح شرطاً لازماً لاستمرار البنك .
- + إن النجاح في تحقيق أهداف التدريب يعود على المؤسسة بالفائدة ، والقيام بالعملية التدريبية يتطلب المرور بخمس مراحل ، أولها جمع وتحليل المعلومات ، يليها تحديد الاحتياجات التدريبية ، ثم تصميم البرامج التدريبية ، بعدها تنفيذ هذه البرامج ، وأخيراً تقييمها .
- + هناك علاقة بين المورد البشري والأداء تترجمها نشاطاته المختلفة .
- + تواجه البنوك التجارية العديد من المخاطر البنكية المتعددة .
- + تتحدد الكفاءة في المصادر التجارية بثلاث محددات رئيسية تتمثل في وفورات النطاق ووفرات الحجم وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وكل واحد يؤثر على حداً .
- + تتعدد طرق قياس الكفاءة التشغيلية بين النسب والطرق الكمية .
- + توجد عدة أساليب تأهيلية تؤثر في المورد البشري وتجعل منه عامل محقق للأداء الأحسن.
- + يعتبر العنصر البشري أحد أهم مصادر مخاطر التشغيل في البنك .
- + يؤدي تأهيل العنصر البشري إلى تحسين أدائه وبالتالي تخفيض المخاطر التشغيلية ومن ثم رفع كفاءة البنك التشغيلية .

 يدرك البنك أهمية المورد البشري لذا يقوم بتكوينه بصفة دورية ومستمرة ضمن أساليب تأهيلية مخططة .

-  تمثل أساليب تأهيل الموارد البشرية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في اسلوب التدريب والتكونين .
-  يعتمد البنك على قياس وتيرة وشد الخسائر كأداة لتحديد وتقدير المخاطر التشغيلية .
-  يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمراقبة وضبط مخاطر التشغيل من خلال إدارة مخاطر التشغيل
-  تساعد الدورات التكوينية على التقليل من الأخطاء التشغيلية المرتكبة .
-  تساهم الدورات التكوينية في الرفع من كفاءة أداء الفرد .
-  تخفيض المخاطر التشغيلية في البنك يتطلب ضرورة تعديل العنصر البشري .
-  من أجل تحسين الأداء البنكي لابد من تأهيل العنصر البشري .

الملخص باللغة الإنجليزية

Résumé

Grâce à cette recherche a été adressée à essayer d'identifier le rôle des ressources humaines dans l'augmentation du rendement opérationnel des banques commerciales, ainsi que la connaissance des différentes méthodes de rééducation qui contribuent à améliorer ses performances et le rendre plus efficace avec une étude de terrain dans la Banque de l'Agriculture et du Développement rural Agence BBA 696.

A été conclu que la réhabilitation des ressources humaines n'est plus une option, mais elle est devenue une condition nécessaire à la poursuite des banques commerciales en cours contribue à l'amélioration des performances de la banque et accroître leur efficacité opérationnelle.

- **Mots clés:** les ressources humaines, les banques commerciales, l'efficacité opérationnelle.